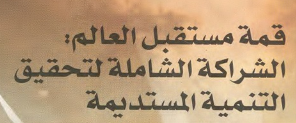


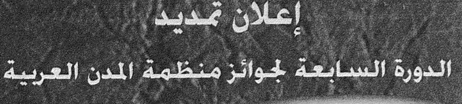
العدد 111 نوفمبر / ديسمبر 2002



قمة مستقبل العالم: الشراكة الشاملة لتحقيق التنمية المستديمة

الطريق الطويل.. من ريو إلى جوهانسبورغ







جوائز تخضير وتجميل المدن

تعلن مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية عن تمديد فترة الدورة السابعة لجوائز تخضير وتجميل المدن حتى ٢٠٠٣/٣/١٥م، وذلك استناداً إلى المادة التاسعة من النظام الأساسي لجائزة منظمة المدن العربية، من أجل إعطاء الفرصة للمزيد من الراغبين بالاشتراك في هذه الدورة.

ويسعد مؤسسة الجائزة بهذه المناسبة دعوة المعنيين من المدن الأعضاء والمؤسسات الحكومية والخاصة والجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات والأفراد للتقدم بترشيحات موثقة لجوائز تخضير وتجميل المدن قبل نهاية الموعد الجديد لاستلام الترشيحات بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠م.

يمكن الحصول على استمارات الترشيح والوثائق الأخرى من:

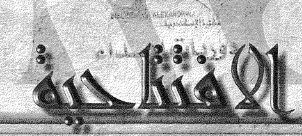
المقر الدائم لجائزة منظمة المدن العربية

ص. ب/ ٩٩٠٥ - الدوحة- قطر

هاتف: ٤٤٢٧٣٣١/٤٣٢٨٧٩٠ - فاكس: ٤٤٣٣١٨٨

والله ولي التوفيق

اللجنة الإدارية العليا لجائزة منظمة المدن العربية



مؤتمر المدن العربية الأوروبية

مؤتمر المدن العربية والأوروبية الثالث الذي سينعقد في أبو ظبي في يناير ٢٠٠٣ يشكل محطة مهمة على طريق تعزيز علاقات التعاون بين المجموعتين العربية والاوروبية. وترغب الأمانة العامة للمنظمة في أن يكون هذا المؤتمر مختلفاً في اهدافه ونتائجه عن المؤتمرين السابقين. لجهة إطلاق آلية عمل تسهم في تطوير مفهوم الشراكة الحقيقية بين المجموعتين وبما يفضي الى برنامج تنفيذي يغطي كافة القطاعات.

والمؤتمر في حقيقة الأمر لا ينطلق من فراغ. وإنما يأتي ثمرة لعلاقات التعاون بين منظمة المدن العربية ومجلس بلديات وأقاليم اوروبا بعد ان أبرم الطرفان اتفاقية تعاون بينهما في عام ١٩٨٤. أثمرت عن عقد المؤتمر الاول للمدن العربية والاوروبية في مدينة مراكش في اكتوبر ١٩٩٨، والمؤتمر الثاني في مدينة فالنسيا في اسبانيا في سبتمبر ١٩٩٤.

والتعاون كلمة فضفاضة ومجالاتها وآفاقها واسعة. وفيها من المحاور والمسالك ما لا يمكن حصره أو تعداده حيث تستطيع المجموعتان ان تتقاربا في مواضع كثيرة خاصة. وان هناك ارضية مشتركة ذات ثوابت ومعالم تاريخية وحضارية وثقافية وسياسية فضلا عن الرقعة الجغرافية. اذ لا يمكن التصور ان تتقارب وتتعاون دول وحكومات ذات انظمة واهداف مختلفة في مناطق جغرافية متباعدة. في حين أن ثمة مدنا تجمع بينها عوامل وقواسم مشتركة لا تزال تبحث عن صيغة مثلى للتقارب والتعاون.

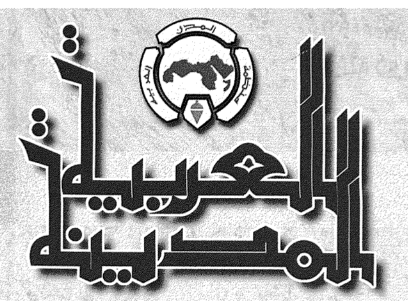
والموضوعات التي سيتناولها مؤتمر أبو ظبي كثيرة ومتعددة. بعضها يتصل بالتعاون الفني والتقني، وبعضها الآخر يتعلق بتبادل الخبرات، والثالث يتصل بالأيدي العاملة والتدريب والتبادل الثقافي. فالمدن العربية سجلت في السنوات الاخيرة ارقاماً متنامية في عدد اتفاقات التوأمة بين مدن عربية وأوروبية يقع بعضها على البحر الأبيض المتوسط وبعضها الآخر في العمق العربي والأوروبي.

ولو أننا استعرضنا ما تحقق من نتائج في السنوات التي تلت مؤتمري مراكش وفالنسيا فإننا نقع على محصلة ضئيلة. في الوقت الذي نرى أن هناك الكثير مما يمكن تحقيقه.

من هنا نحن نهيب بالمدن العربية المدعوة للمشاركة في مؤتمر أبوظبي أن تستثمر هذه الفرصة وتحقق تقاربا حقيقيا مع مدن اوروبية ترتبط حكوماتها بعلاقات طيبة مع الدول العربية. فالمؤتمر يشكل في رأينا فرصة طيبة لتبادل الآراء والبرامج وترجمتها عبر اعتماد سياسات وإجراءات تنقل كل ما هو مفيد وجديد على صعيد البناء والتخطيط والتكنولوجيا.

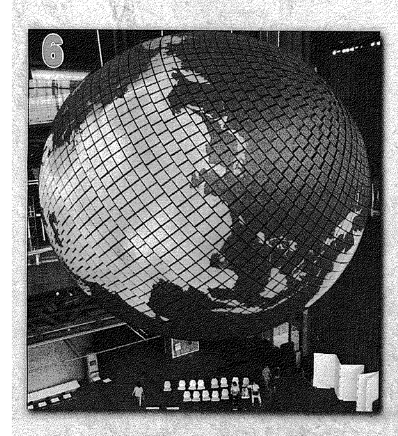
فالمؤتمر - عبر أبحاثه والمشاورات الجانبية التي ستجرى على هامشه- يجب الاستفادة منه لمصلحة جميع الأطراف.

الأمين العام



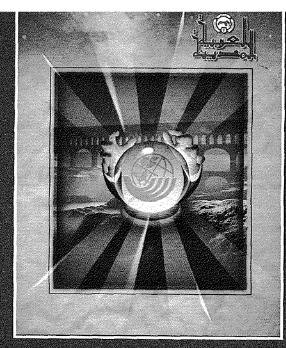
مجلة دورية متخصصة

تصدرها منظمة المدن العربية



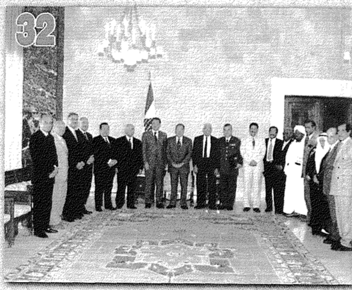
الاشتراكات

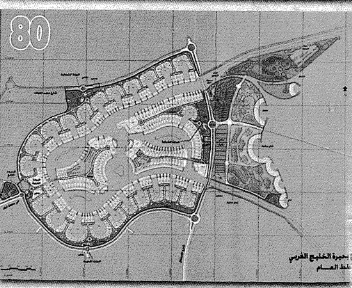
قيمة الاشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي:
- المؤسسات الرسمية: ١٥ ديناراً كويتياً - الأفراد: ٨ دنانير كويتية - الأفراد في الدول الأجنبية ١٠ دنانير كويتية





في هذا العدد





كافة الرسائل ترسل باسم الأمانة العامة:

ص.ب: 68160 كيفان - 71962 الكويت

هاتف: 4849705/4849706/4849708 فاكس: 4849319/4849322

منظمة المدن العربية على الإنترنت

http://www.ato.net

e-mail:ato@ato.net



منظمة المدن شاركت في فعالياتها

قمة الأرض في جوهانسبورغ

التنفيذ رهن الارادة والتزام القرارات

دور اكبر للسلطات المحلية في القرار والشراكة

جوهانسبورغ/ غسان سمان

بين قمة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو في البرازيل في العام ١٩٩٢ وقمة الأرض الثانية في جوهانسبرغ في العام ٢٠٠٢، عشر سنوات شهد العالم خلالها تطورات وعانى مشكلات أبرزها اللامساواة التي تنسحب على القضايا الحياتية ابتداء من توزيع الموارد وأبسط حقوق الحياة.

في جوهانسبورغ كان هناك ما يشبه المباراة، أو السباق غير المتكافئ بين الحكومات من جهة والجمعيات والمنظمات الأهلية من جهة أخرى. ولاسيما تهرّب الكبار من مسؤولياتهم أمام الزحف المتنامي من ألوان الفقر والأضرار المتعددة التي لحقت بالبيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وسوء توزيع هذه الموارد.



قمة الأرض في جوهانسبورغ



■ المنصة الرئيسية للجلسة الافتتاحية ■

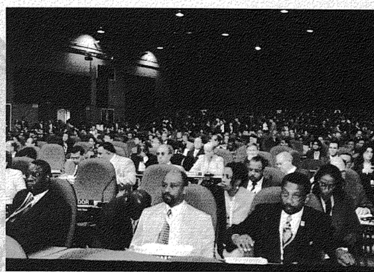
في جوهانسبورغ كان هناك ما يمكن وصفه بالكرنفال، حيث غصّت مدينة Sandton، التي احتضنت عشرات الألوف من المشاركين في قمة التنمية المستديمة بممثلي الحكومات والسلطات المحلية، والمنظمات الأهلية.. جاؤوا جميعاً من أجل ايجاد سبل جديدة لمواجهة المشكلات التي يعانيها العالم، بداية من الفقر والتلوث والتصحر وازالة الغابات والاحراج وانتهاء باهدار الثروة السمكية ومصادر المياه والتغيّر المناخي.وكان السؤال: هل من الممكن فعلا ان تنجح قمة جوهانسبورغ فيما أخفقت في تحقيقه قمة ريو دي جانيرو؟

بدا من الواضح أن الانجاز لن يكون في مستوى الطموح، ذلك أن التنمية المستديمة تعني النمو الذي يكفي للوفاء بالاحتياجات الراهنة دون أن يمنع الاجيال القادمة من تلبية احتياجاتها. ويبدو هذا المصطلح على درجة من الغموض تجعل من السهل تأويله وتفسيره بأكثر من طريقة. فالاتحاد الأوروبي مثلا يركز على المياه ومصادر الطاقة المتجددة، أما في الدول النامية فالأولوية للمعونات المالية والاعفاء من الدين والدخول الى الاسواق العالمية.

وكان من الواضح أيضا أن هناك خلافا حول قيمة وجدوى وضع الأهداف المحددة والزام الدول بتحقيقها. ففي حين كان العديد من الأطراف- وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي- يرى أن الحكومات لن تأخذ أي خطوة فعّالة قبل أن تلتزم بأهداف وخطط محددة، راح الباقون يؤكدون أن على العالم أن يركز على تنفيذ الاهداف التي سبق تحديدها، من دون ان يتشتت بالتزامات جديدة قد لا يتمكن من الوفاء بها.

وعلى الرغم من اتساع رقعة الخلاف بين الاطراف المشاركة إلا أن ثمة أمرا واحدا اتفق عليه الجميع، وهو أن هناك حاجة ماسة للكف عن الكلام والبدء بالفعل، فهناك العديد من الاتفاقيات والتعهدات ولا يوجد في المقابل أثر حقيقي للعمل الفعّال على أرض الواقع. وتجسّد





■ ممثلو الحكومات والمنظمات الأهلية ■

هذا الواقع من خلال التقرير الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة حول جدول الأعمال ٢١ وهي الخطة الشاملة للتنمية المستديمة التي اعتمدت في قمة الارض الاولى في ريو. حيث ذكر التقرير ان الخطة كانت جيدة.. أما التنفيذ فقد كان ضعيفا.

منظمة المدن العربية في قمة جوهانسبورغ

منذ بداية التحضيرات لمؤتمر جوهانسبورغ وحتى قبل ذلك، انخرطت منظمة المدن العربية في اكثر من نشاط على المستويين الاقليمي والدولي.

لقد شاركت المنظمة باسم المدن العربية في الاجتماعات التحضيرية للقمة في جزيرة بالي الاندونيسية.

واثناء انعقاد قمة جوهانسبورغ كان للسلطات المحلية دورها، حيث عقدت اللجنة الاستشارية للبرنامج التنفيذي لمركز المستوطنات البشرية في نيروبي (التي تضم في عضويتها من المدن العربية أمين عام منظمة المدن العربية عبدالعزيز يوسف العدساني ورئيس بلدية تونس ومدير عام بلدية دبي) اجتماعا أكد فيه الحاضرون ضرورة تفعيل دور سلطات الحكم المحلي في عملية التنمية المستديمة، حيث ركزت منظمة المدن العربية- التي مثلها المدير العام المساعد للشؤون الخارجية الدكتور وداد السويح والمدير العام المساعد للاعلام غسان سمان- على ضرورة وضع آلية تفضي الى تمكين المدن والبلديات وسلطات الحكم المحلي من ان يكون لها دور حقيقي في عملية اتخاذ القرار ووضع البرامج التي لها علاقة بالنمو المستديم للمرافق والسكان. فالتنمية المستديمة ومتطلباتها يجب ان تتناول جميع المستويات وليس فقط الصعيد الحكومي. وقد قام ما يزيد عن ستة آلاف مدينة وبلدة حول العالم بوضع جدول أعمال محلي ليقود خطى التنمية وخططها طويلة الأجل، وهذا ما كان يُعرف بـ "جدول الأعمال ٢١".

التنمية المستديمة توازن بين النشاط البشري والبيئة

تهدف التنمية المستديمة، الموضوع الرسمي لقمة جوهانسبورغ الى التوفيق بين النشاط البشري والحفاظ على البيئة لاتاحة "استمرار" وجود البشرية.

ويعيد مفهوم التنمية المستديمة النظر في نمط الانتاج والاستهلاك الغربي الذي يطبق في دول الجنوب، مهددا توازن الارض.



■ اجتماع اللجنة الاستشارية والسلطات المحلية برئاسة عمدة برشلونة ■

قمة الأرض في جوهانسبورغ

وقال رئيس جنوب افريقيا ثابو مبيكي الذي رئس القمة الدولية حول التنمية المستديمة انه اذا استهلك كل صيني يوميا كمية النفط الخام التي يستهلكها الاميركي حاليا، لكانت الصين بحاجة الى ٨٠ مليون برميل في اليوم، اي ما يزيد عن مجمل الانتاج العالمي الحالي البالغ ٧٤ مليون برميل في اليوم.

وتطاول التنمية المستديمة اكثر من مجال، فتعالج الاقتصاد (نمو العالم الثالث وانطلاقه) والمجتمع (اندماج المجموعات الاكثر ضعفا والتضامن بين الشمال والجنوب) والبيئة: المحافظة على "الثروات العالمية" (هواء ومياه وطبيعة) وتجديد الموارد الطبيعية (ثروات حيوانية ونباتية). وهي تعمل على المدى البعيد، في حين تتركز التنمية التقليدية المبنية على منطق اقتصادي محض على المدى القريب.

ويعود هذا المفهوم الى العام ١٩٨٠، وهو من ابتكار هيئة أبحاث خاصة هي التحالف العالمي من اجل الطبيعة. وتكرست التنمية المستديمة عام ١٩٨٧ في تقرير اعده غرو هارلم برونتلاند رئيس الوزراء النروجي انذاك للامم المتحدة، وعرف فيه التنمية المستديمة بأنها تنمية "تلبية حاجات الحاضر بدون تعريض قدرات الاجيال الصاعدة على تلبية حاجاتهم للخطر".

وانتصر هذا المفهوم في قمة الارض الاولى في ريو، التي تحتفل قمة جوهانسبورغ بالذكرى العاشرة لانعقادها.

ويتراوح انصار التنمية المستديمة بين دعاة حماية البيئة المتشددين الذين يدعون الى انعدام النمو لوقف استهلاك الموارد والثروات، وانصار التهاون الذين يعتبرون أن التقدم التكنولوجي سيسمح في نهاية المطاف بحل كل مشكلات البيئة.

والمفهوم الاول الذي يعتبر انه لا يمكن التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، اطلقه باحثون من "نادي روما" عام ١٩٧٢ في تقرير بعنوان "اوقفوا النمو".

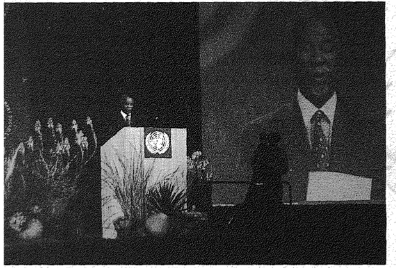


■ الاجتماع التشاوري للسلطات المحلية على هامش اجتماعات قمة جوهانسبورغ ■

أما المفهوم الثاني، فغالبا ما يستخدم لتبرير رفض الرئيس الاميركي جورج بوش المصادقة على بروتوكول كيوتو حول الحد من الغازات ذات مفعول الدفيئة.

نظام عالمي بربري

ورغم عدم الرضا الكامل عن النتائج.. وعدم التوصل الى لغة واحدة للتفاهم.. فإن مسودات الخطة التنفيذية والاعلان السياسي للقمة حملت



■ رئيس جنوب أفريقيا مبيكي يلقي كلمته ■




■ المنظمات غير الحكومية ■

دعوة الى زيادة المساعدات الانمائية الخارجية للتوصل الى نسبة ٧٪ من الناتج المحلي للدول الصناعية. وقمة ريو كانت دعت ايضا الى تحقيق هذا الهدف غير ان نسبة المساعدات الانمائية الخارجية كانت ٣٪ من الدخل القومي.. لتصل اليوم وبعد عشر سنوات من قمة الارض الاولى، الى ٢٪ بدل ان ترتفع الى ٧٪.

وهذا ما اشار اليه رئيس جنوب افريقيا في الكلمة التي افتتح بها اعمال القمة حيث قال ان الوقت قد حان لانهاء نظام عالمي يقوم على "مبادئ بربرية مثل مبدأ البقاء للأصلح".

وقال مبيكي: "كلنا نتفق على ان الانماط غير المستديمة من الانتاج والاستهلاك تخلق كارثة بيئية تهدد الحياة عامة وحياة البشر خاصة".

واضاف رئيس الدولة المضيفة قائلا: ان مجتمعا كونيا مبنيا على معاناة الكثيرين من الفقر وتمتع القليلين بالرخاء، ومتسما بجزر من الثراء وسط بحر من الفقر، يعد مجتمعا غير مستديم".

وفي اشارة الى قمة الارض الاولى التي عقدت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، قال مبيكي انه تم التوصل الى اتفاقات بارزة عدة، تهدف الى وقف الدمار البيئي والفقر وعدم المساواة والتحرك في اتجاه تغيير تلك الاوضاع.

واضاف: ان "المجتمع الدولي لم يظهر بعد ارادة تنفيذ القرارات التي وافق عليها طواعية".

وتابع قائلا: "النتيجة المأساوية لذلك هي زيادة البؤس الانساني والتدهور البيئي الذي يمكن تجنبه، بما في ذلك تنامي الفجوة بين الشمال والجنوب".

وقال رئيس جنوب افريقيا: "مع مداولتنا وعملنا على المضي قدما، علينا ان نتعلم من حركة الجمود التي شهدها العقد الماضي ونتفق على اجراءات واضحة جدا وعملية من شأنها ان تساعدنا في التعامل بشكل قاطع مع جميع التحديات التي نواجهها وهذه هي المهمة المحورية للقمة.

كما تحدث خلال افتتاح القمة السكرتير العام للبرنامج البيئي التابع للامم المتحدة كلاوس توبيفر، الذي قال ان المجتمع الدولي يقف عند "لحظة حاسمة".

واضاف قائلا: ليس ما ننتظره هو تخييب توقعات ملايين البشر.. فهذه قمة تنفيذ ومسؤولية، ان التنفيذ هو بؤرة تركيز عملنا

كلمة عنان

ثم تحدث الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان فأكد في كلمته الى القمة مسؤولية زعماء


■ Major Group ■



قمة الأرض في جوهانسبورغ

العالم عن ايجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها العالم وخاصة الفقراء والمستضعفين وحماية الكوكب الارضي.

وشدد عنان على مسؤولية العالم عن استثمار الوقت والمال لضمان مستقبل الاجيال المقبلة واطفال العالم.

واكد تطلع العالم الى استقرار وازدهار الحياة في القرن الحادي والعشرين. مشيرا الى القمم العالمية السابقة ومنها قمة الارض في ريو دي جانيرو ١٩٩٢ التي صاغت برنامج عمل طموحا لقرن جديد وقال يجب على القمة الحالية ان تركز على عنصر رئيسي من هذا البرنامج هو العلاقة بين بني البشر والبيئة الطبيعية.

ودعا عنان الى الاهتمام بقضية التغير المناخي وعلاجها محذرا من ان عدم معالجة تلك القضية سيجر على العالم الويلات حتى في زماننا الحاضر.

وطالب بتكاتف الجهود من اجل مواجهة الحالة الخطيرة لكوكب الارض نتيجة لتلوث الهواء والماء والتصحر ونضوب الثروة السمكية وعدم ترشيد استخدام المواد الكيماوية.

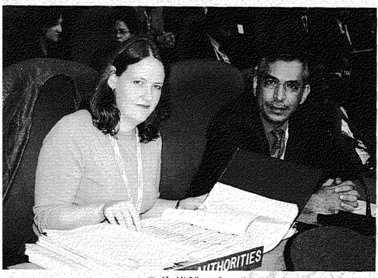
وأكد ضرورة التحلي بالشجاعة السياسية من اجل حماية البشر والكوكب مشيرا الى انه رغم ان الحفاظ على البيئة مكلف للغاية فإن تكلفة الاخفاق في عمل شيء تعد اكبر بكثير.

وطالب كوفي عنان الدول الاغنى بأن تكون رائدة في تحقيق اهداف التنمية المستديمة ووضعها موضع التنفيذ. لان لديها الثروة والتقنية الحديثة، ورغم ذلك فان اسهاماتها غير مناسبة لحل مشاكل البيئة الدولية.

ودعا الى تنسيق العمل للنهوض بخمسة مجالات هي المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي.

اعلان جوهانسبورغ

وقد صدر عن القمة في ختام اعمالها اعلان سياسي غير رسمي جاء فيه:



■ الدكتور السويح «منظمة المدن العربية وممثلة الايولا» ■

١ - نعلن نحن رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعنا في القمة العالمية للتنمية المستديمة في جوهانسبورغ خلال الفترة من ٢-٤ ايلول ٢٠٠٢ التزامنا بناء مجتمع عالمي انساني وحريص من اجل السعي الى تحقيق هدف الكرامة الانسانية للجميع.

٢ - نؤكد مجددا التزامنا تحقيق التنمية المستديمة.

٣ - بصفتنا ممثلين لشعوب العالم. فاننا



■ المدير العام المساعد للاعلام غسان سمان في افتتاح قمة جوهانسبورغ ضمن وفد السلطات المحلية ■



تتولى مهمة مشتركة لدفع ودعم ثلاثة اقطاب لا يمكن الفصل في ما بينها، تتمثل في حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويات المحلية والقومية الاقليمية والعالمية.

٤ – نعلن من القارة الافريقية، مهد الانسانية، مسؤوليتنا بعضنا تجاه بعض، وتجاه المجتمع الانساني الاكبر، وتجاه الاجيال المقبلة.

٥ – باجتماعنا في مدينة جوهانسبورغ الافريقية العظيمة التي تحمل شهادة حول كيفية قيام النشاط الصناعي بتغيير البيئة خلال عقود عدة، فاننا نذكر بالانقسامات الاجتماعية والاقتصادية التي شاهدناها.

٦ – يعد هذا انعكاسا لوجودنا العالمي، فاذا لم نفعل شيئا فاننا نخاطر بترسيخ شكل من اشكال التمييز العنصري العالمي، وما لم نتحرك باسلوب من شأنه ان يحدث تغييرا جوهريا في حياتنا، فان فقراء العالم قد يفقدون الثقة بالانظمة الديمقراطية التي نحن ملتزمون بها، اذ يرون ممثليهم مجرد أبواق تردد الصدى او دفوفا تقرع.

٧ – نتعهد تنفيذ برنامج عالمي للتنمية المستديمة يعطي الاولوية المطلقة لتضييق الهوة السحيقة التي تقسم المجتمع الانساني اغنياء وفقراء.

٨ – منذ عشر سنين في قمة الارض التي عقدت في ريو، اتفقنا على ان حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الركائز الثلاث التي لا تتجزأ للتنمية المستديمة. ولتحقيق مثل هذا التطور تبنينا البرنامج العالمي "جدول الاعمال ٢١".

٩ – في الفترة بين ريو وجوهانسبورغ، التقت دول العالم في مؤتمرات كبرى عدة باشراف الامم المتحدة. وقد وفرت هذه المؤتمرات حصيلة مهمة صبت في مصلحة قمة جوهانسبورغ للتنمية المستديمة.

عالم من أجل الحكماء

بقلم: كوفي عنان، السكرتير العام للامم المتحدة



إن كانت هناك كلمة واحدة يجب ان تلهج بها شفاه كل المتحدثين في قمة التنمية المستديمة المنعقدة في مدينة جوهانسبورغ، وان كانت ثمة فكرة واحدة يجب ان تعطي "خطة التطبيق" الطاقة والحيوية التي تلزمها، بل لو كان هناك مفهوم واحد يجسد كل ما تأمل في انجازه الامم المتحدة، فليكن كل ذلك معبراً عنه بلفظ "المسؤولية" وأعني مسؤولية كل فرد منا إزاء كوكبنا الذي نعيش فيه، وفوق ذلك، المسؤولية تجاه تأمين مستقبل وخير ورفاه الأجيال المقبلة.

فعلى امتداد ما يربو على القرنين، ومنذ أن أحدثت الثورة الصناعية تقدما على مستويات المعيشة لم يسبق للعالم أن رآه أو طاف بمخيلته، ظلت التنمية الاقتصادية تعول بقدر لا يستهان به على فرضيات وأنشطة لاتتسم بالمسؤولية. فقد ملأنا الغلاف الجوي بانبعاثات غازية باتت تهدد حياتنا كيفما اتفق على النحو الذي نسميه بتغير المناخ العالمي. ثم إننا عرّينا الغابات واستنفدنا الثروات السمكية وسممنا الماء والتربة على حد سواء. وفي غضون ذلك، ومع بلوغ كل من الاستهلاك والانتاج معدلات الحمى، تخلف الكثيرون، بل بالاحرى ان الغالبية العظمى من البشرية باتت تعيش الفقر واليأس.

قمة الأرض في جوهانسبورغ

وما هذه القمة سوى محاولة لتغيير مسار الأحداث قبل فوات الأوان. وتهدف القمة كذلك الى وضع حد لممارسات الشر المدمرة. وهذا الوهم الذاتي الكاذب بالسعادة الذي يعمي الكثيرين عن رؤية الوضع الخطير الذي يحدق بالارض وساكنيها. كما تأمل القمة في ان تطرح امام الجميع تلك الحقيقة المقلقة القائلة ان نموذج التنمية الذي ساد لمدة زمنية طويلة كان لصالح الأقلية على حساب الاكثرية من الناس. وتسعى القمة ايضاً للتأثير على القادة السياسيين بوجه خاص واقناعهم بأن تكلفة عدم الفعل تفوق في الواقع كثيراً تكلفة المحافظة على البيئة، وان عليهم ان يكفوا عن التخندق بدفاعاتهم الاقتصادية وان يبدوا بدلا من ذلك المزيد من الجرأة السياسية.

وهناك من يقول انه ما علينا الا ان نمزق نسيج الحياة الحديثة، ومعه نكون قضينا على الممارسات غير المستديمة التي تمثل محوراً لها.

بيد أنني أقول إن علينا أن ننسج على منوال جديد للمعرفة والتعاون فيما بيننا. والتنمية المستديمة ليست مطلقا بحاجة الى انتظار ما سينبئ عنه فجر الطفرات التكنولوجية المقبلة، ذلك ان في وسع ما هو متاح الآن من التقنيات "الخضراء" ومصادر الطاقة القابلة للتجدد وغيرها من البدائل والحلول المطروحة ان تبدأ بأداء هذه المهمة. وبالكاد تعمل الحكومات على تمويل التنمية والبحوث المرتبطة بها بالمستوى اللائق او ان تغير النظام الضريبي وغيره من المحفزات بما يشعر رجال الأعمال والوسط الاستثماري بحصولهم على الاشارة الصحيحة الملائمة لبدء النشاط. إنه من الممكن من خلال تضافر الجهود في خمسة مجالات رئيسية هي الماء والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي ان يتم التقدم بخطوات اسرع بما لا يقاس الى ما هو شائع في التفكير او في الامكان.

والافعال انما تبدأ بالحكومات لكونها تتحمل القدر الاكبر من المسؤولية تجاه الوفاء بما قطعته على نفسها في قمة الارض المنعقدة في عام ١٩٩٢ وما تلاها. غير انه يتعين على الدول الغنية ان تأخذ بزمام المبادرة لانها تملك الثروة والتكنولوجيا وتسهم بدرجات متفاوتة في المشكلات البيئية العالمية. كما يتعين على الدول النامية- طالما انها تتطلع الى اقتسام الفوائد التي يتمتع بها العالم الصناعي- ان تؤدي ما عليها من دور.

ومن المفهوم انه يحق لهذه الدول ان تتوقع من البلدان الصناعية، التي كان لها نصيب الأسد في ذلك النهج الخطير للتنمية، ومازالت تسير عليه، أن تقدم النموذج والقدوة والمساعدة في طريق الاصلاح.

ولن يكون في مقدور الحكومات القيام بالمهمة منفردة. ولاشك ان للجماعات المدنية دوراً حاسماً تؤديه كشركاء ودعاة وهيئات رقابية.

والأمر نفسه ينطبق على الاستثمارات التجارية. وأملي الا تفهم الشركات ان العالم يطلب منها أداء مهام وواجبات تختلف عن عملها العادي الذي تقوم به.

والواقع ان العالم إنما يطلب منها القيام باستثماراتها نفسها ولكن بطريقة مختلفة. هذا وقد بدأت الشركات الأكثر تقدماً ودينامية بينها في الامساك بفرص مستقبل بديل واكثر استدامة. وأملي ان ينمو هذا الاتجاه ويصبح تقليدا جديداً.

والخيار المطروح الآن ليس أبداً خياراً ما بين التنمية والبيئة كما حاول البعض ان يؤطر الأمر. فلا استدامة لتنمية تغفل الادارة الحكيمة للبيئة. كما أن القضية لا تختزل في كونها مواجهة بين الأغنياء والفقراء، ذلك أن كليهما يعتمد على الموارد وغيرها من رأس المال البيئي.

وعلى نطاق العالم بأسره تعتمد كل وظيفة من بين وظيفتين سواء في مجال الزراعة أو الغابات أو الثروة السمكية على مدى استدامة النظم البيئية.

وكما يقال فإن لكل شيء وقته وموسمه. والعالم اليوم يواجه توأميْ التحديات المتمثلين في الفقر والتلوث البيئي، وهو عالم يحتاج الى أن نقوده الى بيئة من السخاء والتحولات، أي الى موسم نقدم فيه على الاستثمار طويل المدى الذي نجني ثماره في مستقبل اكثر امنا واستقراراً.





■ السفير الكويتي ضاري العجران في افتتاح القمة ■

١٠ - ومنذ قمة الارض في ريو، طبقنا الاتفاقات والبروتوكولات الجديدة لتنفيذ "جدول الاعمال ٢١".

١١ - نتفق في الرأي انه ليس في الامكان حرمان فرد او امة فرصة الافادة من التنمية.

١٢ - كما نتعهد بتحقيق الاهداف التنموية المتفق عليها عالميا بما في ذلك تلك المتضمنة في اعلان الالفية والاتفاقات الدولية المرتبطة به والتي ابرمت في مؤتمرات الامم المتحدة الكبرى التي عقدت منذ عام ١٩٩٢.

١٣ - ننوه بأن التحديات المذكورة في "ميثاق الارض" لها صلة بهذا الموضوع.

١٤ - نتعهد بصورة جماعية البحث في التحديات العاجلة للتنمية المستديمة التي اتفق عليها هنا في جوهانسبورغ.

١٥ - ان اكثر التحديات التي لا تزال تواجهنا هي الفقر والتخلف والتدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها.

١٦ - اننا ندرك ان القضاء على الفقر وتغيير انماط الانتاج والاستهلاك وحماية وادارة قاعدة الموارد الطبيعية من اجل الحفاظ على الحياة وان التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي اهداف اساسية من اجل التنمية المستديمة.

١٧ - ان الهوة التي تزداد اتساعا بين الدول المتقدمة والدول النامية تشكل تهديدا رئيسيا لرخاء العالم وامنه واستقراره.

١٨ - اننا نتشارك في شعور جماعي بأن هناك حاجة الى تغيير الاسلوب الذي نتعامل به مع انفسنا كبشر على هذا الكوكب.

١٩ - اننا نعترف ان الاهداف التي وضعناها لانفسنا في قمة الارض في ريو لم تنفذ.

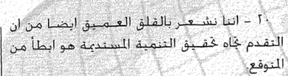
■ منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها ■

■ مجسم للكرة الأرضية وضع في متحف العلوم والابتكار يحذر من المخاطر التي تحيط بالأرض نتيجة ارتفاع نسبة التلوث بالعالم ■





قمة الأرض في جوهانسبورغ



٢٠ - اننا نشعر بالقلق العميق ايضا من ان التقدم تجاه تحقيق التنمية المستديمة هو ابطأ من المتوقع.

٢١ - اننا ونحن نواجه جميعا تحديات القرن الجديد، نرى ان قمة جوهانسبورغ قد وفرت اطارا لمراجعة تقدمنا وتحولنا تجاه التنفيذ.

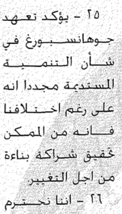
٢٢ - ان تعهد جوهانسبورغ هو نتاج عمليات مميزة وشاملة تضمنت مفاوضات وحوارات واعلانات شراكة متعددة.

وقد افرزت قمة جوهانسبورغ تعهد جوهانسبورغ المتكامل والمترابط في شأن التنمية المستديمة.

٢٣ - اننا بالمصادقة على تعهد جوهانسبورغ في شأن التنمية المستديمة نكون قد اكدنا التزامنا اعلاء مبادئ ريو والتنفيذ الكامل لـ "جدول الاعمال ٢١"، التي تشكل جميعها جانبا اساسيا من اتفاقنا العالمي.

٢٤ - اننا نقر ان الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الانسان والحريات وتحقيق السلام والامن هي امور جوهرية للتحقيق الكامل للتنمية المستديمة.

وهذه الاهداف مجتمعة لا يمكن تجزئتها ويجب تعزيزها بصورة مشتركة.



٢٥ - يؤكد تعهد جوهانسبورغ في شأن التنمية المستديمة مجددا انه على رغم اختلافنا فانه من الممكن تحقيق شراكة بناءة من اجل التغيير.

٢٦ - اننا نحترم التنوع الثقافي والتنوع في انظمة القيم فضلا عن تشجيع مصالح السكان الاصليين.



■ سفير الكويت في جنوب افريقيا ضاري العجران والزميل الدكتور وداد السويح ■

٢٧ - اننا نعيد التأكيد ان شعوب السكان الاصليين والمجتمعات المحلية مهمة للحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على انظمة المعلومات للسكان الاصليين وانه يجب ان تشارك تلك الشعوب وتستفيد من تعهد جوهانسبورغ.

٢٨ - اننا نؤكد مجددا الصلة المستمرة لمبدأ العمومية ولكن مع اختلاف المسؤولية.

٢٩ - اننا نرحب بالتركيز على تعهد جوهانسبورغ في شأن المتطلبات الاساسية للكرامة الانسانية، توفر مياها نظيفة وصرفا صحيا وطاقة ورعاية صحية وامنا غذائيا وتنوعا بيولوجيا. وفي الوقت نفسه، نعترف بالاهمية المحورية للتكنولوجيا والتعليم والتدريب وايجاد فرص العمل.

٣٠ - اننا نقبل حقيقة ان المجتمع العالمي يملك الوسائل وانه قد منح الموارد لمواجهة تحديات التنمية المستديمة التي تواجهها الانسانية بأسرها.

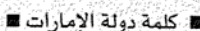
٣١ - اننا نقر بالحاجة الى بناء القدرات فضلا عن موارد كافية وتحولات تكنولوجية لانهاء الفقر والبطالة.



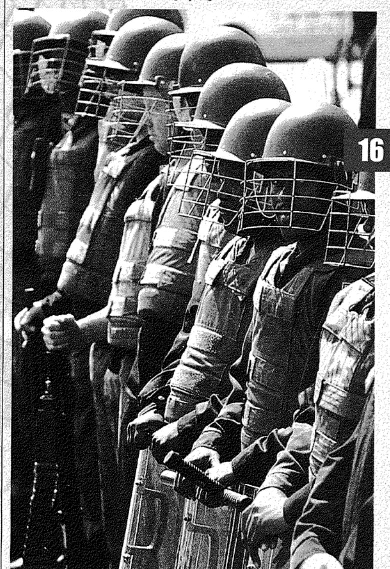
■ وفد دولة الكويت: بثينة القلاف وذياب الرشيدي وايمان المطيري ■







■ كلمة دولة الإمارات ■



■ جدار أمني في مواجهة المتظاهرين ■

٣٢ - اننا نلزم انفسنا العمل في توقيتات ملزمة تجاه تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي اتفقنا عليها.

٣٣ - وفي هذا الصدد وللمساهمة في تحقيق اهدافنا التنموية فاننا نتفق على بذل جهود محددة وسريعة لتحقيق الاهداف المتفق عليها دوليا لمساعدة التنمية الرسمية.

٣٤ - نعترف بالدور المهم للغاية للاستثمار المباشر الاجنبي في توفير موارد متاحة تساعد على النمو الاقتصادي وتنمية الدول النامية.

٣٥ - نرحب ونؤيد ظهور تجمعات وتحالفات اقليمية قوية مثل المشاركة الجديدة لتنمية آسيا لتعزيز التعاون الاقليمي وتحسين التعاون الدولي والاسراع في التنمية.

٣٦ - سنواصل اعطاء اهتمام خاص للحاجات التنموية للدول النامية في الجزر الصغيرة والدول الاقل تقدما.

٣٧ - نعترف ايضا ان اعباء الديون المرهقة التي تتحملها الدول الاقل تطورا بصفة خاصة والدول النامية ككل بالاضافة الى الدول ذات الدخول المتوسطة تشكل عقبة كبيرة امام تحقيق تنمية قوية وفعالة.

٣٨ - نوافق على ان تحقيق الامن الغذائي لجميع الاجناس البشرية يمثل جزءا حيويا في النضال من اجل القضاء على الفقر وتعزيز القيم الانسانية. اننا نشعر بقلق لعدم بذل جهود لتهيئة الظروف لتطوير النظم الزراعية الاساسية في الدول الفقيرة.

٣٩ - نوافق على ان النظام التجاري الذي يستند الى المساواة والشمولية وتعدد الاطراف يعد وسائل مهمة لتنفيذ التزام جوهانسبورغ.

٤٠ - نوافق على ان المياه مهمة لاستمرار الحياة ومصدر رئيسي للصحة الجيدة وري المحاصيل وتوليد الكهرباء من طريق المياه وحماية النظم البيئية. إن توزيعا عادلا لامدادات المياه على رغم المعدلات السريعة في الحضر وحاجات الريف الفقير يمثل

قمة الأرض في جوهانسبورغ



زعماء جنوب افريقيا والمغرب وبريطانيا وكوفي عنان

محور تحقيق هدف التنمية المستديمة.

٤١ - نؤكد من جديد مبدأ ريو في حق البشرية في العيش حياة صحية وبناءة في جو من التوافق والحياد. واننا لذلك نشعر بقلق من انه نتيجة للفقر وعدم التنمية وعدم توفير المأوى المناسب والظروف البيئية المعاكسة وعدم توافر الدواء واللقاحات والبنية الصحية الضعيفة، ان ملايين البشر عرضة للامراض والموت في سن مبكرة (...).

٤٢ - نحن نقبل ما ادت اليه الاستخدامات المختلفة للطاقة من عواقب بيئية معاكسة مثل التصحر والاكسدة والتلوث والتغيير البيئي. لذلك فإننا نلزم انفسنا تطبيق كل الاتفاقات الدولية المتعلقة بهذه الامور، بالاضافة الى مواصلة البحث عن تعهد دولي طويل الاجل لمواجهة التغيرات المناخية. وفي هذا الصدد فإننا نعترف بالمخاوف الخاصة للدول الجزر الصغيرة.

٤٣ - نحن نلزم انفسنا مواجهة العجز في الطاقة الذي يؤثر على الدول النامية.

٤٤ - نحن نتفق على حماية واستعادة تكامل النظام البيئي لكوكبنا، مع التأكيد الخاص لحماية التنوع البيئي، والعمليات الطبيعية التي تحافظ على الحياة على الارض، بالاضافة الى مواجهة عمليات التصحر. ويعتبر الخفض الضخم لمعدل الفاقد الحالي للتنوع البيئي على المستويين القومي والعالمي احدى الاولويات من اجل تحقيق الحياة المستديمة للجميع.

٤٥ - نحن ملتزمون خفض الاثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للكوارث الطبيعية من خلال دعم العملية الدولية وتنفيذ تكنولوجيات معقولة ومزيد من التطوير لنظم الانذار المبكر.

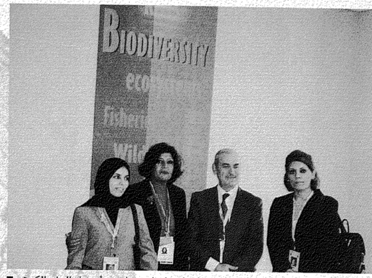


شبح المخلفات النووية السامة يهدد كل الأرض



تظاهرات المنظمات المدنية





■ المدير العام المساعد للاعلام غسان سمان مع أعضاء الوفد الكويتي ■

٤٦ - تتطلب التنمية المستديمة منظورا طويل الاجل ومشاركة واسعة في صوغ السياسة، وصنع القرار والتنفيذ على كل المستويات. وكحكومات سنواصل العمل من اجل مشاركة مستقرة مع القطاع الخاص والعمال والمجتمع المدني وكل التجمعات الكبيرة، مع احترام الادوار المستقلة والمهمة لهؤلاء الشركاء في المجتمع.

٤٧ - نحن نرحب باعلان مجال متعدد الشكل لاتفاقات ونشاطات الشركة الجديدة، التي تتضمن كل الشركاء المعنيين وتشكل جزءا من تعهد جوهانسبورغ.

٤٨ - اننا ندرك ان العولمة هي عملية مصحوبة بظهور تعاون رائد من القطاع الخاص الذي تقع على عاتقه مسؤولية المساهمة في تطوير الجماعات والمجتمعات حتى وهي تقوم بنشاطاتها المشروعة.

٤٩ - لذلك فاننا نتفق على ان هناك حاجة الى ان يعمل القطاع الخاص في اطار الشفافية والبيئة المستقرة المنظمة من اجل دعم المسؤولية المشتركة ومساهماته الاجتماعية.

٥٠ - ووفقا لذلك فاننا نتفق على انه يتعين على الجمعية العمومية للامم المتحدة ان تتابع مسألة المسؤولية المشتركة والمساهمة الاجتماعية للقطاع الخاص.

٥١ - اننا نتعهد تقوية وتحسين الادارة على المستوى المحلي من اجل التنفيذ الفعال لـ "جدول الاعمال ٢١" ولاهداف التنمية في الالفية الجديدة وتعهد جوهانسبورغ.

٥٢ - اننا نعترف بالمكانة المركزية للمرأة في المجتمع الانساني وبدورها الاساسي في تعزيز التنمية المستديمة. واننا نتفق على ان حرية المرأة ومساواتها يتعين ان يكونا متكاملين في جميع النشاطات المذكورة في "جدول الاعمال ٢١" ولأهداف التنمية في الالفية الجديدة وتعهد جوهانسبورغ.

٥٣ - واعترافا بأهمية بناء تضامن انساني، فاننا نحض على تعزيز الحوار والتعاون بين جميع شعوب العالم والثقافات بغض النظر عن الجنس والدين واللغة والثقافة والتقاليد..

٥٤ - اننا نحترم الاختلاف البشري كما نعترف به كسبب للاحترام.

٥٥ - اننا نؤكد التزامنا مناهضة العنصرية وكل اشكال التميز والاضطهاد.

٥٦ - اننا نؤكد ان النزاع المسلح والحرب هما ألد أعداء التنمية المستديمة.



■ المدير التنفيذي لمركز المستوطنات البشرية في نيروبي والدكتور وداد السويح ■



٥٧ - اننا نتفق على ضرورة مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والفساد سواء بصورة فردية او جماعية.

٥٨ - نؤكد مجددا معارضتنا الاحتلال الاجنبي ونؤكد حق جميع الشعوب في السيادة والسيطرة على مواردها الطبيعية.

٥٩ - نعارض حرمان اي شعب الغذاء الذي يحتاج اليه لمصلحة تحقيق اهداف سياسية.

٦٠ - كما نؤكد مجددا المواقف المتضمنة في اعلان الالفية في ما يتعلق بادارة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الامم المتحدة.

٦١ - لتحقيق اهدافنا للتنمية المستديمة نحتاج الى نظام ديمقراطي للحكم العالمي ذي مؤسسات دولية متعددة الطرف قوية ويمكن محاسبتها.

٦٢ - نؤكد مجددا التزامنا مبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، علاوة على تقوية اواصر التعددية، ونؤيد الدور القيادي للامم المتحدة باعتبارها المنظمة الاكثر عالمية وتمثيلا في العالم والانسب لتشجيع التنمية المستديمة.

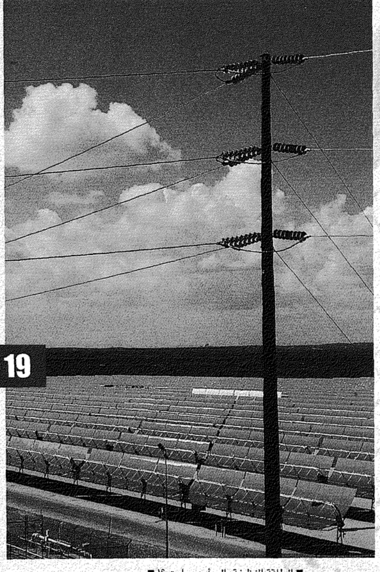
٦٣ - نتعهد مجددا مراقبة ما يحرز من تقدم تجاه تحقيق اهدافنا في شأن التنمية المستديمة في فترات منتظمة.

٦٤ - نؤكد الحاجة الى مراقبة منتظمة لتنفيذ "جدول الاعمال ٢١" وأهداف الالفية التنموية وتعهد جوهانسبورغ للتنمية المستديمة.

٦٥ - اننا ندعو الجمعية العمومية للامم المتحدة باعتبارها اكبر منتدى متعدد الطرف في العالم، الى وضع اسس متابعة لتيسير وتقويم ومراقبة تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية المستديمة وفقا لتعهد جوهانسبورغ في شأن التنمية المستديمة.

٦٦ - اننا متفقون على ان هذا يجب ان يكون عملية شاملة تضم جميع الجماعات الرئيسية التي شاركت في قمة جوهانسبورغ التاريخية.

٦٧ - اننا نلتزم انفسنا العمل على كل المستويات التي هناك حاجة اليها لحماية كوكبنا

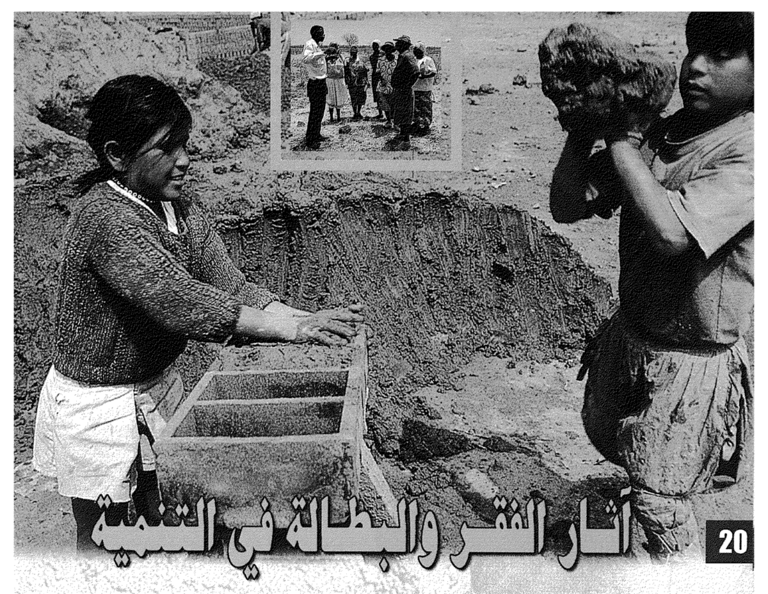


■ الطاقة النظيفة: إلى أين صارت؟! ■

وتشجيع التنمية الانسانية وتحقيق الرفاهية والسلام العالمين.

٦٨ - اننا نقر بصورة كاملة تعهد جوهانسبورغ في شأن التنمية المستديمة ونتعهد تنفيذ كل بنوده.

٦٩ - من القارة الافريقية، مهد الجنس البشري، نعلن لشعوب العالم كافة ان التزامنا تحقيق املنا الجماعي في التنمية المستديمة قد بات امرا واقعا.



آثار الفقر والبطالة في التنمية

جوهانسبورغ: الشراكة الشاملة لتحقيق التنمية المستديمة

بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستديمة في جوهانسبورغ (٢٦/٨-٤/٩ عام ٢٠٠٢) أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" عدداً من الاوراق (١٨ ورقة) تلقي الضوء على بعض القضايا التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانات تحقيق تنمية مستديمة وحماية البيئة في الدول الاعضاء.

والاوراق تترجم حرص "الاسكوا" على ادراج العديد من القضايا الواردة في جدول اعمال القرن الحادي والعشرين ضمن برامجها المختلفة. حيث كان لمنظمة المدن العربية مشاركات في اجتماعات الخبراء المعنيين في بيت الامم المتحدة في بيروت وغيرها.

وقد قام باعداد هذه الاوراق نخبة من المتخصصين في الاسكوا وفي دول المنطقة.

وقالت الامينة التنفيذية ميرفت تلاوي في كلمة تقديمية ان الهدف هو خدمة الدول الاعضاء في تحديد مواقفها من القضايا المعروضة على قمة الارض الثانية.

وفي اطار التعاون بين الاسكوا ومنظمة المدن العربية نسلط الضوء على التقدم المحرز في قضايا التنمية وسوق العمل والفقر بالاضافة الى موارد المياه.

آثار الفقر والبطالة في التنمية في منطقة «الاسكوا»

استطاعت منطقة الإسكوا، بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٥، أن تستفيد من قاعدة مواردها الطبيعية وارتفاع ايرادات النفط لتحقيق معدلات نمو بلغت ٥ في المائة سنوياً لاحراز تقدم كبير في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وعلى الصعيد الإقليمي، سجلت منطقة الاسكوا ثاني أعلى زيادة مطلقة في قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بها بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٢ . ولكن بينما عمدت مناطق أخرى في العالم، خلال العقد الماضي، إلى تحويل اقتصاداتها من اقتصادات يطغى عليها القطاع العام وتعتمد على الموارد الطبيعية الى اقتصادات أكثر تنوعاً وموجهة نحو التصدير، لم تباشر منطقة الإسكوا إلا مؤخراً بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحقيق هذه الغاية. ونتيجة لذلك، شهدت دول الإسكوا، بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩، انخفاضاً في الدخل الفردي السنوي وفي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولم تتفوق في الأداء إلا على افريقيا جنوب الصحراء. وسجل دليل التنمية البشرية تحسناً لم يعدُ أن يكون حدّياً، بينما ساهم انخفاض الدخل الفردي، والركود الاقتصادي، والنمو السكاني، في تزايد الفقر والبطالة خلال التسعينات.

ويشكل الفقر والبطالة تحديين كبيرين تواجههما التنمية المستديمة في معظم دول الإسكوا، وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في المنطقة في نمط النمو الاقتصادي المرتكز على استغلال الموارد الطبيعية وفي خصائص القوة العاملة، التي لا تنفك ترتفع ضمنها نسبة الشباب والتي تفتقر إلى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل. ومن أهم أسباب الضعف في أداء أسواق العمل، شدة الاعتماد على القطاع العام في خلق فرص العمل، إضافة إلى عوامل تشمل النزاعات الاقليمية، وهجرة اليد العاملة، وتحديات دمج القطاع غير النظامي في الاقتصاد النظامي. كما ان القطاع النظامي آخذ في استيعاب أيد عاملة غير ماهرة، لكن أجوره المتدنية لم تساهم كثيراً في التخفيف من حدة الفقر، فتضافر تدني الأجور الحقيقية، مع ضيق فرص العمالة لتوسيع الفقر وتعميقه في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، أدى النمو المعتمد على الموارد الطبيعية إلى ربط التنمية، على نطاق واسع، بتقلبات أسعار النفط وايراداته، وإلى شل الجهود التي تُبذل من أجل التنويع الاقتصادي. ومع أنه يتوقع للعولمة أن تزيل الحواجز أمام التجارة وحركة رأس المال، وأن تفضي إلى إحداث تقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظلت الفرص التي يمكن أن يفتحها هذا التقدم غير مستغلة على أكمل وجه في منطقة الإسكوا. ونجم عن الالتزام المحدود بالتنويع الاقتصادي تقليل فرص العمالة، ولا سيما أمام المتخرّجين الشباب.

ويستكشف هذا الموجز خلفية واتجاهات الفقر والبطالة والتحديات التي يواجهان بها الجهود الاقليمية التي اضطلع بها لتحقيق التنمية المستديمة طوال العقد الماضي. وبعد ذلك يصاغ منهاج أولويات للعمل تُبيَّن فيه التحديات الأساسية التي ترتبط بالفقر والبطالة والتي لابد من معالجتها لتعزيز جهود التنمية المستديمة خلال الأعوام العشرة إلى العشرين المقبلة.

أنماط التنمية الاقتصادية

يتوقف جزء كبير من التنمية الاقتصادية في منطقة الاسكوا على تقلب أسعار النفط. وتبدو أعوام طفرة الازدهار في السبعينات على نقيض واضح مع أواسط وأواخر الثمانينات، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط. وبعد نمو بطيء في أوائل التسعينات، تعافت معظم



الاقتصادات من الخسائر التي تكبدتها خلال الثمانينات. وكانت المكاسب الاقتصادية خلال التسعينات ثمرة لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي استهدفت تحقيق انتعاش اقتصادي ذي قاعدة واسعة توخياً لمواجهة التحديات الرئيسية، ومن ضمنها ارتفاع البطالة.

* الاعتماد على الموارد الطبيعية:

تعتمد التنمية الاقتصادية في منطقة الاسكوا، أكثر ما تعتمد، على استغلال الموارد الطبيعية المعرضة للنفاد. ولذلك يجب في أي تحليل يتناول التنمية البشرية من منظور متكامل، أن يراعي الآثار التي يحدثها في البيئة استخراج النفط غير المتجدد والغاز والفسفات والمياه الجوفية، كما يجب أن يراعي محدودية نطاق هذه الموارد باعتبارها محركاً للتنمية الاجتماعية- الاقتصادية والاقليمية. وقد تقلبت حصة قطاعات النفط والغاز والتعدين ضمن الناتج المحلي الإجمالي، فانخفضت من ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٩ في المائة في عام ١٩٩٩. وهذان الرقمان، مع أنهما يمكن أن يشيرا إلى وجود اتجاه نحو التنويع الاقتصادي، يبرزان ايضاً انخفاض الإيرادات التي يولدها قطاعا النفط والغاز، وبالتالي تضاؤل الأموال المتيسرة للبرامج الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية في المنطقة.

ولا يقتصر أمر موارد النفط والغاز والموارد المعدنية على أنها تؤدي دوراً هاماً في إدرار الدخل باعتبارها صادرات أولية، إذ انها تؤمن أيضاً المدخلات الداعمة لانتشار الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة والمولدة للقيم المضافة في جميع أنحاء المنطقة. فقد تزايد استخراج المعادن والفلزات الصناعية، إلى جانب استخراج المعادن والوقود، باعتبارهما مصدرين هامين للعملات الأجنبية في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. ويطرح هذا الاتجاه تحدياً ثلاثي الأوجه على التنمية

الطريق الطويل... من ريو إلى جوهانسبورغ

يونيو (حزيران) ١٩٩٢: تعهد قادة دول العالم في قمة الأرض بريو دي جانيرو ببذل قصارى جهدهم لمحاربة الفقر وخدمة البيئة.

من الانجازات الرئيسية، إتفاق على خفض الغازات المنبعثة من الأرض. كما ربطت لجنة للتنمية المتوازنة تابعة للامم المتحدة بين المسؤولية البيئية والنمو الاقتصادي.

اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٣: أعلن الرئيس الامريكي بيل كلينتون خطوة طموحة لمكافحة ارتفاع درجة الحرارة الكونية، نتيجة تراكم ثاني أكسيد الكربون في الجو. بموجب هذه الخطة كان من المفترض خفض مستوى الغازات المنبعثة إلى المستويات التي كانت سائدة عام ١٩٩٠ من خلال ما يزيد من ٥٠ مبادرة تؤثر على كل قطاعات الاقتصاد.

١٩٩٤: مؤتمر القاهرة للسكان تعهد بتخصيص ١٧ مليار دولار لبرامج الصحة المرتبطة بالولادة في مختلف أنحاء العالم عام ٢٠٠٠، على أن ترتفع إلى ٧٢١ مليار دولار عام ٢٠١٥.

ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٧: وافقت الدول الصناعية بموجب بروتوكول كيوتو على خفض الغازات المنبعثة من الأرض بنسبة ٢٥ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. فشلت استراليا بالوفاء بالاتفاق.

سبتمبر (ايلول) ٢٠٠٠: التقى قادة العالم في قمة الألفية بمبنى منظمة الأمم المتحدة وتعهدوا بخفض عدد الأشخاص الذين يتقاضون ما يعادل دولاراً في اليوم إلى نصف العدد الحالي (٢١ مليار شخص) بنهاية عام ٢٠١٥.

مارس (آذار) ٢٠٠١ : الرئيس الأمريكي جورج بوش يتخلى عن اتفاق كيوتو لعام ١٩٩٧ بدعوى انه يضر بالمصالح الاقتصادية الامريكية.

مارس ٢٠٠٢ : تعهدت مجموعة الدول الصناعية الثماني بتقديم ١٢ مليار دولار في صورة مساعدات لمحاربة الفقر وتخفيف عبء الديون، خلال مؤتمر حول تمويل التنمية عقد بمونتيري بالمكسيك. إلا أن وكالات الإغاثة سخرت من ذلك.

يونيو ٢٠٠٢: قضى آلاف من أعضاء الوفود يمثلون أكثر من ١٠٠ دولة اسبوعين في جزيرة بالي الاندونيسية، لكنهم فشلوا في التوصل إلى جدول أعمال نهائي لقمة جوهانسبرغ.

اغسطس ٢٠٠٢: عقد قمة الأرض حول التنمية المتوازنة في جوهانسبرغ. بقي بوش بعيداً عن القمة التي تهدف إلى تقنين التقديم وتنفيذ الإجراءات التي جرى الاتفاق حولها في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢.

المستديمة في المنطقة: ففي المقام الأول أن الدول الأعضاء لن تستطيع أن تعتمد إلى ما لا نهاية على المكاسب الاقتصادية التي تحققها من استغلال الموارد الطبيعية المعرضة للنفاد، وعليها بالتالي أن تنوع اقتصاداتها بغية تطوير مصادر إيرادات بديلة. وفي المقام الثاني أن استغلال النفط والغاز، وتجهيزهما، وإعادة تركيبهما، وشحنهما، وكذلك استخراج المعادن الأخرى، يحدثان أضراراً بالبيئة والصحة والسلامة، فيتزايد تلوث الهواء والمياه حول المناجم والمناطق الصناعية التي تلبي احتياجات قطاعات البتروكيميائيات والمخصبات، والحديد الصلب، وهي مناجم ومناطق آخذة في التوسع. والمجتمعات الفقيرة، التي توجد، عادة، بمحاذاة المواقع الصناعية، هي الأشد معاناة من تنامي انبعاث الملوثات، وفي المقام الثالث أن غالبية الصناعات التي ترتكز على الموارد الطبيعية ليست كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة بقدر ما هي كثيفة الاستخدام لرأس المال، وكثيراً ما تستعين بدراية عمال ماهرين أجانب لإدارة المرافق. ولذلك لا يولد تطوير هذه الصناعات، بالضرورة، فرص عمل هامة لأهل البلد، ولا سيما في دول الخليج.

لكن من الجدير بالذكر أن بلدان الخليج، وهي المصدرة الرئيسية للنفط في المنطقة، هي أيضاً مستوردة صافية للأيدي العاملة، وتستوعب قوى عاملة كثيرة وافدة من بلدان أخرى في المنطقة. ثم أن البلدان المصدرة للأيدي العاملة تعتمد على تحويلات العمال المغتربين باعتبارها حصة هامة من دخلها وكذلك، ينتشر الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى بلدان لا تملك إلا كميات محدودة من الموارد الطبيعية الصالحة للاستغلال. وبهذه

الطريقة يجنح انخفاض الإيرادات النفطية إلى التأثير على المنطقة بأسرها.

* القطاعات غير النفطية:

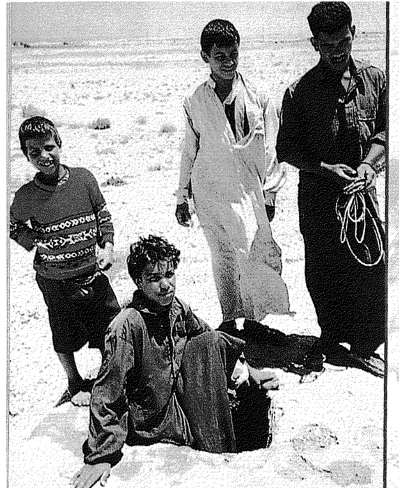
تشكل التنمية الصناعية عنصراً حيوياً ضمن عملية التنمية في منطقة الإسكوا، إذ انها تؤمن الدخل القومي، وتخلق فرص العمل، وتعطي المنتجات الأساسية قيمة مضافة. وقد سجلت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، رغم انخفاضها مقارنة بمساهمة قطاع النفط، نمواً مطرداً في العقد الماضي. وسعت غالبية بلدان الإسكوا إلى تنشيط القطاع الصناعي من جديد، فأعادت النظر في استراتيجياتها وسياساتها الصناعية بحيث تؤمن النفع للقطاع الخاص الآخذ في النمو وكذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبحيث تساعد القطاع الصناعي على مواكبة تحرير التجارة وتزايد المنافسة، سواء أكان ذلك في الأسواق المحلية أم في أسواق التصدير التقليدية. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من أكبر موظفي العمالة في منطقة الإسكوا.

والزراعة تقدم ، كذلك، مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا. غير أن النزعة الحمائية للقطاع الزراعي مستمرة في المنطقة، شأنها شأن الدعم القوي الذي يقدم في مجالات مياه الري والكيميائيات الزراعية والأراضي. والاثنان معاً أفضيا إلى أنماط غير مستديمة في الإنتاج الزراعي. وبسبب هذا الاتجاه، فقد القطاع الزراعي كفاءته وأصبح ضعيفاً في مواجهة اتفاقات تحرير التجارة، التي تسعى إلى رفع الدعم الزراعي وتخفيف رسوم الحماية الزراعية. أما آثار ذلك في التنمية المستديمة فمختلفة، وتطال بالتحديد: العمالة، والنزوح الريفي، واستعمال المياه، واستعمال الأراضي، والبحث والتكنولوجيا، والأمن الغذائي. ويبقى متوسط العمالة في القطاع الزراعي منخفضاً، مع أن نسبة كبيرة من سكان بلدان مثل مصر والجمهورية العربية السورية واليمن والعراق تواصل العيش في الأرياف وتعتمد الزراعة سبيلاً للبقاء. ولكن لابد من الإشارة إلى أن نقص المياه وتنامي أنماط الاستثمار الحضري يحدان من دور القطاع الزراعي في تشغيل عدد متزايد من الأيدي العاملة.

* التجارة:

خلال العقد الماضي، دفعت اتجاهات العولمة وتحرير التجارة كل بلدان الإسكوا تقريباً، إلى السعي جاهدة لاكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية. وحتى الآن أصبحت سبعة من هذه البلدان أعضاء في المنظمة، بينما لا تزال أربعة أخرى في مرحلة الانضمام. ويمكن أن يؤمن التكامل الاقتصادي الاقليمي ارضية مناسبة للانضمام بفعالية الى ترتيبات اقتصادية وعالمية، كاتفاقات الشراكة الاوروبية- المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكلا الترتيبين يزيد الأعضاء بين بلدان المنطقة.

ومنذ أوائل التسعينات، باشرت غالبية بلدان المنطقة في إدخال اصلاحات اقتصادية بغرض الاستعداد لمواكبة توجهات تحرير التجارة والعولمة. غير أنه يمكن ان تحد العولمة وآثارها من امكانية تحقيق التنمية المستديمة في المنطقة، لأن التنافس على أسواق الاسكوا يزداد بسبب تحرير التجارة، والاتفاقات التجارية، وانخفاض كلفة الواردات وضعف أداء الصادرات غير النفطية. ويبين تحول الميزان التجاري هذا أن تحرير التجارة يشكل تهديداً حقيقياً للصناعات غير القادرة على المنافسة وللزراعة المدعومة في المنطقة. ويصح ذلك، أكثر ما يصح، على المؤسسات المترهلة التي تملكها الدولة وعلى معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف ٩٠ في المائة من القوة العاملة الوطنية. ثم أنه، عندما تزال الحواجز التجارية ويُرفع الدعم، تعزز معايير الصحة والبيئة، محلياً وفي أسواق التصدير على السواء، فيزداد الضغط على القدرة التنافسية للصناعات المحلية، والقطاع الزراعي شأنه شأن القطاع الصناعي



ليس جاهزاً لتحمل آثار وتكاليف المنافسة والتحديث اللازم، وذاك أمر يحدث انعكاسات خطيرة على العمالة في المنطقة.

* الحاجة إلى التنويع الاقتصادي:

يطرح استغلال الموارد غير المتجددة تحديات خطيرة تواجه آفاق التنمية المستديمة الطويلة الأجل في المنطقة. ففي عام ١٩٩٢، قدرت منظمة البلدان المصدرة للنفط عمر احتياطيات النفط المثبتة بمدة محدودة، تتراوح بين ١٩ عاماً متبقية لإنتاج في الإمارات العربية المتحدة، و٣٣ عاماً في مصر، و١١٨ عاماً في المملكة العربية السعودية، و١٥٠ عاماً في الكويت. ومع أن الاكتشافات النفطية الجديدة قد تطيل هذه المهل، تظل التنمية الطويلة الأجل المعتمدة على استغلال الموارد الطبيعية من غير تنويع اقتصادي، تنمية غير مستديمة.

وانطلاقاً من هذا الواقع، أدركت حكومات المنطقة، خلال العقد الماضي، أن الاعتماد على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، كقاعدة أساسية للأنشطة الصناعية، ما هو إلا شكل من أشكال التنمية غير المستديمة، ليس فقط لاعتبارات بيئية، بل أيضاً لاعتبارات اجتماعية-اقتصادية.

وفي الوقت الحاضر، تدعم غالبية الحكومات العربية تدابير التنويع الاقتصادي، ولو بمستويات نجاح متباينة، وقد أحرزت الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية تقدماً هاماً في هذا المجال. وساعدت جهود التنويع الاقتصادي، فعلاً، في تأمين فرص ملائمة للبيئة لعدد متنام من المتعلمين في المنطقة، ويمكن أن تثبت جدوى هذه الجهود في تشجيع التوازن بين الجنسين ضمن القوى العاملة، لأن اقتصادات المنطقة تزداد توجهاً نحو الخدمات. ولعل الاستثمار الأجنبي المباشر يؤمن أداة للتنويع الاقتصادي في المنطقة، غير أن هذا الاستثمار لا يزال يتركز في قطاع البتروكيماويات. وعلاوة على ذلك، تهيأ بعض



استراتيجيات التنويع الاقتصادي بحيث تناسب تطوير صناعات قطاع النفط الفرعية، وهذه الاتجاهات لا تغني عن الاعتماد على قاعدة الموارد الطبيعية، ولا تعزز، بالضرورة، فرص العمالة.

ويجدر بالإشارة أن النمو في منطقة الإسكوا لم يتنوع بعد، بنجاح، بحيث يشمل قطاعات أخرى بعيدة عن القطاعات المرتكزة على النفط. وفي عدة بلدان أعضاء في الإسكوا، تزامن النمو مع تزايد الفقر، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل التنويع والإصلاح الاقتصاديين، ظل النمو الاقتصادي في المنطقة دون المتوسط الذي سجلته البلدان خلال الفترة نفسها، وضاهى، اجمالاً، معدل النمو السكاني. ولم يدع هذا الاتجاه مجالاً لتحسين مستوى المعيشة ودعم برامج تخفيف الفقر، فأدى اجتماع هذه العوامل إلى نمو غير منصف، وساهم في توسيع وتعميق الفقر والبطالة.

خصائص سوق العمل

تمثل البطالة والعمالة الناقصة تحدين رئيسيين

في منطقة الإسكوا. ومع أن البيانات المتيسرة عن العمالة الناقصة في بلدان الإسكوا شحيحة وشديدة التباين، يتجاوز متوسط معدلات العمالة الناقصة، على الصعيد الوطني، ٢٠ في المائة من مجموع القوى العاملة في غالبية البلدان.

والسبب في ذلك هو ارتفاع معدلات النمو السكاني في المنطقة، وعجز السوق المحلية عن أن توجد، بسرعة، فرص عمل جديدة وكافية للوافدين الجدد إلى سوق العمل. وعلى وجه الإجمال، تتسم البطالة والعمالة الناقصة في مجمل المنطقة بخصائص متشابهة، فهما تميلان إلى الارتفاع بين الشباب الذين لا يملكون مهارات، والجماعات المهمشة في المراكز الريفية والحضرية، والنساء.

★ هيكل سوق العمل:

يطرح النمو السكاني واحداً من أخطر التحديات التي تواجه الحكومات في سعيها إلى تعليم وتشغيل القوى العاملة الشابة الآخذة في التزايد. ولا يزال القطاع العام، بإداراته البيرقراطية الوطنية والمؤسسات التي تملكها الدولة، أحد أكبر أصحاب العمل في المنطقة. والعمالة الحكومية في منطقة الإسكوا تفوق من بعيد ما هي عليه في كل مناطق العالم الأخرى، لأن المتخرجين الشباب العاطلين عن العمل تؤمن لهم، في أحيان كثيرة، وظائف حكومية، غير أن الدول الأعضاء في الإسكوا تسلم، تدريجياً، بالحاجة إلى إصلاح القطاع العام، وهي تنظر جدياً في خصخصة العديد من المؤسسات التي تملكها الدولة. ويحدث هذا الاتجاه انعكاسات هامة على الأمن الوظيفي وبرامج الرعاية الاجتماعية في الأجل القصير، لكن من المتوقع أن تولد هذه المبادرات مزيداً من الفرص الاقتصادية وفرص العمالة في الأجل الطويل.

ويشغل القطاع غير النظامي، في العادة، شريحة هامة من سكان المنطقة، فيستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة التي يغلب عليها أنها غير ماهرة. وقد نما هذا القطاع كثيراً خلال العقدين الماضيين، وهو يشغل أكثر من ٣٠ في المائة من القوى العاملة في مصر واليمن والأردن. ولكن، نظراً إلى تدني إنتاجية هذه القوى، يدفع القطاع غير النظامي أجوراً حقيقية أدنى من أجور القطاع النظامي، وتبقى مساهمته ضئيلة في التخفيف من حدة الفقر.

وإنتاجية الأيدي العاملة منخفضة، هي أيضاً، في المنطقة، وتتراجع في بعض البلدان حتى لا تشكل إلا جزءاً من إنتاجية الأيدي العاملة في البلدان النامية الأخرى. ومن الناحية الاقتصادية، يعني ربط إنتاجية الأيدي العاملة بالأجور الحقيقية أن الأجور الحقيقية لا يمكن أن تتحسن إلا إذا تحسنت إنتاجية الأيدي العاملة.

وهناك أيضاً، تباين في طلب وعرض الأيدي العاملة في معظم بلدان المنطقة، بحيث أن ظاهرة تفشي البطالة على الصعيد الوطني تقترن بجلب أيد عاملة ذات مهارات مختلفة. وعند الشباب المتعلمين اتجاه إلى رفض الوظائف المتدنية الأجور وغير المستلزمة لمهارات، لأنهم يتصورونها في مكانة دون المكانة الاجتماعية المرتبطة بتحصيلهم العلمي. ويضاف إلى ذلك أن الوظائف الحكومية التي يضمنها القطاع العام أو السلك العسكري تضعف، في أحيان كثيرة، حوافز تحصيل التعليم العالي، ولا سيما بين الشباب. وينجم عن ذلك تفشي البطالة في أوساط المتعلمين الشباب أو الأشخاص الذين لم يكملوا تعليمهم، ونقص الأيدي العاملة الماهرة، واقتران ذلك باستمرار مجيء الأيدي العاملة من الخارج. وتلاحظ هذه الظاهرة، خاصة، في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث جرت، مؤخراً، مساع لتشغيل الأيدي العاملة المحلية، دعماً لجداول التوظيف الوطنية.

★ التدريب الفني والمهني:

لا تستجيب نواتج الأنظمة التعليمية، على النحو المناسب، لطلب سوق العمل، لأن النظام



التعليمي القائم لا يزود الطلاب بما يكفي من المهارات التي يطلبها أرباب العمل ويتزايد طلب أسواق العمل للأيدي العاملة ذات المهارات العالية والدرايات الفنية، وهذا يخفف الطلب على المتخرجين الشباب، فيؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، ويثبط عزيمة الشباب المتعلمين.

ويزيد التعليم الرديء النوعية والتدريب غير الملائم من صعوبة حصول الوافدين الجدد على عمل منتج. ونتيجة لذلك، يسجل فائض في المعروض من المتعلمين الباحثين عن عمل المفتقرين إلى الخبرة، وفائض في الطلب على العمال ذوي الخبرة العالية. ويمثل هذا الاتجاه تحدياً هيكلياً خطيراً للحكومات والقطاع الخاص. ومع أن حكومات عديدة بادرت إلى الالتزام بتحسين التدريب الفني والمهني، لا تزال الحاجة قائمة إلى تكثيف العمل من أجل تحسين نوعية التعليم وتزيد الطلاب بالمزيد من المهارات والمؤهلات الفنية، ولاسيما مهارات تكنولوجيا المعلومات.

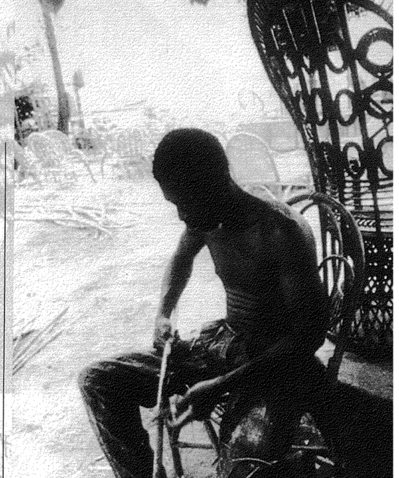
* هجرة الأيدي العاملة:

تعاني أجزاء كثيرة من المنطقة من النزوح الريفي وارتفاع البطالة، لكن بلدان مجلس التعاون الخليجي هي، في العادة، مستوردة صافية للأيدي العاملة. وتطرح هجرة الأيدي العاملة على المنطقة تحديات تتعلق بالمنافسة، وهي تحديداً:

(١) هجرة الأدمغة، المتمثلة في رحيل المواطنين ذوي المهارات عن البلدان المصدرة للأيدي العاملة لعجزهم عن الحصول على وظائف وأجور مناسبة في هذه البلدان.

(٢) الاتجاه، في بلدان الخليج، إلى الاستعاضة بالقوى العاملة المحلية عن القوى العاملة الوافدة من بلدان أخرى أعضاء في الإسكوا، وهذا الأمر يؤدي إلى تهجير الفئة الثانية وتقليص المداخيل المحققة من تحويلاتها.

(٣) ترحيل العمال المغتربين خلال النزاعات



الأهلية (ولا سيما إلى اليمن خلال حرب الخليج، وإلى الأراضي الفلسطينية) والضغوط الهائلة التي ألقاها على الحكومات فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي.

(٤) الدمج الاجتماعي للأيدي العاملة المتنوعة عرقياً وثقافياً في بلدان الخليج المستوردة للأيدي العاملة؛ فكثيراً ما تعيش هذه الأيدي العاملة ضمن جماعات مهمشة على أطراف المدن ولا تتمتع بخدمات عامة مناسبة.

* تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

هذه التكنولوجيا هي القوة المحركة الدافعة لاتجاهات التجارة والعولمة المتسارعة؛ وهي تنتج فرصاً اقتصادية مغرية، وتزيد الكفاءة الاقتصادية وانتاجية الأيدي العاملة. ومنذ أواسط التسعينات، تحسنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسناً ملحوظاً.

فبحلول عام ١٩٩٩، مثلاً، بلغ عدد خطوط الهاتف العادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسب التقديرات، ضعف المتوسط العالمي تقريباً. وقد نما نظام الهاتف النقال بسرعة، ويتوقع أن يتجاوز عدد مستعمليه عدد مشتركي الهاتف الثابت خلال الأعوام الخمسة المقبلة في بلدان عديدة في المنطقة.

كما سجل استعمال الحاسوب والانترنت زيادة كبيرة، وهذا يمثل فرصاً لدخول ميدان الصناعات المتقدمة بسرعة ولتحسين كفاءة الأيدي العاملة في غياب بنية أساسية ثابتة.

ويتزايد الاشتراك في الانترنت في لبنان والكثير من دول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات تبلغ ٨ في المائة شهرياً. وقد أصبحت مصر أسرع أسواق الحاسوب نمواً في العالم بعد الصين.

ويمكن أن تكون هذه الاتجاهات وسيلة هامة لتسريع النمو والتنمية المستديمة، وفي الوقت ذاته لتنويع الاقتصاد. ويشتد الاقتناع بأن تحسين نفاذ الجمهور إلى الشبكات المحلية والعالمية للمعلومات والخدمات يمكن أن يساعد منطقة الإسكوا في الانتقال بسلاسة إلى "مجتمع جديد قائم على المعرفة". يستطيع تقديم الدعم اللازم لخلق فرص عمل جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي الملائم للبيئة في قطاعات الخدمات. ويقدم إنشاء مدن لتكنولوجيا الإنترنت في الاردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية نماذج لاستحداث وظائف للعمال المتعلمين خارج قطاع النفط. كما تستطيع الانترنت أن تكون عنصراً أساسياً في أعمال التدريب المهني واستراتيجيات التشغيل الخاصة بشباب المنطقة، لأن غالبية مستخدمي الانترنت هم دون سن الخامسة والثلاثين.

الآثار المتصلة بالفقر

ساهمت النهج التقليدية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والبطالة، والنزاعات المسلحة، والتكيف الهيكلي، والدين الخارجي، واتجاهات العولمة، كلها، في تفاقم الفقر في المنطقة. وزاد ذلك من الضغوط المالية الواقعة على الحكومات في عملها من أجل الموازنة بين الالتزام ببرامج الإصلاح



الاقتصادي والسعي إلى تلبية احتياجات الفقراء.

ولأفراد الشريحة الفقيرة بين سكان منطقة الإسكوا خصائص مشتركة:

(١) فالكثيرون من الفقراء يعملون عمالة ناقصة أو هم عاطلون عن العمل.

(٢) والفقراء يعملون، عادة، في الزراعة ، أو يشغلون وظائف منخفضة الأجر في القطاع غير النظامي.

(٣) والكثيرون من الفقراء ينتمون إلى أسر ترعاها امرأة أو يرأسها شخص مسن، أو إلى أسر كبيرة.

(٤) ومعظم الفقراء أميّون أو ذوو مستوى تعليمي متواضع.

كما أن معدلات حصول الفقر أعلى في أرياف المنطقة منها في مدنها، وهي أعلى بكثير في البلدان التي تواجه نزاعات، ولا سيما في العراق وفلسطين واليمن. ومع أن دولاً كثيرة أعضاء في الإسكوا ازدادت ثروتها بعض الشيء خلال العقد الماضي، لم يؤد ذلك، بالضرورة، إلى توزيع المنافع بالتساوي داخل البلدان ولا بينها. أما التوسع الصناعي إلى قطاعات غير نفطية وغير زراعية فكان داعماً للقوى العاملة الماهرة ولسكان المراكز الحضرية، ولم يحدث أثراً يذكر على تخفيف الفقر في الأرياف ولا على تقليص النزوح الريفي.

وعرضت الإصلاحات الهيكلية القطاع العام لضغوط تنافسية، وبالذات للضغوط المرتبطة بالمساعدة على تقليص البطالة مع السعي، في الوقت ذاته، إلى إزالة الفوائض من القوة العاملة بغية تحسين الإنتاجية و/أو تقليص الخسائر والإعانات الحكومية، تمهيداً لتخفيض النفقات العامة. وتدفع الضغوط الدولية إلى إجراء إصلاحات مالية وهيكلية، فتساهم في تفاقم الفقر وتقوي الحاجة إلى شبكات الأمان الاجتماعي. وكثيراً ما تكون الوظيفة الحكومية أداة يتلقى من خلالها العاملون إعانات حكومية ومزايا اجتماعية. وتشكل المعونة الغذائية والرسوم المنخفضة على



المياه والطاقة أدوات أخرى تسعى من خلالها الحكومة إلى تخفيف الأعباء عن الفقراء. ولرفع الدعم - على النحو الذي تشترطه غالبية برامج التكيف الهيكلي، آثار خطيرة على الفقر في المنطقة.

وتولد العولمة وتحرير التجارة، كذلك، آثاراً جانبية على الفقر وغالبية المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مجهزة لمواجهة المنافسة الآخذة في الاشتداد. وتكثر المؤسسات التي تقفل أبوابها أو تقلص عدد العاملين فيها، محدثة آثاراً خطيرة على برامج الرعاية الاجتماعية أيضاً.

* دليلا الفقر والتنمية:

شهدت التسعينات انخفاضاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، محسوباً للفرد، في منطقة الإسكوا. وسجلت بلدان كثيرة مصدرة للنفط نمواً اقتصادياً سالباً كان مرده إلى هبوط أسعار النفط وإلى حرب الخليج. ولم تسجل إلا ثلاثة من بلدان الإسكوا، هي الجمهورية العربية السورية وعمان ومصر، ارتفاعاً في الدخل الفردي خلال التسعينات.

وساهم هبوط مستويات الدخل، والركود الاقتصادي، وتقليص الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، والنمو السكاني، مجتمعة، في تزايد الفقر خلال التسعينات.

ويشمل الفقر البشري- الذي يُعرف بالحرمان من التنمية البشرية الأساسية- أثر الفقر على نوعية الحياة وليس فقط على مستويات الدخل. ويتراوح دليل التنمية البشرية بين ٢٢ و٣٤ في المائة في منطقة الإسكوا. غير أن الافتقار إلى بيانات دقيقة ومنتظمة - والمشاكل المرتبطة بالمقارنة بين البلدان باستعمال مقاييس مختلفة للفقر- جعلت من الصعب تحليل وضع الفقر في المنطقة.

وتظهر البيانات فجوة متعاظمة بين الدول الفقيرة والدول الغنية الأعضاء في الإسكوا. ففي عام ١٩٩٩، مثلاً، سجلت مصر أدنى فارق في الدخل في المنطقة، إذ بلغ لديها مُعامل "جيني" نسبة المُعامل الذي يمثل الفرق بين أعلى المداخيل وأدناها في أي بلد ٢٨,٩ في المائة، بينما سجل الأردن أعلى فارق: ٣٦,٤ في المائة. غير أن هذين الرقمين يخفيان ظاهرة منتشرة إقليمياً هي ظاهرة انقراض الطبقة الوسطى التي تمثل، عامة، أكثر شرائح المجتمع دينامية.

كما أن اختلاف الأوضاع الاجتماعية ومستويات الفقر يظهر جلياً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من جهة، وسائر بلدان منطقة الإسكوا، من جهة أخرى. فالغالبية العظمى من سكان بلدان مجالس التعاون الخليجي تحظى بالمأوى المناسب وتحصل على الخدمات الأساسية العامة من صحية وتعليمية، بينما لا يزال ثمة فجوات كبيرة ومتنامية في تلبية احتياجات الفقراء في بلدان أخرى.

ودليل التنمية البشرية في منطقة الإسكوا، أدنى، هو أيضاً، منه في البلدان التي تسجل مستويات دخل مماثلة أو أقل. وهذا يشير إلى محدودية قدرة المنطقة، خلال العقد الماضي، على تحويل نمو الثروة والدخل إلى تحسن فعلي على مستوى التنمية البشرية. وعلى الصعيد الإقليمي، كانت المكاسب المحققة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٢ كبيرة ووازت النمو المرتفع الذي شهدته تلك الفترة. غير أن نمو دليل التنمية البشرية شهد ركوداً خلال التسعينات، بينما سجل متوسط قيمة دليل التنمية البشرية للبلدان النامية نمواً مطرداً، محرزاً تفوقاً نسبياً على منطقة الإسكوا.

ويظهر أداء دليل التنمية البشرية فوارق شاسعة ضمن المنطقة أيضاً. فاستناداً إلى دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٩)، تحتل الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت الموقع الأعلى في سلم التنمية البشرية، بينما يحل اليمن والعراق وفلسطين بين البلدان النامية الخمسة والثلاثين التي سجل فيها دليل التنمية البشرية أدنى قيمة. ومن المهم الإشارة إلى أن دليل التنمية البشرية أعلى في لبنان منه في المملكة العربية السعودية وعمان، مع أن الدخل الفردي في المملكة العربية السعودية يتجاوز ضعف الدخل الفردي في لبنان، والدخل الفردي في عُمان يتجاوز ثلاثة أضعاف الدخل الفردي في لبنان. وهذا الفرق بين التقدم المحرز في التنمية البشرية والتقدم المحرز في مستويات الدخل الفردي يبرز إمكانية استخدام الدخل المتيسر لتعزيز التنمية البشرية، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

* عبء الديون:

تتوزع الديون العامة توزعاً غير متكافئ داخل منطقة الإسكوا، فتميل أعباؤها إلى الانخفاض في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإلى الاعتدال أو الارتفاع في بلدان أخرى. وقد صنف البنك الدولي اليمن والجمهورية العربية السورية والأردن والعراق بين البلدان ذات المديونية الثقيلة، في حين صنف لبنان ومصر، اللذين انخفضت فيهما الاحتياطيات الأجنبية انخفاضاً حاداً، بين البلدان ذات المديونية المعتدلة. وفي كل من لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية، تبلغ نسب الديون إلى الناتج المحلي

الإجمالي أعلاها، فتصل ١٥٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتضيع خدمة الديون الخارجية فرصاً ثمينة على إمكانية تقليص الفقر وتحقيق مكاسب على صعيد التنمية المستديمة، وتحد كلفة خدمة الديون بشدة من قدرة هذه البلدان على تعليم شبابها والحفاظ على صحة سكانها. ومن الأمثلة على ذلك أنه، في عام ١٩٩٩، خصص لبنان ٦ في المائة والأردن ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع خدمة الديون، وهذا يعني أنهما أنفقا على خدمة ديونهما أكثر مما انفقا على الرعاية الصحية والتعليم. ويشكل عبء الدين الواقع على هذين البلدين حاجزاً هائلاً أمام المضي في تعزيز مكاسب التنمية المستديمة.

منهاج أولويات العمل

يرتبط الفقر في منطقة الإسكوا بهيكل النمو الاقتصادي، وخصائص سوق العمل، وعدم وجود موارد مالية لدعم برامج الرعاية الاجتماعية. ولذلك يجب أن تنصب جهود التخفيف من حدة الفقر على معالجة الأسباب الهيكلية للبطالة والتوزيع غير المتكافئ للنمو والثروة. والأمر الأشد إلحاحاً هو أن تعالج المنطقة نقص فرص العمل أمام القوى العاملة الناشئة فيها وتقليل اعتمادها، من أجل تحقيق النمو، على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وذلك من خلال التنويع الاقتصادي الذي يمتد إلى قطاعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة. ويرتكز منهاج أولويات العمل التالي على مناقشات أجريت مع الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، وهو يقدم لمساعدة المنطقة في تركيز جهودها، بطريقة أفضل، على معالجة الفقر والبطالة ضمن سياق التحرك نحو التنمية المستديمة على مدى الأعوام العشرة إلى العشرين المقبلة.

أ- التخفيف من حدة الفقر وعبء الديون

ينبغي أن تستهدف السياسات الاجتماعية والاقتصادية فئات الدخل المنخفض استهدافاً فعالاً، ابتغاء لتحسين توزيع الثروة من خلال توليد فرص اقتصادية أفضل في المناطق الريفية الفقيرة، وتعزيز الرعاية الاجتماعية، وتشجيع العمالة وتكافؤ الفرص. وينبغي أيضاً أن يعاد النظر في أعباء الديون التي ترهق كاهل الكثير من الدول الأعضاء في الإسكوا مع توخي إدارة الديون برشد وفعالية. وينبغي كذلك زيادة استخدام مزايا وآليات تخفيف الديون، كمبادلات الديون بخدمات تحسين البيئة باعتبارها أداة للتحرك في اتجاه التنمية المستديمة.

ب- معالجة قضايا البطالة وأسواق العمل

تشجع البلدان على إعادة النظر في استراتيجياتها التدريبية والتعليمية استجابة لمتطلبات أسواق العمل. وينبغي للحكومات أن تضع استراتيجية واسعة النطاق لتحسين نوعية الموارد البشرية تتضمن المشاركة النشيطة للقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أيضاً تكثيف استراتيجيات التنويع الاقتصادي الموجهة إلى بناء صناعات مستديمة تولد فرص عمل هامة. وينبغي كذلك اتخاذ تكنولوجيا المعلومات وسيلة لتنمية رأس المال البشري في المنطقة، والنفاذ إلى الأسواق في سياق العولمة، والنهوض بالتنويع الاقتصادي.

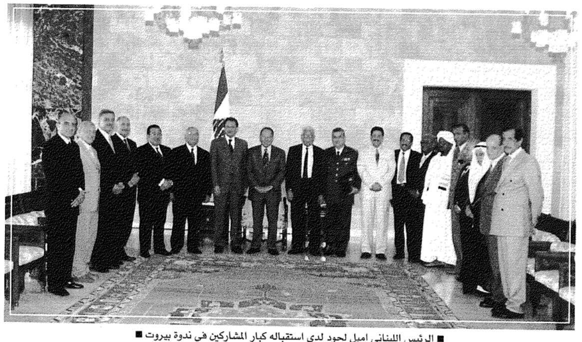
جـ- هيكل الاقتصاد والتجارة

تحث الحكومات والقطاع الخاص على تعديل النمط غير المستديم المتبع في استغلال الموارد الطبيعية باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية، ولابد من استكشاف أساليب يمكن من خلالها جعل المزايا التي تُحقق اليوم من استغلال الموارد الطبيعية تستمر إلى الأجيال المقبلة، وخصوصاً بواسطة التنويع الاقتصادي. وفي مجال السعي إلى الإفادة من التجارة والعولمة، يجب على منطقة الإسكوا أن تعمل لتحسين بيئة الاستثمار الوطنية، وإنتاجية اليد العاملة، والكفاءة، ومعايير المنتجات، ولمواءمة تكنولوجيات الإنتاج مع المعايير الدولية. ويشكل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة أولى نحو تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة والنفاذ إلى الأسواق العالمية على نحو مستديم.

ندوة نظمها المعهد وهيئة تطوير العمل البلدي في بيروت

العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية

الوزير المر: تخصيص يوم ٢٣ سبتمبر/ايلول "يوم البلديات في لبنان"



■ الرئيس اللبناني اميل لحود لدى استقباله كبار المشاركين في ندوة بيروت ■

كان يوم الثالث والعشرين من سبتمبر/ايلول ٢٠٠٢ يوم البلديات في لبنان حيث تميزت ندوة العلاقة بين الادارة المحلية والادارة المركزية التي نظمها المعهد العربي لانماء المدن بالتعاون مع هيئة تطوير العمل البلدي في بيروت بحضور مكثف لرؤساء واعضاء المجالس البلدية في المدن والبلدات اللبنانية بالاضافة إلى شخصيات وخبراء عرب وأجانب من الجزائر والمغرب ومصر والسودان واليمن والسعودية وقطر والأمارات والأردن والعراق وسوريا وفرنسا بالإضافة إلى منظمة المدن العربية والبنك الدولي.

وكان من اهم المحاور التي تناولتها الندوة العلاقة الإدارية والعلاقة المالية وأثر العلاقة بين الإدارتين على الإنماء بالإضافة إلى اللامركزية في الشؤون المحلية وتجارب المدن والبناء التنظيمي لأجهزة الإدارتين.

عقدت الندوة برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية العماد اميل لحود الذي ناب عنه وزير الداخلية الياس المر حيث القى كلمة حيا فيها "هذه النخبة من قادة الفكر والإنماء" المشاركين في الندوة ودعا للاستفادة من تجاربهم من أجل ايجاد تجربة خاصة يمكن توظيفها في خدمة الناس مؤكدا على احترام كل الأسس الفلسفية والتاريخية والثقافية والتشريعية التي تبنى عليها مفاهيم العلاقة بين الإدارتين المركزية والمحلية. وأعلن الوزير المر عن تخصيص يوم ٢٣ سبتمبر/ ايلول من كل عام "يوم البلديات في لبنان".

وتحدث الوزير عن جملة مبادئ عامة تتلخص في:

أولا: إن الهدف الأول والأخير يكمن في تسهيل



■ الأمين العام المساعد لمنظمة المدن العربية (إلى اليسار) خلال احدى الجلسات العلمية ■



■ الأمين العام المساعد المهندس أحمد العدساني وكبار الشخصيات وقادة المدن من مصر وسوريا والأردن ■

شؤون الناس والخدمة المميزة يجب أن تكون هدفا استراتيجياً من أهداف الإدارة، مركزية كانت أو محلية.

ثانياً: لا يمكن بلوغ هذا الهدف إلابالتخطيط الاستراتيجي، وتأمين المشاركة الشعبية في تحقيق تطلعاتها وأولوياتها، وتجاوز صعوباتها.

ثالثا: لا يختلف اثنان على أن الإدارة المركزية اخفقت في رفع الحرمان عن الاطراف وزادت الهجرة إلى المدن لتحاصرها بأحزمة بؤس، وبالمقابل أهملت القرى البلدات وخلقت مشاكل اقتصادية واجتماعية.

رابعا: الإدارة المحلية أو اللامركزية الإدارية هي المدخل إلى الإصلاح الإداري والاقتصادي وإلى الحد من الهجرة، وإلى رفع مستوى الخدمات للمواطنين.

وتحدث الوزير عن التجربة اللبنانية وقال:

أولاً: على صعيد التشريعات

إن القانون الحالي يلحظ لكل بلدة أو مدينة مجلسا بلديا منتخبا يدير شؤونها، وقد أعطاها صلاحيات واسعة، لكنها تخضع للرقابة في غالبيتها، الأمر الذي يكبل نهضة البلدات ويعيق مصالح الناس.

من هنا، تقدمنا بمشروع لتعديل قانون البلديات، تحرر فيه ٩٠٪ من القرارات الخاضعة لسلطات الرقابة بحيث تصبح نافذة حكماً بدون أي تصديق لأننا لا نقبل أن تبقى صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة من الشعب حبراً على ورق. نريد أن تمارس هذه الصلاحيات احتراماً لإرادة الشعب. نريد رفع الوصاية عن العمل البلدي كي لا تتحول السلطة إلى تسلط نريد أن

دعم التوجه نحو اللا مركزية وابعاد الشؤون المحلية عن الوظيفة السياسية

اشراك الإدارة المحلية في صياغة القوانين والأنظمة

نفصل بين السياسية والإنماء. نريد أن نكون شركاء في خدمة الناس، لا رؤساء ومرؤوسين.

ثانياً: على الصعيد المالي

لا انماء من دون مال. من هنا، انصب اهتمامنا على تأمين ٤٤٥ مليار ليرة للبلديات والاتحادات البلدية والتوزيع يتم وفقا للقوانين والأصول.

ثالثا: على صعيد التحديث والتطوير

في آب ٢٠٠١، تم توقيع اتفاقية بين وزارة الداخلية والبلديات ومركز الدراسات التشريعية في جامعة نيويورك-الباني، والوكالة الامريكية للتنمية الدولية تنص على تقديم برنامج دعم تقني للسلطات المحلية في لبنان حتى ايار ٢٠٠٤. كما تم وضع نظام موحد للشرطة والحراس في البلديات

رابعاً: تسهيل المعاملات

خلال سنتين تمت معالجة أكثر من ٦٠٠ ألف معاملة للبلديات وهذا ليس بالأمر الهين. ولا يجوز أن يستمر الحال في استنفاد جهود وطاقات السلطة المركزية على حساب الإدارات المحلية. وفي انتظار صدور



■ العدساني خلال ترؤسه احدى الجلسات العلمية ■



■ الوزير الياس المر وقادة المدن ورؤساء البلديات اللبنانية والعربية ■

القانون المعدل. الغينا عرفاً متبعاً وطلبنا من الإدارات المحلية الامتناع عن رفع أي معاملة إلى الإدارات المركزية ما لم يكن هناك نص قانوني يلزم برفعها.

كلمة رئيس بلدية بيروت

وألقى المهندس عبدالمنعم العريس رئيس بلدية بيروت كلمة رحب فيها بالمشاركين "في وطن أزال عنه غبار حرب دمّرت البشر والحجر. وانتصرت فيه إرادة الحياة والإنماء والإعمار. وانتصرت فيه إرادة العيش المشترك. وإرادة التواصل بين الشرق والغرب. ببعد حضاري. وانفتاح على كل تطوير وتحديث. دون التخلي عن الإصالة والارتباط بجذور تشكل أساس الصورة في مسيرته الحضارية".

وقال العريس:

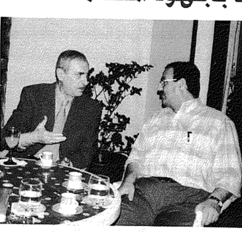
وحين نرحب بكم أيها السادة في بيروت. فإننا نرحب في مدينة تتشرف مع عدد من شقيقاتها المدن في هذا الشرق. بأنها حملت مسؤولية تاريخ الحضارة وعلى مدى آلاف السنين. لتوصل الأمانة إلى الإنسانية في عهودها الجديدة. برغم ما دفعته من ضريبة غالية للحفاظ على هذه الأمانة. وبيروت قبلت وتقبل ولسوف تقبل دائما القيام بهذا الدور. فبدون هذا الدور لا تكون "بيروت بيروت".

تأتي ندوتنا اليوم لتبحث في العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية. في مرحلة خطت فيه كثير من دول العالم خطوات متقدمةفي تطوير هذه العلاقة نحو إعطاء مزيد من السلطات للإدارة المحلية.

مدينة الشويفات تشيد بجهود المنظمة

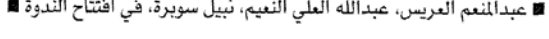
عقد المدير العام المساعد للاعلام غسان سمان اجتماع عمل مع رئيس بلدية الشويفات الدكتور وجيه صعب حيث تطرق البحث الى قضايا وموضوعات تتصل بعضوية مدينة الشويفات في المنظمة وما تقوم به بلدية الشويفات من جهود لتنمية وتطوير مرافقها الحيوية.

وقد أشاد الدكتور صعب بجهود المنظمة برعاية شؤون مدنها الأعضاء وحرصها على تطوير وتنمية الكوادر البلدية وهو ما تجلى في الندوة التي نظمها المعهد العربي لانماء المدن في مدينة بيروت بالتعاون مع هيئة تطوير العمل البلدي في بيروت.



■ المدير المساعد للاعلام والدكتور وجيه صعب ■




■ عبدالمنعم العريس، عبدالله العلي النعيم، نبيل سوبرة، في افتتاح الندوة ■

■ درع المعهد العربي لانماء المدن يقدمه النعيم الي الوزير اللبناني ■

وإذا كانت دول العالم الأول قد وصلت إلى مرحلة نضوج التجربة، فإننا في دولنا تقع على عاتقنا مسؤوليات كبيرة، في اقتباس المفيد لنا من هذه التجارب، وتطويره بما يناسب مجتمعاتنا وظروفنا الخاصة.

ويأتي في هذا المجال بادئ ذي بدء، موضوع التشريعات القانونية التي تحكم ظروف هذه العلاقة، والتي تحتاج حتما لإعادة نظر باتجاه الهدف المنشود، وإن كانت تشريعاتنا تتفاوت بين دولة وأخرى لجهة تحديد هذه العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية.

وفي سبيل تطوير هذه العلاقة، لا بد من البحث العلمي الجاد بماهية البناء التنظيمي للأجهزة المركزية والمحلية ومدى كفاءتها في الإستجابة لمتطلبات واحتياجات المناطق والأقاليم الإدارية، والقيام بدراسة مقارنة بين التجارب المختلفة في دول العالم ثم نطرح هنا سؤالا ثانيا: ما هي فرص النجاح في هذا الطموح، وما من شك أن إرادتنا جميعا الراسخة والحازمة، والمرتبطة بأساليب التطوير العلمي والقوانين الملائمة ستساعدنا جميعا في تحقيق هذه الأهداف، ليست المسيرة بالسهلة، لكنها حتماً ممكنة وستتحقق بإذن الله.

وتابع العريس قائلاً:

ويبقى في هذا المجال موضوع عصب الحياة، موضوع التمويل المالي، الذي لا بد أن يستحوذ على مساحة كبيرة من نقاشاتنا في هذه الندوة، فليس

اعتماد التكاملية والمشاركة والشفافية في العلاقة بين الادارة المركزية والادارة المحلية

منح الادارات المحلية الاستقلالية الادارية والمالية وقصر دور الادارة المركزية على الرقابة

اعطاء الادارة المحلية حق ايجاد مصادر للموارد المالية الذاتية وحق جبايتها

المهم فقط وجود التمويل المالي، بل الأكثر أهمية هو حسن الاستفادة من هذا التمويل في جدوى اقتصادية مدروسة تحقق أقصى الغايات، وفق دراسات تعتمد على المعايير الملائمة.

وحين نبحث اليوم في هذا الموضوع، لا يمكننا أن نتوقف في بحثنا عند حدود هدف تطوير هذه العلاقة والوقوف عندها، بل لا بد أن يكون هذا الهدف جزءا من استراتيجية واضحة تحكم توجهنا في هذا الإطار، ليكون هذا التوجه جزءا من كل.

واختتم رئيس بلدية بيروت كلمته بقوله:

ونحن في بيروت، في مرحلة ما قبل صدور قانون اللامركزية الإدارية الذي تعول عليه آمالا عريضة، ونأمل أن يترافق هذا القانون مع قانون بلديات جديد يواكب العصر في توجهاته، فليس سرا إن القوانين

اللبنانية في هذا المجال لا زالت تعود إلى عصور قديمة، اقتبسها المشرع في حينها من قوانين فرنسية، وتوقف عن تطويرها، في حين أن الأصل الفرنسي طور نفسه باتجاه لا مركزية حقيقية. ولعل تجربة ما بعد الحرب اللبنانية تلزمنا جميعا بهذين القانونين، اللا مركزية الإدارية والبلديات. فبدونهما، هناك هوة كبيرة بين الواقع والطموح.

كلمة المعهد العربي لانماء المدن

وألقى رئيس المعهد العربي لانماء المدن عبدالله العلي النعيم كلمة وجه فيها الشكر لكل الذين ساهموا في دعم الندوة ومن بينهم البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات اللبنانية الأخرى كما وجه الشكر لكبار الشخصيات والخبراء والباحثين وقال النعيم:

تعقد هذه الندوة نظراً لما نسناه من تحديات تواجه المدن والبلديات والأجهزة ذات العلاقة في مجالات التنمية الإدارية والاقتصادية وما للعلاقات المركزية المحلية من أهمية في هذا المجال وضرورة تكاملها...

من هنا كان الاهتمام بأهمية موضوع هذه الندوة لتنظيم جهود المفكرين والباحثين والمختصين لتدارس العناصر المختلفة للعلاقات بين الإدارتين المركزية والمحلية والتجارب التي مرت بها لبلورة أسس ومفاهيم تدعم علاقات التكامل والانسجام وتستجيب لمتطلبات واحتياجات المناطق والأقليم.

ولا أريد أن أقف طويلاً في موضوع هذه الندوة إذ أن موضوعها سيعالج من خلال خمس محاور رئيسية بالإضافة إلى محورين سادس وسابع خصص للتجارب وحلقة نقاش مفتوحة. وقد استقطب لمعالجتها عدد من كبار المسئولين كمتحدثين رئيسيين بالإضافة للباحثين والمتخصصين الذين لهم دور بارز في هذا المجال.

وانطلاقا من حرص المعهد على تناول مختلف الموضوعات التي تحظى باهتمام المدن والبلديات العربية والأجهزة ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص واستجابة لما تطلبه المدن والأجهزة المعنية فسيتبع هذه الندوة النشاطات التالية:

* مؤتمر (الأطفال والمدينة) الذي سيعقد بالتعاون مع البنك الدولي وأمانة عمان الكبرى وذلك في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية- هذه المدينة المضيافة، وذلك خلال الفترة ١١-١٣ ديسمبر ٢٠٠٢م.
* ورشة عمل (الحكومة الإلكترونية) التي ستعقد في مدينة مسقط/سلطنة عمان خلال شهر يناير ٢٠٠٣م.
* ندوة (إدارة وتطوير الخدمات البلدية والمرافق العامة في المدن العربية) المصاحبة للمؤتمر العام الثالث عشر لمنظمة المدن العربية وتعقد في الخرطوم بجمهورية السودان خلال الفترة من ١٥-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣م.

وتجدون أوراق هذه النشاطات لدى السكرتارية.

كلمة رئيس هيئة تطوير العمل البلدي

وألقى رئيس هيئة تطوير العمل البلدي في بيروت نبيل سوبرة كلمة أجمل فيها مسؤوليات الإدارة المحلية وقال أن تنمية الإنسان وقدراته وتطوير المدينة وتنظيمها، تحفيز التنمية المحلية كمدخل لتعزيز الانتماء الوطني، تحسين نوعية الحياة، البرامج الترفيهية، تعزيز الطاقات البشرية وتأهيل الفرد ماديا ومعنويا وتوفير الفرصة للمشاركة في العملية الديمقراطية بانتخاب ممثليه المحليين ومحاسبتهم، كل ذلك هو من مسؤوليات الإدارة المحلية.

وهكذا تصبح العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية كعلاقة الإنسان بالحاكم أو المجتمع بالدولة. ومن هنا تبرز أهمية هذه العلاقة، فنجاحها أو فشلها ينعكس مباشرة على الإنسان في مدينته أو قريته وفي شتى الميادين الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والترفيهية.




■ جانب من الجلسة الافتتاحية ■

وأضاف سوبرة قائلا:

هناك صراع مستمر بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في معظم دول العالم. وإذا كان هدف المشرع بشكل عام صياغة الأطر والتنظيمات الكفيلة بتحسين حياة المواطن ضمن جغرافية معينة (أي منطقته) تحت سقف إدارة مركزية ترعى شؤون كافة المواطنين وتعزز الكيان وتحقق الازدهار. فإن التداخل في العلاقة ما بين السلطتين غالبا ما يؤدي إلى اشكالات في تحديد مسؤوليات كل إدارة ونقاط التلاقي والفصل فيما بينهما وما يستتبع ذلك من إجراءات إدارية معقدة قد تشكل عائقا أمام تحقيق النمو المرتجى. وهكذا فالعلاقة بين هاتين الإدارتين هو موضوع لا يخلو من السخونة ويطرح للبحث والتداول لأول مرة في لبنان والعالم العربي.

وبالرغم من أن هذا الصراع القديم- الجديد يتفاعل ويستمر. وهذا طبيعي لأنه صراع بين مركزي قرار وإدارتين ، فأنه يجب أن يعود بالنهاية بالتقدم والتطور للمجتمع إذا ما اعتمد على التكامل والتواصل والتنافس الإبداعي لتحقيق أفضل الخدمات للإنسان المقيم ضمن النطاق البلدي.

أهداف الندوة... والتوصيات

هدفت الندوة التي تميزت بحضور مكثف للعاملين في الأجهزة البلدية في المدن والبلديات اللبنانية إلى:

* الارتقاء بالعمل البلدي في الدول العربية من خلال تعزيز وتطوير وتنسيق العلاقة بين الإدارتين المركزية والمحلية.

* التعرف على أسس ومفهوم وأنماط العلاقة بين الإدارة المركزية والادارة المحلية والاتجاهات الإدارية التطويرية الداعمة لعلاقات التكامل والانسجام بينهما.

* مناقشة التشريعات والأنظمة التي تنظم العلاقة بين الإدارتين المركزية والمحلية.

* التعرف على دور الإدارة المركزية في الإصلاح الإداري والاقتصادي والرقابي للأجهزة والوحدات المحلية في المناطق والأقاليم الإدارية.

شملت فعاليات الندوة ٢٢ بحثاً وورقة عمل إلى جانب سبع متحدثين رئيسيين وتوزعت على سبع جلسات علمية. وبلغ عدد المشاركين ٧٠٠ مشارك من ١٢ دولة عربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وقد حظيت جلسات الندوة بمناقشات وحوارات جادة خلصت إلى مجموعة من التوصيات:

١- دعم التوجه نحو اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية وذلك بتعزيز صلاحياتها وابعادها عن الوظيفة السياسية وإعداد الكوادر المؤهلة إداريا وفنيا على المستوى المحلي (بالتعيين أو الانتخاب).

٢- اعادة النظر في التشريعات والأنظمة التي تحكم طريقة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، واشراك الإدارة المحلية في صياغة القوانين والأنظمة ووضع الاستراتيجيات ذات العلاقة بطبيعة عملها.

٣- العمل على أن تكون العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية علاقة تكاملية تعزز المشاركة والشفافية وذلك من خلال تحديد المهام والمسؤوليات لكل منها.

٤- منح الإدارات المحلية الشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية وتنظيم عملية الإشراف من قبل الإدارة المركزية للإدارة المحلية وذلك بإعطاء قدر اكبر من المرونة للمحليات في التنفيذ والاداء وأن يكون دور الإدارة المركزية الرقابة اللاحقة.

٥- اعطاء اجهزة الإدارة المحلية حق إيجاد مصادر للموارد المالية الذاتية وحق جبايتها ضمن الرقابة المركزية اللاحقة، وتشجيعها لأنشاء مشاريع انتاجية استثمارية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في هذه المشاريع.

برنامج الجلسات العلمية للندوة العربية
حول العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية

* الجلسة الأولى: الأسس الفلسفية والتاريخية والتنظيمية:

- أثر القوانين في تحديد العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، متحدث رئيسي: بيار موروا - رئيس وزراء فرنسا السابق-ليل/فرنسا

- العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية..دراسة مقارنة، الدكتور عبدالرزاق ابراهيم الشيخلي - أستاذ الإدارة العامة في جامعة مؤتة-الأردن.

- الغموض المقصود: نظرة المشرع إلى الحكم المحلي بالتطبيق على الحالة المصرية، الدكتور علي سيد أحمد الصاوي - أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

- التأطير القانوني بين السلطة المركزية والإدارة المحلية - الدكتورة رجاء ناجي- أستاذة التعليم العالي في جامعة محمد الخامس-الرباط.

- نظام الإدارة المحلية في التشريعات اليمنية- الدكتور مطهر محمد اسماعيل العزي-أستاذ القانون العام في جامعة صنعاء.

* الجلسة الثانية: البناء التنظيمي للأجهزة المركزية والمحلية:

- البناء التنظيمي للأجهزة المركزية والمحلية ومدى كفاءتها في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المناطق والأقاليم الإدارية، متحدث رئيسي: الدكتور محمد الذنيبات-وزير التنمية الإدارية ووزير الثقافة الأردني.

البناء التنظيمي للأجهزة المركزية والمحلية في لبنان، المهندس محمد نوري أكرم الصوفي- عضو مجلس بلدية طرابلس.

- البناء التنظيمي للأجهزة المركزية والمحلية في السودان - الأستاذ عبدالله اسماعيل محمد حسين-ضابط إداري في ولاية شمال كردفان-الأبيض-السودان.

- إعادة هيكلية البلديات في الأردن، واقع وتطلعات، المهندس صالح سالم جرادات- مدير مشروع تطوير أراضي الامتياز في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة في الأردن.

* الجلسة الثالثة: اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية:

- اللا مركزية في إدارة الشؤون المحلية وأثرها على زيادة الكفاءة والفاعلية الإدارية، متحدث رئيسي: معالي الوزير جان لوي قرداحي-وزير الاتصالات اللبناني.

- إشكالية المركزية واللامركزية الإدارية في نظم الإدارة المحلية في دول العالم الثالث، الدكتور محمد محمود الطعامنة- مدير إدارة البحوث والدراسات- المنظمة العربية للتنمية الإدارية-القاهرة.

- اللامركزية وأثرها على زيادة الكفاءة والفاعلية الإدارية على النطاق المحلي، الدكتور خالد عمر عبدالله باجنيد- أستاذ القانون في جامعة عدن-اليمن.

- حلقة نقاش: الفرص والتحديات وآفاق تنمية العلاقة بين الإدارتين المركزية والمحلية .

* الجلسات العلمية ليوم ٢٤ أيلول ٢٠٠٢

* الجلسة الرابعة: دور النظام المالي وآليات التمويل:

- دور النظام المالي وآليات التمويل في العلاقة بين الإدارتين المركزية والمحلية، متحدث رئيسي: د.إبراهيم بن محمد العواجي- رئيس دار الخبرة للاستشارات الاقتصادية والإدارية في الرياض.

- تقسيم الموارد المالية بين مستويات الحكم في السودان (عرض وتحليل). الاستاذ أبكر عمر خليل- محاضر في أكاديمية السودان للعلوم الإدارية في الخرطوم.

- مصادر التمويل المحلي وطبيعة العلاقات بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية في الدول العربية. الدكتور سمير محمد عبدالوهاب-أستاذ الإدارة العامة المشارك في جامعة الملك خالد-أبها-السعودية.

* الجلسة الخامسة: أثر العلاقة بين الإدارات المركزية والمحلية:

- التوجيهات الاستراتيجية الجديدة في العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في عصر العولمة. متحدث رئيسي: الكتور محمد بن عبدالرحمن الطويل-رئيس مركز الطويل للاستشارات الإدارية والتدريب في الرياض.

- أثر العلاقة بين الإدارات المركزية والمحلية على الأنشطة الرئيسية والبرامج الإنمائية لقطاع البلديات في الأردن - المهندس عماد السحيمات - صابر الجوازنة - مؤسسة إعمار الكرك-الكرك-الأردن.

- العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر. الدكتور غانم عبدالغني-أستاذ في فرع التهيئة الحضرية- جامعة منتوري-قسنطينة-الجزائر.

- العلاقة بين الإدارة المركزية والمحلية في السودان. السر النقر أحمد- محاضر في أكاديمية السودان للعلوم الإدارية- الخرطوم.

* الجلسة السادسة: تجارب المدن والأجهزة ذات العلاقة (١):

- العلاقة بين الإدارة المركزية والمحلية وأثرها في التنمية والإنجاز. متحدث رئيسي الدكتور عبد الرؤوف الروابدة-النائب الأول لرئيس مجلس الأعيان ورئيس وزراء الأردن السابق.

- التعاون اللامركزي: آلة اللامركزية. مثال برنامج العلاقة اللامركزية فيما بين ليل متروبول واتحاد بلديات الشوف السويجاني. السيدة دانيال فونتان- نائبة دولة الرئيس بيار موروا.

- الإدارة المحلية وعلاقتها بالإدارة المركزية في المملكة العربية السعودية - الدكتور فيصل بن حمود العماج-أستاذ الإدارة العامة المساعد-معهد الإدارة العامة في الرياض.

- الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية. المهندسة فوزية عبدالسلام طالب/عبدالقوي محمد طالب- مدير عام إدارة التخطيط والاستثمار. أمانة العاصمة صنعاء.

- المركزية واللامركزية في إدارة الشؤون المحلية وأثرها على زيادة الكفاءة والفاعلية الإدارية. يوسف عيسى الصابري- مدير عام معهد التنمية الإدارية في أبوظبي.

* الجلسة السابعة: تجارب المدن والأجهزة ذات العلاقة (٢):

- دور الإدارة المحلية في التنمية البشرية في مصر. متحدث رئيسي: الدكتور محمد السيد شتا- أمين عام الإدارة المحلية وزارة التنمية المحلية في مصر.

- التطوير الإداري والتنمية: دور الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - الدكتور خليفة علي ضو- الدكتور بدر مال الله-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت.

- دور التشريع والأنظمة في تنظيم العلاقة بين الإدارتين المحلية والمركزية (التجربة اللبنانية)- عادل بطرس-عضو مجلس بلدية بيروت- رئيس لجنة الشؤون القانونية.

- الإدارة المركزية والإدارة المحلية في السودان- بشرى أحمد الشيخ- أمين عام حكومة ولاية الخرطوم.

- اللامركزية الإدارية - الدكتور روبرت إيبل- اقتصادي رئيسي في البنك الدولي.

- اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية وأثرها على زيادة الكفاءة والفاعلية الإدارية مع إشارة خاصة إلى تجربة دول قطر - ثامر محمد محارمة- الأستاذ خالد أحمد أدبيس- معهد التنمية الإدارية في الدوحة- قطر.

بمشاركة منظمة المدن ووكالات الأمم المتحدة

لجنة الإحصاء في الاسكوا تعقد دورتها الخامسة في بيروت

تأكيد دور الإحصاءات في عملية التنمية المستديمة

إعطاء السلطات المحلية دورا في المجالات الإحصائية



■ الوزير اللبناني أسعد دياب والأمين التنفيذي لاسكوا ميرفت التلاوي ونائب الامين التنفيذي مريم العوضي في افتتاح الدورة الخامسة للجنة الاحصاء في بيت الامم المتحدة في بيروت ■

عقدت اللجنة الإحصائية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) دورتها الخامسة في الفترة من ١-٣ /١٠/٢٠٠٢ في بيت الأمم المتحدة في بيروت، وقد تابع المشاركون توصيات الدورة الرابعة للجنة الإحصائية في الاسكوا وناقشوا النشاطات المدرجة في البرنامجية العادية وغير العادية إضافة إلى موضوع الخدمات الاستشارية والتعاون الفني. كما ناقشوا تطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي في البلدان العربية وبرنامج المقارنات الدولية المطور للدورة المقبلة المنتظر عقدها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ إضافة إلى المشروع العربي لصحة الأسرة وتطوير العمل الإحصائي في منطقة الاسكوا. ونظرت اللجنة في عدد من الدراسات والموضوعات الإحصائية المهمة مثل التطورات في تمثيل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في منطقة اسكوا وتطوير النظم الإحصائية المصنفة، بحسب النوع الاجتماعي وعقد برنامج المقارنات الدولية (ICP) بغية تطبيقه في دول المنطقة بدءا من سنة ٢٠٠٣ وبناء القدرات الوطنية في مجال العمل الإحصائي.

شارك في الدورة ممثلون عن إحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء في الاسكوا وهي المملكة الأردنية



■ وفود الحكومات والمنظمات في اجتماعات لجنة الاحصاء ■

الهاشمية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وسلطنة عمان وفلسطين ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية كما حضرها ممثلون من الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) وإدارة الإحصاء للأمم المتحدة في نيويورك (UNSD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وحضرها كذلك ممثلون عن جامعة الدول العربية ومنظمة المدن العربية ومنظمة العمل العربية والمشروع العربي لصحة الأسرة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وعدد من المنظمات والهيئات غير الحكومية.

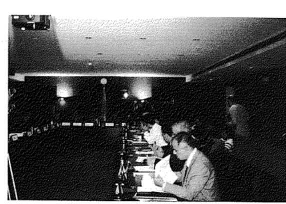
ولقد ألقت السيدة ميرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للاسكوا كلمة أشارت فيها إلى أهمية

جمع المؤشرات الإحصائية وإنتاجها وتحليلها في إدارة الدولة والتخطيط السليم واتخاذ القرار. كما



■ الهيئات التابعة للامم المتحدة ■

أشارت إلى ضرورة وضع استراتيجية جديدة في مجال الإحصاء تستند إلى إنتاج بيانات ومؤشرات ذات جودة عالية من حيث الدقة والتفصيل والشمول والتوقيت وأسلوب النشر. وأوضحت منهجية العمل الإحصائي في الإسكوا والتي تقوم على ثلاثة محاور متشابكة هي: التفاعل بين الإدارات المختلفة في الاسكوا لتنفيذ البرنامج الإحصائي المنوط بها، والتنسيق بين البرامج الإحصائية في الإدارات المختلفة من خلال وحدة التنسيق التي تتولى أيضا التحضير لعقد الاجتماعات الدورية للجنة الإحصاء وإجراء الاتصالات الخارجية مع



■ التلاوي والعوضي في اجتماعات لجنة الاحصاء ■



■ ممثلا الاسكوا وبرناج الامم المتحدة الانمائي ■



■ جانب من المشاركين ■

الحكومات والمنظمات الدولية وإدارة الإحصاء في الأمم المتحدة. وإنشاء هيئة تضم ممثلين عن الإدارات المختلفة في الاسكوا مهمتها توحيد المفاهيم والأساليب الإحصائية المستخدمة.

وتطرقت الأمين التنفيذي إلى أهم المشاريع التي تنفذها الاسكوا بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية مثل مشروع بناء القدرات الإحصائية في الدول الأعضاء في الاسكوا الذي ينفذ بالتعاون مع شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة. وبرنامج المقارنات الدولية الذي ينفذ بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات أخرى.

وقدمت الشكر إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لما قدمه للاسكوا من دعم في مجال الإحصاء.

كلمة الوزير دياب

كما ألقى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في لبنان أسعد دياب كلمة نيابة عن راعي الدورة رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري كلمة أكد فيها على حاجة الدول الأعضاء لمزيد من الاحصاءات السليمة والصحيحة. وركز في كلمته على أهمية العمل الإقليمي المشترك في ضوء التحديات الراهنة وعلى ضرورة استخدام الأساليب والوسائل المتطورة في جمع البيانات واعتماد المعايير العالمية في مقارنة النتائج وتقييم الاحتياجات.

مناقشة عامة

وخصصت اللجنة بنداً للمناقشة العامة بغية إتاحة الفرصة لإبداء الآراء في مختلف المواضيع والإشارة إلى التطورات التي قد تهم المشاركين.

وتحدث ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشيراً إلى أن اهتمام منظمته بهذا الاجتماع يعود إلى الاقتناع بأهمية المعلومات وضرورتها لاتخاذ القرار السليم. وقال ان المعلومات البيئية لم تحظ بالاهتمام بعد كالمعلومات الاقتصادية والاجتماعية. رغم أن البيئة تشكل أحد الأوجه الأساسية الثلاثة للتنمية المستديمة إلى جانب الوجهين الاقتصادي والاجتماعي. ودعا المؤسسات الإحصائية إلى أن تعطي للإحصاءات البيئية أهمية مماثلة لأهمية الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكتب الإقليمي لغرب

آسيا يعمل على دعم وتوفير وسهولة الوصول إلى المعلومات من خلال مجموعة من الأنشطة منها إنشاء مركز إقليمي للمعلومات والتقييم البيئي والإنذار المبكر. ودعم بناء القدرات لاتخاذ القرار والتخطيط والإدارة البيئية، ودعم الهياكل المؤسسية للتقييم البيئي المتكامل في الدول، ونشر مختلف المعلومات عن البيئة.

وتحدث ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مشيراً إلى نشاط منظمته في ثلاثة مجالات هي الحسابات الاقتصادية والمؤشرات الزراعية البيئية والبيانات المصنفة حسب الجنس. حيث أعدت دليلاً عن الحسابات الاقتصادية فيما يتعلق بالأغذية والزراعة يتمشى مع متطلبات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وقد تمت ترجمته إلى العربية. ووضعت توجيهات حول جمع المؤشرات الزراعية البيئية سيجري توزيعها قريباً. كما تقوم حالياً بوضع توجيهات لجمع البيانات عن دور المرأة في تنمية الزراعة والمناطق الريفية تأخذ في الاعتبار الموارد المحدودة لدى الدول الأعضاء. وأعرب عن استعداد الفاو للتعاون مع الاسكوا والدول الأعضاء في أي من هذه المجالات المذكورة.

كما تحدث ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن مبادرتين جديدتين للمنظمة في مجال الإحصاء هما: وضع قاعدة بيانات عن الأطفال في المنطقة تتضمن حوالي ٢٠٠ مؤشر متعلق بالتنمية الاجتماعية، والشروع في جمع البيانات استعداداً لإعداد تقرير عن حالة الطفل العربي. ودعا الإسكوا إلى المشاركة في المبادرتين.

وتحدث ممثل منظمة المدن العربية المدير العام المساعد للاعلام غسان سمان حيث اكد على أن التنمية المستديمة تستهدف الإنسان سواء في المدينة أو القرية أو الريف. وأشار إلى أن منظمته قد اضطلعت ببرنامج للمراصد الحضرية ووجدت ان بعض المدن تفتقر إلى الإحصاءات. ودعا إلى اعطاء دور للسلطة المحلية في جمع البيانات لما لها من أهمية في المساعدة على اتخاذ القرار السليم.

وقد رحبت الأمين التنفيذي بما جاء من اقتراحات مفيدة في المناقشة العامة تخدم التكامل الإقليمي ودعت ممثلي المنظمات المذكورة إلى تنظيم اجتماعات مع الأمانة التنفيذية للإسكوا لوضع الخطوات لأسلوب العمل المشترك.

التوصيات

وقد اتخذت لجنة الاحصاء في ختام اجتماعات دورتها الخامسة التوصيات التالية:

١- وضع قواعد البيانات التي تطورها اسكوا على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٢- استمرار الاسكوا في مساعدة الدول الاعضاء على بناء قدراتها الوطنية في المجالات الاحصائية (CAPACITY BUILDING).

٣- تعزيز دور الاسكوا في تيسير التعاون بين الدول الاعضاء في مجال تبادل الخبرات والنشرات والنظم المعلوماتية الاحصائية.

٤- تعزيز تعاون الاسكوا مع المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة.

٥- تعزيز دور الاسكوا في مشروع دعم القدرات الإحصائية للدول الأعضاء التي تنفذه شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة بالتعاون مع الاسكوا.

٦- مشاركة الاسكوا في تطوير البنى الأساسية للأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء.

٧- دعوة الدول الأعضاء، التي لم تشارك بعد في برنامج المقارنات الدولية، إلى المشاركة نظراً لأهمية مؤشراته في خدمة قضايا التكامل الإقليمي العربي.

٨- مشاركة الدول الأعضاء في الدورات التدريبية التي سيعقدها مكتب التنسيق الإقليمي لمنطقة الاسكوا التابع لبرنامج المقارنات الدولية.

٩- دعوة الدول الأعضاء للأخذ بالموضوعات المحددة والمتفق عليها عند إجراء التعدادات السكانية والمتمثلة بالخصائص الديمغرافية والهجرة والتعليم والنشاط الاقتصادي والخصوبة والإعاقة بغية تسهيل المقارنات الإقليمية.

اجتماعات لوضع الترتيبات النهائية لمؤتمر المدن العربية والأوروبية

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة تستضيف الامارات العربية المتحدة المؤتمر الثالث للمدن العربية والاوروبية الذي يعقد في مدينة أبوظبي يومي ١٩ و٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣ بمشاركة ١٠٠ رئيس مدينة عربية وأوروبية.

وتجري الاستعدادات حاليا في بلدية أبوظبي وتخطيط المدن لوضع الترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر حيث أعطى الشيخ محمد بن بطي آل حامد ممثل الحاكم في المنطقة الغربية رئيس دائرة بلدية أبوظبي وتخطيط المدن توجيهاته بسرعة التحضير والتجهيز لهذا الحدث العالمي وتوفير كافة الخدمات والتسهيلات للمشاركين من أجل انجاح المؤتمر.

وتتضمن هذه الترتيبات اطلاع رؤساء البلديات الاوروبية والعربية والزوار على جهود الامارات في مجالات الزراعة والتطور الحضاري والعمراني والاسكاني الذي تشهده وكذلك امكانية الاستفادة من الخبرات الاوروبية في مختلف القطاعات الخدمية في الدولة.

وتواصل اللجنة العليا للمؤتمر برئاسة محمد محمد ابن فاضل الهاملي وكيل دائرة بلدية أبوظبي المساعد عقد اجتماعاتها لوضع الترتيبات الخاصة باستضافة المؤتمر وتسخير كافة الامكانيات لانجاح فعالياته.

وقد تم توجيه الدعوة لـ ١٠٠ رئيس مدينة عربية واوروبية بالاضافة الى العديد من الشخصيات البارزة في المنظمات العالمية والاقليمية المعنية.

ويأتي انعقاد هذا المؤتمر كثمرة لعلاقة التعاون بين منظمة المدن العربية ومجلس بلديات وأقاليم أوروبا بعد ان أبرم الطرفان اتفاقية تعاون بينهما في عام ١٩٨٤.

وفي اطار جهود المنظمتين لترجمة هذه الاتفاقية الى واقع ملموس عقد المؤتمر الاول للمدن العربية والاوروبية في مدينة مراكش في المملكة المغربية في أكتوبر/ تشرين الاول ١٩٨٨ وبعده المؤتمر الثاني في مدينة فالنسيا في أسبانيا في سبتمبر/ ايلول ١٩٩٤ وذلك لتفعيل دور الاتفاقية والتعاون بين المدن العربية والاوروبية. ويعقد المؤتمر الثالث في مدينة أبوظبي في ظل تحديات كثيرة تمر بها جميع مدن العالم وتتطلع الجهات المنظمة لوضع استراتيجيات جديدة لتدعيم التعاون بين المدن العربية والاوروبية.

ويهدف المؤتمر الى تبادل الخبرات والبحوث في المجالات البلدية والخدمات وتنمية المدن والاطلاع على مشاريع وتجارب المدن الاوروبية في مجالات الخدمات البلدية وخدمة المجتمع والاستفادة من هذه التجارب وتطبيقاتها علاوة على لقاء المسؤولين عن المدن من الدول العربية والاوروبية والمنظمات الدولية وتدعيم التعاون بين المدن العربية ونظيراتها ذات العلاقة.

كما يهدف الى الاطلاع على تطوير المدن العربية ممثلة في مدن الامارات وتجربة الدولة في بناء المدن الحديثة المواكبة لتطورات العصر وتدعيم العلاقات الثنائية بين المدن العربية والاوروبية ومدن دولة الامارات اضافة الى خلق آلية دائمة للتعاون الثنائي بينها كمشاريع اتفاقيات التوءمة بين المدن وتدعيم العلاقات السياسية بين الدول العربية والاوروبية والمنظمات ذات العلاقة والمنظمات الدولية.

وسيركز المؤتمر على عدة محاور تشمل التعاون بين الجانبين في مجالات تخطيط المدن والمواصلات والسياحة والتقنيات الحديثة وسبل نقلها بين المدن والبيئة والمياه وخصخصة مشاريع الخدمات.

وتشارك في المؤتمر ٥٠ مدينة اوروبية يتم تمثيلها عن طريق عمدة أو محافظ المدينة و ٥٠ مدينة عربية يتم تمثيلها عن طريق عمدة أو محافظ المدينة أيضا علاوة على منظمات عربية دولية ومنظمات أوروبية ودولية ذات علاقة بالمدن.

كما تشارك منظمة المدن العربية ومؤسساتها وجامعة الدول العربية ومجلس الشراكة الاوروبية المتوسطية للمدن والسلطات المحلية ومجلس بلديات وأقاليم أوروبا والمجلس الاوروبي للسلطات المحلية والاقليمية ومنظمة الامم المتحدة.

ويقام على هامش المؤتمر معرض يشتمل على أهم انجازات المدن المشاركة، كما سيتم تنظيم جولات للوفود المشاركة لاهم معالم ومشاريع مدينة أبوظبي.

مؤتمر «الاطفال والمدينة»

عمان: ١١ - ١٣ ديسمبر ٢٠٠٢

تنظم امانة عمان الكبرى والمعهد العربي لانماء المدن والبنك الدولي، بالتعاون مع منظمتي اليونسيف واليونسكو في العاصمة الاردنية عمان مؤتمر "الاطفال والمدينة" وذلك في الفترة من ١١-٢٠٠٢/١٢/١٣ تحت رعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله.

وسيركز هذا المؤتمر غير المسبوق في عالمنا العربي على قضايا الأطفال والمدن بصفة عامة، مع الأخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال العاملين والمحاصرين في مناطق النزاعات والحروب.

ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على المشكلات التي تواجه الأطفال والشباب في المدن، وضرورة تلمس الوسائل اللازمة للتصدي العاجل لها باتباع استراتيجيات وطنية وإقليمية متعددة القطاعات.

ويجيء انعقاده عقب اختتام جلسة العمل الخاصة بالأطفال التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة في نيويورك في شهر مايو الماضي، واستجابة لإعلان الدول العربية عام ٢٠٠٢ عاما للطفل في الوطن العربي، وكذلك مع الاستراتيجية التي يعدها البنك الدولي حول الأطفال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

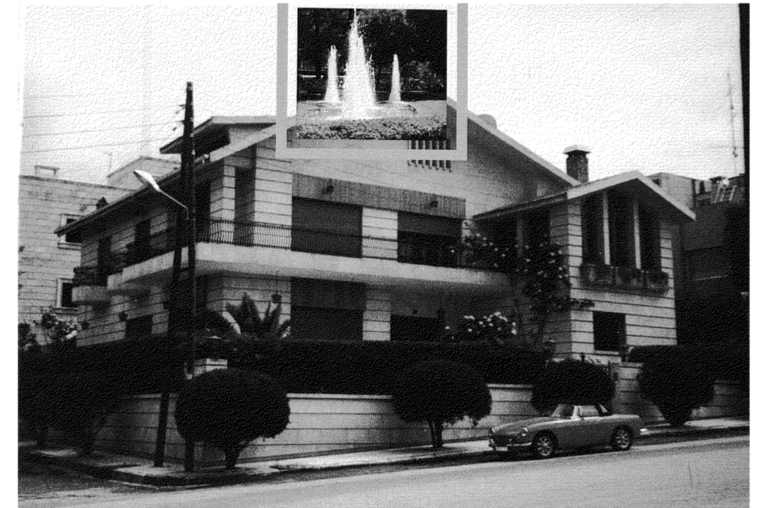
تشمل فعاليات المؤتمر بحوثا علمية وتجارب عملية ومشروعات عالمية رائدة، مثل: "المدن الصديقة للأطفال" الذي تنسقه منظمة اليونيسف، ومشروع "نشوء الأطفال في المدن" الذي تشرف عليه منظمة اليونسكو، الى جانب حوار مفتوح بين أمناء المدن العربية وأطفال من الأردن وبعض أطفال المدن العربية الذين يشاركون عن طريق الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت.

ويشتمل المؤتمر على جلسات لبلورة توصيات وبرامج عمل.

كما ينظم على هامش المؤتمر معرض مصاحب تعرض فيه المدن والمنظمات والجمعيات أنشطتها ومنجزاتها في مجال الطفولة والإنماء الحضري

ويقدم الأطفال في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عرضاً يطرحون من خلاله رسالة المؤتمر وما يتوقعونه من مدنهم وبلدياتهم.





البحث عن عناصر تكوين الحديقة في التراث العربي

الدكتور محمد وليد كامل

الأمة بقدر ما تملك من تراث، وتراث الأمة العربية بعد الاسلام غني بالعلوم والتقنيات، منها علم الحديقة وتقنية الماء الجاري في البرك والاحواض، اذ اعتبرت البرك والاحواض مركزا تناظريا توزعت حوله شتى أنواع النبات، واجتمع خرير المياه مع حفيف الأوراق في افنية القصور ودور السكن والتعبد والتعلم وما شابه، فتشكل بذلك نماذج مصغرة عن جنة الله تعالى في الأرض، ودعيت تلك النماذج بالحديقة التي شاع انتشارها في مدينة حلب منفصلة في الساحات أو متصلة بافنية الدور، إلا أن تلك الحدائق فقدت تقنية الماء الجاري وخرج ما كان منها متصلا من داخل افنية الدور.

عناصر تكوين الحديقة في القرآن الكريم:

احصى القرآن الكريم المفردات اللغوية التي تشير الى النظام البيئي الذي يجمع بين النبات باشكاله المختلفة والوانه المتعددة وفوائده المتباينة وبين الماء في مختلف مصادره من انهار وعيون.

يمثل هذا النظام البديع بعضا من عالم الآخرة، كما يمثل أيضا بعضا من عالم الدنيا، وان الربط بين عالمي الدنيا والآخرة من خلال ربط الانسان بالنبات والماء يحمل اهدافا تربوية تدفع بالانسان الى حماية النظم البيئية التي تسود الكوكب الأرضي.

يتعب الانسان في الدنيا ليجعلها نموذجا مصغرا عن جنة العالم الآخر، وينشط مفكراً وباحثاً في تعددية النماذج كي يقترب من نموذج الجنة المصغر، اذ لا تخلو الدنيا ولا يطيب فيها العيش بدون حفيف أوراق النبات وخرير جداول الماء.



النموذج المصغر عن الجنة الحديقة العامة بمدينة حلب حيث النبات والماء الذي لايجري

تنوع تعبير القرآن الكريم عن الجنة وتعدد، ولا يمكن للانسان ان يحيط بكل جوانب الخطاب القرآني فيما يخص تعددية التعبير وتنوعه، ويمكن الاشارة الى تعددية الجنة ومشتقاتها في القرآن الكريم، اذ ذكرت مفردة الجنة ٦٦ مرة وجنتك ٢ مرة وجنته مرة واحدة وجنتي مرة واحدة وجنتان ثلاث مرات وجنتين أربع مرات وجنتيهم مرة واحدة وجنات ٦٩ مرة وحدائق ثلاث مرات وروضة مرة واحدة وروضات مرة واحدة والفردوس مرتان، اخضعت مفردة الجنة للصرف جنتي وجنتك وجنته وجنتيهم ثم ثنيت جنتان وجمعت جنات، أما مفردة روضة فجمعت روضات وبقيت الفردوس مفردة ولفظة الحدائق في صيغة الجمع.

لن تختلف الخصوصية التي تتمتع بها لفظتا جنة وجنات فيما وصفت بهما من النعيم ومن نخيل واعناب وتجري من تحتها الأنهار وعرضها السماء او السماوات والأرض، وتفردت الجنة بانها كانت موضعا لسكن آدم وزوجته وفيها غرف وبيوت ومساكن طيبة، وقد يحل محل الأنهار التي تجري تحت الجنة أو الجنات العيون، وقد تكون الاعناب معروشات وغير معروشات، ويحق للانسان ان يميز بين جنة بربوة وجنة عالية وبين جنات عدن وجنات الفردوس، وانتقل خطاب القرآن الكريم الى ذكر الحدائق بعضها ذات بهجة وبعضها غلب، ولم يغفل عن ذكر الروضة أو الروضات في الجنات، ولم تترك الجنات بدون أبواب.

وعى الانسان العربي بعد الاسلام الجنة الرمز، فسعى الى صياغة النموذج المصغر عن الجنة الرمز في الأرض، فجعل لها اشكالا مختلفة تشترك جميعها بالنبات والماء الذي يجري، ولا قيمة للماء اذا ما سكن، وادرك بعد جريان الماء



جانب من حديقة خارجية لمنزل متعدد الطوابق

فجعله عنصرا تكوينيا من عناصر الحديقة العربية في الاندلس وبلاد الشام.

البعد اللغوي للحديقة النباتية:

تحمل اللغة العربية القدرة على تشكيل الصورة من خلال النص المكتوب، ومن اجل تلك الصفة الابداعية وضعت المعاجم كي تحدد معالم الصورة، فالجنة عند ابن منظور البستان والحديقة ودار النعيم، وكذا الاصفهاني كل بستان فيه شجر ويستر من بداخله يسمى جنة سواء كان فيه اشجار النخيل أو غيره، وكذا الفيروزابادي عرف الجنة بالحديقة ذات النخل والشجر، والجنينة تصغير جنة، واصل الحديقة عند ابن منظور من فعل حدق، وحدق به الشيء واحدق، استدار وكل شيء استدار بشيء واحاط به فقد احدق به، والحديقة هي القطعة من الزرع، وكله من معنى الاستدارة، وكل بستان كان عليه حائط فهو حديقة، وما لم يكن عليه حائط لم يقل له حديقة.

لقد أغفل أصحاب المعاجم عنصر الماء في تكوين الجنة الأرضية مثل البستان أو الحديقة ولاسيما الماء الذي يجري، واقتصر تعريفهم للجنة على الصورة التي تستر ما بداخلها من اشياء لكثافتها ولتداخل النبات فيها دون التعرض الى ذكر الماء الذي يجري.

لم يكن بوسع اللغوي او المختص بمفردات اللغة ان يحس الجانب الحقيقي من الجنة الرمز قدر إحساس المؤسس للنموذج المصغر للجنة في الأرض، هو وحده الذي احس بقدسية النبات رمزا سماويا قابلا لان يتكرر في التربة التي يجود فيها، وفي المناخ الذي يوفر له عنصر الحياة من ماء السماء هطلا متناغما مع حاجة النبات، او ماء متدفقا من ينابيع الأرض وأنهارها، عندئذ

وفع التمايز بين الشعوب التي عمرت الأرض قبل الاسلام، وارتبط ذلك بقدرة الانسان على توطين النبات باشكاله المختلفة والوانه المتعددة واحجامه المتباينة في افنية القصور ودور التعبد والتعلم والتداوي ولم يكن بوسعه ان يوظف الرمز الأخضر دون ان يحسن صنعة الماء، فابتكر ادوات رفع له ونقل وتوزيع وتخزين، انه الماء العنصر الجمالي في كل حديقة ضمت شتى أنواع النبات.

ان الحديث عن الحديقة هو الحديث عن العلاقة التي تربط الانسان بالنبات والماء، ويبقى احساس الانسان المخلوق لعمارة الأرض هو الاحساس الذي يفوق الزمان والمكان، لان ذلك الاحساس حاجة رئيسة من بين حاجاته مثل حاجته الى الهواء والماء والغذاء وما شابه، ويمكن ان تشكل حاجة الانسان الى الحديقة -النموذج المصغر للجنة الأرضية- رمزا حضاريا عندئذ تتعدد الرموز نماذج تخصصية قد تحمل تطورا تاريخيا لحركة الانسان التي اكتملت يوم ان هبط وحي السماء برسالة الاسلام.

نظر الانسان في الحديقة نظرة ثم قال: هي من الصين ام من بلاد فارس ام من الرافدين ام من بلاد الاغريق ام من بلاد الشام ام هي من اليمن السعيد؟ هي الحديقة نتاج الانسان حيث كان، والانسان مخلوق كي ينعم بالماء المسكوب والظل الممدود، ولم يتحقق ذلك إلا في ظل خطاب القرآن الكريم الى البشر جميعا.

حلب مدينة الحدائق- نماذج من الحديقة الخارجية:

حلب مدينة، ومدينة حلب هي مدينة البساتين ثم الحدائق التي حلت محل البساتين، فهي مدينة الخمسين حديقة، مدينة تشغل فيها الحدائق الخضراء مساحة قدرها ١٢٠٩٩٨٩م٢، ويمكن إضافة نسبة قدرها ٢٥٪ الى قيمة الغطاء الأخضر داخل المدينة، وتشمل تلك النسبة الاضافية حدائق الدور والجوامع وأرصفة الشوارع، عندئذ تقترب المساحة الخضراء من قيمة قدرها ١٥١٢٤٨٦م٢، وبذلك يشكل الغطاء الأخضر من مجمل مساحة المدينة (٢٢٠٠٠٠٠م٢) نسبة قدرها ٦٨,٧٪.

حلب مدينة يسكنها ١٥٠٠٠٠٠ نسمة، وبذلك تقترب حصة الفرد الواحد من الغطاء الأخضر قيمة تقدر بنحو ١م٢، وتلك القيمة هي أقل بنحو عشر مرات من تلك التي تخصص للفرد الواحد في المدن الأكثر تغطية بالنبات الأخضر، وتشكل الحدائق رئات المدينة وان تدنت حصة الفرد من المساحة الخضراء، اذ تشتهر مدينة حلب بالحديقة العامة (١٥٠٠٠٠م٢) وحديقة السبيل (٤٠٢٥٦م٢) وحديقة الشهباء (١٨٠٠٠٠م٢) والكواكبي (٢٢٨٨١م٢) وسيف الدولة (٣٠٠٠٠م٢) ويوسف العظمة (٤٧٠٠٠م٢) وميسلون (٢١٦٠٠م٢) وحديقة ساحة سعد الله الجابري (٥٠٠٠م٢) وحديقة الروضة (٢٣٥٢م٢) والمحافظة (٣٠٠٠٠م٢) وحديقة الجامعة (٦٠٠م٢) وحدائق اخرى تتوسط التجمعات السكنية في الاحياء القديمة والجديدة من مدينة حلب.

حديقة السبيل محرومة من تقنية الماء الجاري:

حديقة السبيل، حديقة قديمة، اقيمت تلك الحديقة في موقع كان للدراويش فيه سبيل، فاعيد تشييد السبيل في عهد رائف باشا (١٣١٥ هجري) الذي شيد ساعة باب الفرج والجسر الجديد، ويصف الطباخ السبيل بقوله: كان يملأ بماء المطر، عمر فيه مجمع الماء وشيد على طرفه قبلة وشمالا سياج على صفة القطع الناقص، واحكم سده، وفتح تجاه هذه العمارة بستان مساحته ٢٨٣٨٥ ذراعا، وفتح في أواسط هذا البستان حوض يبلغ دوره ٣١٠ أذرع وعمقه ذراع ونصف.

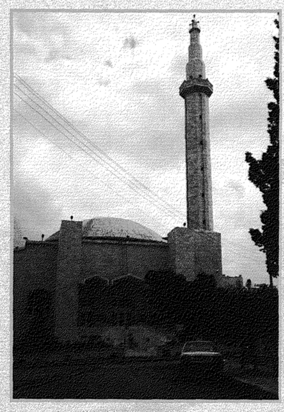
كان بستان السبيل غنيا باشجار الزيزفون،

وتعهدته بلدية حلب فغدا حديقة على طراز الحديقة العامة الفرنسي، وشغلت الحديقة مساحة قدرها ٢٥٦٠٤٠م٢، واقامت البلدية فيها بركا ومقاعد للجلوس واقفاصاً لامتاع الزائرين النظر الى الطيور والأرانب والطواويس والنسانيس والغزلان، وجعلت في الحديقة مقصفا تقام فيه الاعراس والسهرات والاماسي الغنائية.

ان الجفاف الذي خيم على مدينة حلب أدى الى تدني نسبة المسطح المائي الممثل بالبرك ذات الاشكال المختلفة الى المسطح النباتي، وان غياب رجل الحديقة العربي المتأثر بتراث العرب في العصر الأموي أفقد المسطح المائي عنصري الجمال والطهارة.

لقد احسن رجل الحديقة العربي في عصر بني امية توظيف الماء في مختلف نماذج الحدائق داخل القصور وخارجها وفي دور السكن والتعبد والترفيه وغيرها، اذ كانت مهمة الماء كعنصر رئيس من عناصر تكوين الحديقة متعدد الغايات، وهو يرطب الهواء وينزع منه الزائد من حرارته، فهو يقدم بخريره وبوقع قطراته على سطح الماء موسيقى طبيعية تتناغم مع حفيف أوراق النبات العنصر الأخضر في الحديقة، ويشكل في مسطحه سطحا انعكاسيا لمختلف العناصر التكوينية للحديقة النباتية، ولم يكن هذا المسطح ساكنا بل كان يمتاز بالجريان، وان جريان الماء كان شغل الانسان العربي كي يتطهر تقدمةً للصلاة، اذ لا تصح صلاة بلا وضوء ولا يتحقق الوضوء إلا من ماء جار، وتحقق ذلك الجريان بإقامة شبكة تصل مصدر الماء بشتى أنواع النوافير التي تتزين بها البرك والاحواض.

كان الماء متدفقا ومتجددا في جميع البرك ذات الشكل المربع اما في الاحواض ذات الشكل المستطيل فان سرعة التدفق والتصريف كانت



جانب من حديقة خارجية لجامع الرضوان
بحي الشهباء في حلب

متساوية كي لا يشعر الانسان بتبدد الصور المنعكسة على سطوح المسطحات المائية التي تحتل مركزا تناظريا في الحديقة العربية وجعل لذلك ميزابا يتدفق منه الماء وقناة لخروج الماء، واحكم التدفق والتصريف كي يؤمّن جريان طبيعي في المسطحات المائية وتبديل مستمر للمياه فيها.

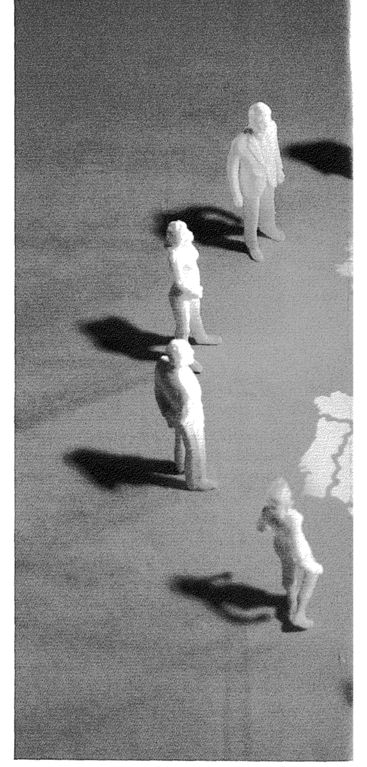
ففي الوقت الذي حرمت المسطحات المائية في أغلب الحدائق والافنية داخل المدن العربية من ميزة جريان الماء، كانت الحدائق والافنية في أغلب المدن الغربية تتمتع بتلك الميزة المقتبسة من الحديقة العربية في عصر بني امية، اذ زودت المسطحات المائية بميزاب لتدفق الماء من المصدر الى الحوض وبقناة لخروج الماء من الحوض الى حيث يستغل في ري المسطح النباتي.



إدارة الدولة والمدن والبلديات

هشام طالب

في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية والمحلية، تطورات متسارعة، تهدف إلى إحداث تغيير نمطي في آلية العمل الإداري، على المستوى الوزاري والدوائر الحكومية وإدارة المدن والبلديات والمؤسسات العامة والأهلية.





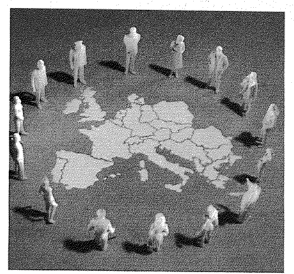
• مطلوب بنية إدارية تختصر المعاملات وتوقف إهدار الوقت والمال

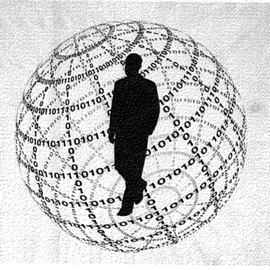
هناك كثير من البلدان تتنافس في أجواء باردة، من أجل إعداد الصيغة الأفضل للأداء الإداري العام.. غير أن أيا منها لم يعلن عن ابتكار نموذجي لهذا الأداء.. وإنما أعلنت بعض الهيئات الحكومية، عن أفكار متطورة تخضع للتجربة والتعديل وإعادة التجارب..

والأمم المتحدة من خلال منظماتها الدولية المتخصصة، لا سيما برنامجها الانمائي، ترى أن الدولة لا يمكن أن تعمل بذاتها ولا لذاتها وحدها..

وإنما عليها أن تكون منصفة في اشتراك المجتمع المدني، والتعويل عليه في قضايا كثيرة، قد تكون من صميم اهتماماته، فتأتي النتائج مجدية للطرفين.. للدولة وللمواطن.

إن المطلوب دائما وفي كل دولة، بنية إدارية تتمتع بامتيازات في الكفاءة والخبرة والادراك والمعرفة وسرعة التصرف الهادئ، واتخاذ القرارات المناسبة





• اقتصاد المعرفة الإدارية يحيل المسؤولين والموظفين إلى مبدعين في الاداء والانتاج

عند الضرورة.. وعندما تقتضي الحاجة لذلك.

مثل هذا المطلب، لا يمكن أن تتوفر موجباته بسهولة، لأن تمام الشيء لا يكون إلا في حالات استثنائية.. لذلك ينعقد الأمل دائما على وجود أكثر العناصر فاعلية في إعداد البنية الصالحة للإدارة.

تكنولوجيا المستقبل

عندما تقول انك تستطيع الحصول على بطاقة الهوية الشخصية أو جواز السفر أو أية معاملة معقدة وأنت في منزلك، فهذا الأمر يحتاج منك لابتسامة لا تخلو من السخرية.. لأنك لست مواطنا ترعاك دولة متطورة، قانونيا وتكنولوجيا وأخلاقيا.. بل أنت مواطن عادي.. تعيش في دولة عادية، لكنها تسعى للخروج من "خيوط" القوانين الجامدة و"عناكب" الإدارة التقليدية و"مغارة" العقلية التليدة.. إن مجرد التفكير في أمر من هذا القبيل، يعني أن لديك الرغبة في الخروج إلى النور والسير في ركب الحضارة السائرة إلى المستقبل.

وهكذا تفكر الآن جميع دول العالم، بعد التطورات المتسارعة التي تحدث في مختلف مجالات الحياة العلمية والثقافية والاجتماعية.. وبعد الهزات والاهتزازات التي تطال جميع البلدان، بهدف نبذ الأفكار الإدارية القديمة والسعي لاتباع الأنماط الحديثة في الإدارة.

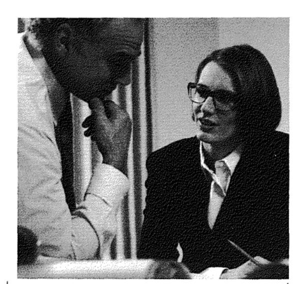
إن الحصول على جواز السفر والبطاقة الشخصية، بواسطة البريد، مسألة متطورة بلا شك.. والاتصال بمختلف أنحاء العالم بالصوت والصورة، والحصول على الوثائق والرسائل المخطوطة عبر الانترنت والكمبيوتر.. أيضاً مسألة خارقة.

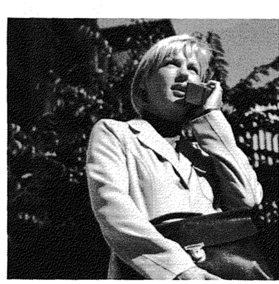
وإجراء العمليات الجراحية وعقد الاجتماعات بين المديرين في عدد من دول العالم بواسطة الاتصال المصور، أمر يندرج في إطار الاعجاز العلمي.. لكن هذا ليس كل شيء.. فالعالم مع بداية الألفية الثالثة، يدخل في جملة معقدة من التطورات العلمية التي تحيل الخيال والأحلام إلى حقيقة.

إذن، العلم يتدرج نحو القمم، والتكنولوجيا التي ينتجها العلماء أصبحت تبهر العقول لكنها تتحول إلى شأن إعتيادي كلما تقادم الزمن وظهر ابتكار جديد، تلك هي علاقتنا مع العلم.. لكننا مع الإدارة، فالأمر يبدو أكثر تعقيداً، لأن التعامل لا يتم مع أجهزة ومعادلات ونظريات تهدف كلها إلى رفاهية البشر.. وإنما الأمر، يتعلق بالانسان عينه: بفكره.. بمزاجه.. برأيه.. بفعله وردة فعله.. بنظرته للأمور ورؤيته لها.. وكذلك بقدراته وكفاءته وعلمه ومركزه.. أي أن المسألة تتعلق بإدارة الانسان أولا، ومنها ننطلق لإدارة المؤسسات وإدارة الدولة والمدن والبلديات.

الدولة الراقية

هناك بلدان تخطط وتفكر وتنفذ.. وعلى المواطن





أن يقوم بواجباته كاملة حيال الدولة، حتى يحصل أيضاً على حقوقه كاملة.. فليس المطلوب منه التفكير في أي اقتراح قد يساعد حكومته على التطوير. وبالتالي ليس من مسؤولياته أن يهدر وقته في متابعة معاملة رسمية تخصه، أو الجري وراء قوته ورزقه.. فالمواطن في تلك الدولة، يحصل على حقوقه كاملة دون أن يكلف نفسه عناء البحث والتعب.. إن كل ما عليه هو أداء العمل المطلوب منه.. لأن هذا الأداء يصب بالتالي لصالح الدولة.

ومتى قام المواطن المكلف بواجباته، فإن الدولة لن تبخل عليه بحقوقه المشروعة... ولن تطلب منه المزيد من الواجبات والتكليفات.

هنا، فرصة المواطن في الحياة المريحة بلغت أوجها... وبنية الدولة وأهميتها تتجسد في حسن إدارتها لأجهزتها.. وحسن تفكيرها بمصالح مواطنيها ومصلحتها..

المطلوب من الإدارة

هذا النموذج المثالي قدمناه، ليكون توطئة للنموذج المعاكس.. فهذه دولة تتعثر في سيرها نحو بلوغ المثالية في الإدارة.. إنها أمام عدة طرق أو اختبارات.. وأي هدف تتجه إليه، قد يصيب وقد يخطئ.. لذلك، تحدد المنظمات الدولية خططا عامة وبرامج في الإدارة والانماء، بغية مساعدة الدول على اختيار ما يناسبها، لتطوير سلوكها الإداري وتحريك دينامية العمل الحكومي، وفق الاجراءات السليمة التي تخدم مصالحها ومصالح مواطنيها...

وفي العودة إلى ما هو مطلوب من الدولة، نقول: المطلوب بنية إدارية، تختصر المعاملات وتوقف إهدار الوقت والمال. وكذلك، إعداد نظام عصري للوظيفة العامة، يستوحي أفضل التجارب التي حققتها الدول المتقدمة في مجال توصيف الوظيفة وأساليب اختيار الموظفين.

وليس خافياً أن إدارة الموارد البشرية، تعتبر من أهم ما يواجه المسؤول الحكومي عندما يريد تنفيذ المشروعات مهما كان نوعها.. لذلك، يجب الانتباه إلى مبدأ التوصيف.. فمنه يكون الاختيار.. وإن كان توصيف الوظيفة متطابقا مع الموظف المرشح لشغل أية وظيفة، فالأمر لن ينتهي هنا، لأن التطابق قد لا يصدق في مواصفات أخرى ومنها السلوك المهني، والمزاج، والوضع الاجتماعي والظروف الخاصة وغيرها من الأمور التي قد تعيق عمل هذا الموظف.. لكننا حيال هذه المشكلة، يجب ألا نتوقف عن العمل، أو أن نهمل هذا الانسان لنفتش عن سواه، بل علينا إخضاعه لدورات تدريبية مستمرة ولتوجيهه نحو أفضل السبل التي تجعل من أدائه عملا منتجاً.. وبرامج التدريب المستمر إنما تنعكس إيجابا على تطوير عقلية المسؤول نفسه وعلى تطوير مستوى أداء الموظف وتحريره من الشوائب التي قد تكون مترسبة في أعماقه والتي من أهمها جمود الضمير المهني وتبلد التفكير الوظيفي، وعدم القدرة على التصرف الأمثل في المواقف التي تحتاج لليونة أو العودة إلى المرجعية الأصلح لاتخاذ القرار المناسب.

الموظف والمسؤول وما بينهما

والموظف في إطار البنية الإدارية، ليس هو وحده المسؤول عن النجاح أو الفشل، لأنه يمثل في كل



الحالات ردة الفعل، وليس الفعل بذاته... والشخص المسؤول عن الإدارة، هو المعنى أولاً وأخيراً.. ويكون النظام الإداري، الفيصل الذي يحدد العمل التنفيذي للموظف وللمسؤول.. فإذا كان النظام المعمول به نظاماً قياسياً، استطاع الموظف أن يؤدي واجبه ويقوم بمسؤولياته بأقل ما يمكن من الأخطاء وإهدار الوقت والمال.. أما إذا كان النظام الإداري مصاباً بالخلل، فإن أي فشل أو اضطراب، يجب أن يتحمله الشخص المسؤول نفسه وبالتالي يجب إعادة النظر بالنظام الإداري.. حتى لا يتكرر الفشل وتتراكم الأخطاء.. وإذا تمكنا من وضع نظام إداري لأي مؤسسة، حكومية كانت أم خاصة، علينا أن نراعي توزيع الصلاحيات الوظيفية على كل القطاعات.. وكل حسب ما يخصه، وعدم إحداث أي تشابك بين موظف وموظف آخر، أو بين قطاع وقطاع آخر، لأن حدوث مثل هذا التشابك، يؤدي حتماً إلى الخطأ وتحميل المسؤولية لأكثر من طرف، ما يعني وجود مشكلة، مصدرها خلل في النظام الإداري، وهذا ما يجب تحاشيه دائماً. إن مفهوم العمل الإداري كنظام، يجب أن يخضع لكل أنواع التطوير.. وأن يتحرر أولا من الروتين ومن التبعية والتخصيص والمحسوبية، وأن يرتبط دائما بصلاحيات ومسؤوليات، بكفاءات وقدرات، وبترصد كل الثغرات، والعمل على معالجتها فوراً وجعلها بنداً تطويرياً للتعديلات المقبلة حتى لا يتكرر الخطأ.

اقتصاد المعرفة

إن المقدرة الذاتية على تطوير أي نظام إداري، يقودنا إلى تبني فكرة "اقتصاد المعرفة" وهنا نتحدث عن المعرفة الإدارية..

واقتصاد المعرفة، هو الذي يوجد لنا الابداع عند الموظف وعند المسؤول.. والابداع هنا، يتمثل بوضع هيكلية تنظيمية داخل المؤسسة، يتم فيها تخليق المعرفة والعلم، بكل ما يخص العمل الذي يؤديه الفرد.. وهذا بطبيعة الحال، يتحول إلى محرك أساسي، يستحيل بموجبه الأداء الوظيفي أو المهني إلى خدمات ومنتجات قابلة للتسويق الفوري.

واقتصاد المعرفة الإدارية، يعني تبادل المعلومات بين موظفي الإدارة وبين المتعاملين معهم من زبائن ومراجعين.. فما يقدمه الزبائن والمراجعون من أفكار واقتراحات، قد تخدم كثيراً الموظفين أو المسؤولين.. وقد تساعدهم في حل بعض المشكلات التي تواجههم..

من هنا نرى ضرورة توثيق العلاقة بين القطاعات الحكومية والقطاعات الأهلية، عن طريق التحاور وعرض الشكاوى والمشكلات..

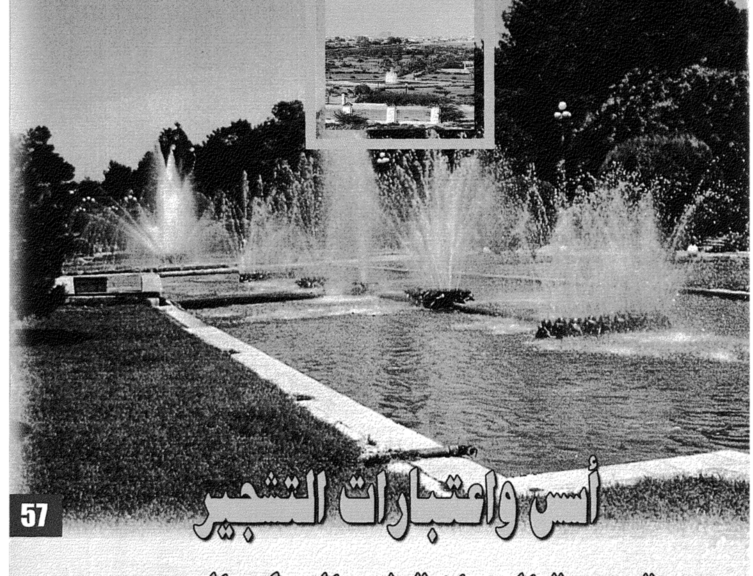
فالطرفان يعملان لهدف واحد ومصلحة واحدة، هو إحداث التغيير النمطي الذي يؤدي إلى تطوير آلية العمل الإداري في الدوائر الحكومية وإدارة المدن، وفي العمل البلدي، باعتباره السلطة المحلية، التي ترتبط بها مباشرة مصالح الناس المقيمين في إطار صلاحياتها العقارية ونطاقها البلدي.

الرأس المال البشري

أخيراً نقول:

التنمية الإدارية في كل القطاعات، يجب أن ترتكز على معالم واضحة من الأنظمة التي تحدد المسؤوليات والصلاحيات.. وأي رأسمال مادي يجب أن نضعه في موازاة الرأس المال الفكري أو البشري.. فمن دون الثاني لن ينمو الأول، ومن دون الأول لن نستطيع تحقيق الانتاج المطلوب.

وإذا اجتمع الرأسمالان المادي والبشري.. فمن الضروري تحديد العلاقة بينهما، ضمن قواعد وأنظمة واضحة، حتى تكون النتائج محققة للآمال المشتركة بين طرفي الامداد والانتاج، وإلا فإن المشكلة قد تنذر بما هو عائق ومشين.. وقد يصل الأمر إلى الكارثة.



أسس واعتبارات التشجير وتنسيق الحدائق في الوطن العربي

د. حسن السالم الحسن
المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الخرطوم / السودان

يعتبر استخدام النبات في المخططات العمرانية عملية عقلانية يندمج فيها ويرتبط بها شكل الأرض، النبات، العمران، لإعطاء منظر جذاب ينعكس على الموقع وما يحيط به ويلطف الطقس في البيئة المحلية ويلبي حاجة الإنسان الترفيهية والترويحية، وقد تخطى التخضير العمراني الزمن الذي كان يعتبر فيه كفن وزينة فحسب، إلى المرحلة التي يخدم فيها أغراض حياتية هامة ويحسن من البيئة المحيطة . فالتحضير العمراني يلعب دوراً هاماً ومؤثراً على صحة الإنسان من حيث دوره في جودة الهواء والماء والتربة .

ويتناول البحث أسس واعتبارات التشجير وتنسيق الحدائق في الوطن العربي من حيث :

- الأسس والاعتبارات الخاصة بالتشجير وزيادة الغطاء النباتي في الوطن العربي : الاعتبارات الفنية ـ الأسس والاعتبارات البيئية ـ الاعتبارات المؤسسية ـ الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية .

- محددات التشجير وزيادة الغطاء النباتي داخل الحيز العمراني: المحددات الفنية ـ المحددات الاجتماعية ـ المحددات المالية ـ معدات تنظيمية وإدارية .

- تصميم الحديقة .

- المشكلات والعوائق التي تواجه إنشاء الحدائق والمتنزهات في الوطن العربي : مشكلات تتعلق بالنواحي الطبيعية ـ مشكلات تتعلق بالنواحي الفنية ـ مشكلات تتعلق بالنواحي الاقتصادية ـ مشكلات تتعلق بالنواحي التنظيمية والتشريعية.

ويختتم البحث بمجموعة من التوصيات تتعلق بالجانب الحكومي الرسمي ـ الجانب الأهلي ـ منظمة المدن العربية .

الحدائق رباط بين البيئة والإنسان

إن الحدائق رباط قوي بين الإنسان وبين ما يحيط به من عالم يعيش فيه. فلقد شعر الإنسان منذ بدء الخليقة بحاجته الشديدة إلى وجود مكان تهدأ فيه نفسه وتطمئن إليه أحاسيسه ووجدانه ويستريح فيه بالتطلع إلى جماله ويعوضه الكثير من عناء ومشقة عمله. هذا المكان هو الحديقة .

وقد واكب هذا النشاط العمراني التطور الحضاري للإنسان منذ فجر التاريخ نتيجة لمعايشته لبيئته ومحاولته المستمرة والجادة لتهذيبها وجعلها صالحة لمقابلة متطلباته ورفاهيته. وقد ارتبط ذلك بمعتقداته الدينية . وقد ازدهر تصميم الحدائق في فترات ازدهار الحضارات واضمحلت في العصور المظلمة. حيث بدأ بإنشاء حدائق القصور الملكية في زمن الفراعنة والبابليين والآشوريين والفرس. حيث وصلت هندسة الحدائق شأواً بعيداً لا يزال يذكر باهتمام كبير من قبل المهتمين بتخطيط وهندسة الحدائق . وقد تلى هذه المرحلة إدخال الرومانيين حدائق الميادين والحدائق العامة في الحيز العمراني للمدن التي عمروها . وقد كانوا أول من استخدم النباتات لتكون مكملة للمنشآت العمرانية . ومواصلة لهذا التطور أكثر العرب من إنشاء الحدائق والساحات الخضراء في عواصم حكمهم كبغداد ودمشق وغيرها . وقد تطور هذا الفن في الأندلس نتيجة لما استحدث من مزج بين الثقافة العربية والأوروبية وتوفر الطقس الملائم. وقد كان من الواضح في هذه الحقبة ـ من التاريخ ـ تأثير طراز البناء المعماري على عملية تصميم وإنشاء الحدائق وزيادة الرقعة الخضراء في الحيز العمراني للمدن التي أنشؤوها . وتعتبر الحدائق الأندلسية أول تزاوج بين الفن المعماري وتنسيق الحدائق .

ولم يغب عن العصور الحديثة فن تنسيق الحدائق وتصميمها بل أدركت شأنه متخذة من التاريخ القديم وحياً لها في تتبع التطورات التي مر بها هذا الفن ومضيفة إليه ما قدمته العلوم الحديثة من آلات وأبحاث للرقي به إلى الأوج الأسمى. وان التقدم الملموس في تطور هذا الفن في هذه الحقبة من الزمن لا يُعزى فقط إلى تقدم العلوم وابتكار المخترعات بل تعتبر التغيرات في الأحوال الاجتماعية للشعوب وتقدم مداركها والسعي إلى حياة أفضل دائماً لها المقام الأول في هذا التقدم. فإنشاء المباني الحديثة وإزالة القديم منها وبناء المصانع الضخمة والمؤسسات التجارية والمدارس الحديثة والمستشفيات وتجديد تخطيط الطرقات بالمدن لابد له من إظهار جمال هذه المنشآت وذلك بتصميم حدائق جديدة



تتناسب معها وتضفي عليها من الذوق ما يجعل أفراد المجتمع الذين يعملون بها ويعيشون فيها وحولها يقبلون على أعمالهم بروح ونشاط .

وقد تمخضت التجربة الإنسانية في الاستفادة من الرقعة الخضراء في الحيز العمراني في العديد من النواحي التي تتلخص في ما يلي :

أ - تحسين شكل المدينة عن طريق استخدام الأشجار في تغطية الوحدات السكنية غير المخططة أو المباني المتهالكة المتمركزة في قلب المدن .

ب- إظهار موضع جمال التصميمات المعمارية .

ج - تحقيق طلب السكان في المدينة في الترويح عن النفس والترفيه في الحدائق العامة .

د - تحسين الأحوال البيئية والصحية للمنطقة .

هـ- الاستفادة من الأشجار وزيادة الرقعة الخضراء في المجالات التعليمية والتثقيفية والحفاظ على الأنواع النادرة من الانقراض وذلك عن طريق إنشاء الحدائق النباتية التي لا يتنافر تصميمها مع التخطيط العمراني .

ولم تتغير نظرة الإنسان إلى الحدائق منذ فجر التاريخ حتى هذه الآونة التي نعيشها الآن في زحمة المدينة الحديثة، لا فرق إلا أنه كلما ازدادت المدنية وجرفت الإنسان في تيارها السريع ازدحمت حاجته إلى مكان يخلع فيه عن نفسه رداء المدينة الثقيل ويرتدي رداء الطبيعة البسيط الوادع، ومن ثم يتجدد نشاطه، وتزداد حيويته التي تمكنه من الاستمرار في السير مع هذا التيار السريع من الحياة . وإلى جانب راحة النفس التي تضفيها الحديقة على روادها في عالم كله صخب وضوضاء، فهي الفرصة الوحيدة التي تقرب الإنسان من الطبيعة وبالتالي تقربه إلى الله

سبحانه وتعالى. فيدرك عظمة الخالق الأكبر الذي صنع للإنسان ما يحيط به من جمال في هذه الدنيا كما يشعر بلمساته جلَّ شأنه على كائناته الحية من النباتات التي خلقها فأبدع خلقها لدرجة تستحق التأمل والدهشة من جانب الإنسان ولقد صدق من قال عند وصف الحدائق (إذا كان هناك جنة على الأرض فهي الحدائق ثم الحدائق).

وقد تشعب هذا الفن وأصبح هنالك العديد من التصاميم لزيادة الرقعة الخضراء المرتبطة بتطور الحضارات الإنسانية المختلفة التي ترتبط بصورة أو بأخرى بالبيئة والعادات والتقاليد السائدة . وقد كان لحضارة القرن العشرين -التي أتاحت سهولة الانتقال والاتصال بين الشعوب بالإضافة للعوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية- دور بارز في إبراز التباين الواضح في التخطيط والتصميم المرتبط بزيادة التشجير والرقعة الخضراء من حدائق ومتنزهات عامة في المدن العربية المختلفة .

تعتبر العوامل الجغرافية أحد المحددات الرئيسية التي تلعب دوراً هاماً في زيادة الرقعة الخضراء في المدن العربية، حيث يتصف الوطن العربي عامة بوقوع معظم مساحاته في بيئات جافة وشبه جافة، حيث تتلقى حوالي ٦٦,٥٪ من مساحته هطلاً سنوياً يقل عن ١٠٠ملم وحوالي ١٦٪ من مساحته هطلاً يتراوح بين ١٠٠ـــ ٣٠٠ملم بينما تتلقى ١٧,٥ من مساحته هطلاً سنوياً يزيد عن ٣٠٠ ملم . ويتميز هذا الهطل بالتباين السنوي الواضح في كمية الأمطار (وخاصة في المناطق التي يكون معدل الأمطار السنوي منخفضاً). وسوء التوزيع في الهطل وتباين الكمية في الموسم الواحد.

من جانب آخر تلعب المرتفعات الكائنة داخل هذه الأقاليم دوراً كبيراً في التأثير على المناخ. حيث أن الارتفاع عن سطح البحر واتجاه الرياح السائدة يؤديان إلى الانخفاض في درجات الحرارة وزيادة معدلات هطل الأمطار في تلك المناطق مما يساعد في تكوين بيئة تختلف عن البيئة السائدة في ذلك الإقليم .

أملت الظروف الجغرافية والبيئية التي تقدم سردها ضرورة دراسة حالات المدن العربية المختلفة للتعرف على خصائص كل منها حتى يسهل وضع التصاميم للمتنزهات والحدائق التي تلائم حالة كل منها، واختيار النباتات بطريقة تساعد في تحسين البيئة عامة والحيز العمراني خاصة .

هذا وقد تمخض عن هذا الاهتمام بالحدائق والتشجير العمراني ظهور مصطلح Landscape الذي يعبر به عن عملية تخطيط وتنسيق المكان المراد تجميله ويمكن تقسيمه إلى :

أ - Landscape gardening وهو الفرع الذي يختص بتنسيق الحدائق بالنباتات المختلفة كزراعة الأشجار بها والشجيرات والمسطحات الخضراء والمتسلقات والزروع الزهرية وغيرها من مختلف نباتات الزينة .

ب- Landscape design وهو الفرع الذي يختص بتنظيم الأرض وتخطيطها لتكون مكاناً صالحاً لمستعمرات سكنية أو مدارس أو محلات عامة وذلك مثلاً بشق الطرقات بها وتنظيمها والعمل على إكسابها ذوقاً سليماً يتمشى مع طبيعة المكان المراد تخطيطه وكذلك أيضاً يختص بتخطيط مداخل المدن والطرقات الزراعية المؤدية منها وإليها وكذلك تخطيط الغابات.

ج - Landscape archtecture وهو كالنوع الأول يختص بالحدائق وإقامة المنشآت البنائية بها كالنافورات والتماثيل والبرجولات والتراسات وكل ما يقع تحت أي عمل إنشائي يراد به تنسيق الحدائق ويدخل أيضاً في اختصاصها

إنشاء التماثيل في الميادين العامة وتنسيقها برسم حدائق مناسبة حول هذه التماثيل .

الأسس والاعتبارات الخاصة بالتشجير وزيادة الغطاء النباتي في الوطن العربي

تحدد الظروف المختلفة السائدة الأقطار العربية الأسس والاعتبارات التي يبنى على أساسها التخطيط العمراني الشكل النهائي لزيادة الرقعة الخضراء بالمدينة المعنية، حيث تختلف هذه الأسس من منطقة إلى أخرى ومن قطر إلى آخر وتتلخص أهم هذه الأسس والاعتبارات في الآتي :

١- الاعتبارات الفنية :

تعتبر الأشجار والمواد النباتية الأخرى من أهم مكونات التشجير العمراني عامة وبذلك يتطلب استخدامها فهم متكامل لأطوار نموها وطبيعة تغيرها مع فصول السنة والإلمام بخصائصها المرئية والحيوية كافة، ليسهل التعامل معها بطريقة عقلانية تناسب الموقع الذي تستخدم فيه. وتتلخص أهم هذه الأسس والاعتبارات التي يركز عليها التخطيط العمراني الحديث فيما يلي:

أ) البساطة : وتعني عدم حشد الأشجار والشجيرات أو بعثرتها بدون سبب معقول يرتبط بشكل هندسي معين أو فرضته ظروف محددة في ذلك الموقع، فازدحام الحديقة بالأشجار والشجيرات يسبب عدم انسجام في الشكل علاوة على تكاليف الإنشاء العالية . فالبساطة تسهل عملية العناية بالنبات كما انها تظهر الطرقات بشكل جذاب .

ب) التوازن : يعتبر التوازن في التصميم العام لزيادة الرقعة الخضراء في الحيز العمراني من الضروريات لإعطاء الشكل المميز لتشجير المكان لأنه يعطي حالة من الاستقرار لعين الناظر بالإضافة إلى إيجاد وتأكيد العلاقة بين المحتوى النباتي للحيز وطراز المنشآت السائدة .

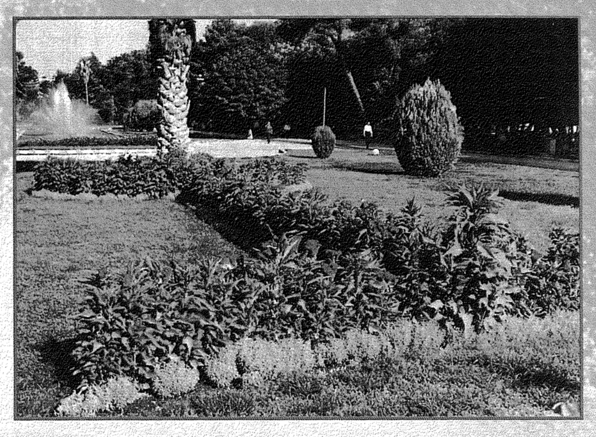
ج) التناسب : من الضروري أن يتناسب حجم وشكل النباتات مع ما يحيط بها من منشآت وممرات فالمباني المكونة من عدة طوابق تناسب الأشجار ذات الشكل الكروي أو الخيمي. أما الريفية الواطئة فتلائمها الأشجار العمودية أو الأسطوانية .

د) الترابط : وهي إيجاد صلة بين التشجير والتصميم العمراني والبيئة المحيطة بالحيز العمراني مثل المرتفعات والمنخفضات في الأرض والماء وغيرها، بحيث تكون هنالك صلة تبرز من جمال هذه التركيبة بما فيها من عدم استقرار في الأرض .

إن العلاقة أو الترابط لا يكون وثيقاً إلا في حالة إيجاد صلة النبات بالظروف البيئية للمنطقة المراد تعميرها نباتياً، بحيث تنتخب النباتات الملائمة بيئياً وتستبعد تلك التي تكون نسبة نجاحها قليلة بقدر الإمكان. وبذلك يكون هنالك ضمان لنجاح النباتات التي تلائم المنطقة أصلاً التي لها في الأصل صلة وثيقة بما يحيط بها من نبات وماء وتربة . من جانب آخر يجب أخذ الحذر والعناية الكاملة في حالة إدخال النباتات المجلوبة من مناطق خارجية حتى لا تشوه الترابط الطبيعي الذي تم الحصول عليه باستخدام ما هو متاح داخلياً .

هـ) اللون : إن العناصر الفنية المكملة للتشجير وإنشاء الحدائق مع المنشآت المعمارية الأخرى تبرز بشكل واضح برمجة ألوان العنصر الفني للعمارة مع العنصر النباتي بغرض إظهارها بشكل منسق لونياً أو متدرج أو متضاد ولكن ليس متنافراً .

و) التدرج : يجب مراعاة تناسب أحجام وارتفاعات الأشجار والشجيرات عند زراعتها في الحدائق الطبيعية بحيث تشكل تدرجاً يبدأ من



نباتات المسطحات الخضراء وينتهي بالنباتات المرتفعة . وفي الغالب تكون هنالك حاجة ماسة لزراعة مجموعة من الأشجار كمصدات رياح أو أحزمة خضراء مما يجعل التدرج عاملاً فاعلاً في إضفاء جمالاً وروعة بخلط الأشجار بالشجيرات بطريقة مدروسة تحقق هذا الهدف بالإضافة لما يتحقق نتيجة لملء الفراغات ورفع الكثافة النباتية وذلك يساعد في خفض ضوضاء المدينة وتقليل المواد الصلبة العالقة في الهواء .

ز) عامل الزمن : تعتمد أساسيات التصميم الناجح لاستخدام التشجير وزيادة الرقعة الخضراء في المناطق العمرانية على التصور الصحيح لما سيكون عليه شكل هذه الأشجار مستقبلاً وخاصة بعد اكتمال نموها بعد مرور عدد من السنين .

ح) التنوع : إنه من الأهمية بمكان زراعة نباتات متنوعة ذات قيمة فنية عالية من حيث شكلها وصفاتها المورفولوجية، على أن لا تبلغ أعدادها وأنواعها من الكثرة بحيث تصل حد الإشباع . وأن يعتمد التنوع على الإكثار من عناصر المفاجأة والإثارة باستخدام النباتات النادرة وذات الشكل المتفرد بطريقة تكون منسجمة مع ما حولها من منشآت ومع بقية النباتات الأخرى المستخدمة في التشجير العمراني .

ي) الظل : من المستحسن زراعة الأشجار والشجيرات في واجهات المباني التي تتعرض بكثرة لأشعة الشمس وذلك بخفض الحرارة داخل المبنى نفسه . من جانب آخر يفضل زراعة الأشجار ذات الأوراق المتساقطة للاستفادة من أشعة الشمس في أثناء فترة الشتاء .

الأبعاد البيئية في التخطيط العمراني

أ- الأسس والاعتبارات البيئية :

قبل التعرض للأبعاد البيئية للتخطيط العمراني فإنه من المفيد تحديد مفهوم البيئة أو الاتفاق على مفهوم موحد للعلاقات البيئية في المدن والقرى شاملاً البعد السكاني والاقتصادي والاجتماعي لهذا المفهوم في إطار التركيبة السكانية لكل قطر عربي في الحضر والمدن وانعكاسات هذه التركيبة السكانية على برامج الحفاظ على البيئة والحد من التلوث . وهنا نتصور أن مفهوم البيئة ينحصر في مجموعة متواكبة من الاتساق البيئي في المجال الحيوي الذي يشمل قشرة الأرض والطبقات الجوية المختلفة. والنسق البيئي ليس تكويناً دائماً لكنه يعمل في ظروف معينة ويمكن أن يندثر في كثير من الحالات. والجدير بالذكر أن التعامل الرشيد مع المكونات المختلفة المكونة للنسق البيئي يحافظ عليه في إطار التنمية المستديمة ولمصلحة الأجيال التالية وهنا يجب التركيز على التوازن النسبي بين الموارد المتاحة وقدرة تلك الموارد على تحمل الاستهلاك. وبالإشارة إلى ما سبق فإن الاعتماد في التخطيط العمراني على البُعد البيئي عند تخطيط المدن والقرى مثل الموقع والمواصلات والتوزيع السكاني وتوفر المياه والبنية الأساسية، الخ. يكون من الأهمية بمكان تأكيد اتساق التخطيط العمراني مع البيئة المناسبة لصالح السكان في المدن والقرى، انطلاقاً من مبدأ توفير المناخ الحالي من التلوث عن طريق المساحات الخضراء وعمل مسافات بينية كافية بين المباني واتساع الطرقات وتوفير أماكن متسعة للترفيه عن السكان بتكلفة مناسبة في إطار المعطيات والموارد المتاحة وعلى ذلك تبرز أهمية الحدائق والمتنزهات في المدن والقرى .

أ) المناخ :

إن تأثير المساحات الخضراء على درجات الحرارة يختلف من منطقة إلى أخرى اعتماداً على عوامل عديدة كطبوغرافية الأرض، المسافة من مصادر المياه، الارتفاع عن سطح البحر، كثافة الغطاء النباتي، ويكون هذا التأثير أشد وضوحاً في المناطق الواقعة في الأقاليم الصحراوية وشبه الصحراوية.

ويعتبر إدخال العنصر النباتي في شكل شجيرات أو حدائق أو أحزمة واقية من أهم العوامل التي تساعد في انخفاض درجة الحرارة نهاراً في الصيف خاصة تحت ظروف الصحراوي وارتفاعها ليلاً في الشتاء البارد لتلك المناطق .

بالإضافة لذلك تساعد زيادة الرقعة الخضراء في الحيز العمراني على رفع درجة الرطوبة النسبية تحت ظروف المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي والمعروفة بانخفاضها خلال فترة الصيف وذلك لقدرة النبات على امتصاص الماء وسعة المساحة الكلية لأوراقها التي قد تصل أحياناً إلى ٧٥ مرة بقدر المساحة الكلية التي تحتلها . وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن ما يبخره هكتار واحد من الغابة أكثر مما يتبخر من هكتار من سطح الماء .

من جانب آخر نجد أن الأشجار لها تأثير كبير على حركة الرياح واتجاهها بحيث يكون لها تأثير واضح في الحد من حركة الرياح القوية الجافة والحارة في المناطق القاحلة التي تحمل معها الغبار والرمال مما يسبب الكثير من الأضرار الميكانيكية وتؤثر تأثيراً مباشراً على البيئة وخاصة في المناطق المهددة بالتصحر التي تسود العديد من الأقطار العربية .

بالإضافة لكل ذلك فإن للخضرة أهمية خاصة في حجب وتقليل الانعكاسات الضوئية القوية المنعكسة عن الجدران والمسطحات المائية ولما لها من آثار سلبية على البصر والجهاز العصبي والصحي .



ب) الأنشطة الإنسانية :

يعتبر التلوث بالغازات الناجّة عن الحياة اليومية للإنسان وممارساته من المشكلات الخطيرة التي تواجه العالم حيث ينفق العالم مليارات الدولارات للتقليل من هذا التلوث الخطير وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون الذي كان له الدور الأساسي في ظاهرة الاحتباس الحراري (الدفيئة) وتدهور طبقة الأوزون. وهنا يأتي دور النبات بوصفه عاملاً أساسياً لامتصاص هذه الزيادة الكبيرة في غاز ثاني أكسيد الكربون وذلك عن طريق عملية التمثيل الضوئي . وقد أثبت العلم الحديث أن الهكتار الواحد من الغابات أو ما شابهها من المساحات الخضراء يستهلك ٨ كغ من ثاني أكسيد الكربون في الساعة أي ما يعادل ما يفرزه (٢٠٠) شخص من ثاني أكسيد الكربون أثناء الزفير في كل ساعة . من جهة أخرى تقوم النباتات بطرح غاز الأكسجين الذي يعتبر عصب الحياة للكائنات الحية .

كما تعمل أوراق الأشجار بأشكالها وسطوحها المختلفة على اصطياد الذرات الصلبة المحمولة في الهواء مما يجعلها عاملاً مساعداً وضروريا لتنقية الهواء الذي يتنفسه الإنسان .

من جانب آخر فإن الحياة المدنية تتميز بالصخب الناجّ عن حركة المرور والطيران وازدياد المصانع وغير ذلك مما يؤثر على بيئة وصحة قاطني هذه المدن . وقد وجد أن أنسب الوسائل وأرخصها هو استخدام النباتات لامتصاص هذه الضوضاء، حيث أثبتت الأبحاث أن الأشجار الورقية تقلل من شدة الأصوات بمقدار ٢٢ ديسيبل .

ج) انجراف التربة :

تلعب الأشجار دوراً هاماً في الحد من انجراف التربة وتقليل خطورة السيول على الحيز العمراني

خاصة في المناطق التي تتعرض للقطع الجائر للأشجار لتلبية متطلبات المجتمعات التي تقطن في تلك المناطق .

تعتبر نوعية ومواصفات الأشجار التي تستخدم في مكافحة انجراف التربة من الأمور الهامة بحيث تخدم الغرض الأساسي المطلوب وتناسب الظروف السائدة في المنطقة وذات شكل جذاب يخدم أغراض التخطيط العمراني .

٣- الاعتبارات المؤسسية :

إن استخدام النباتات يحتم على المخططين العمرانيين ربطه بتصميم المدينة أو القرية لتعطي توازناً واستمراراً لا يمكن بلوغه إلا في وجود الأشجار. فمن المفترض أن تستأثر الأشجار بالاعتبار الأول من تصميم ورسم المرافق لأنها تأخذ وقتاً طويلاً حتى تصل مرحلة النضج وتأخذ الشكل النهائي الذي يبرز جمال التخطيط العمراني .

من المهام الأساسية للمخطط العمراني في الحكومات المحلية الأخذ في الاعتبار - عند وضع التخطيط العمراني لأي حيز من المنطقة - توزيع الحدائق بطريقة تتنبه إلى المستويات المختلفة لمتطلبات السكان من حدائق على مستوى المجموعات السكنية، إلى حدائق المدينة، إلى الحدائق العامة التي تكون أكبر مساحة ويغلب على تصميمها الطراز الطبيعي بالإضافة لتلبيتها لرغبات السكان الترفيهية والترويحية والرياضية .

ويقع ضمن مهام المخطط العمراني كذلك الاهتمام بحدائق الشوارع التي تقام على جزيرة أنهر الطريق أو جوانبه، حيث من المفترض مراعاة زراعة الأنواع القابلة للقص التي لا يسبب نمو جذورها ضرر لسفلتة الشارع. بالإضافة لذلك فمن المستحسن استخدام الشجيرات والأشجار المزهرة طول العام التي لها رائحة جذابة وتفادي زراعة الأشجار متساقطة الأوراق .

يرتبط بحدائق الشوارع نوع آخر من الحدائق هو حدائق الميادين التي تنشأ عند تقاطع الشوارع الكبيرة بغرض تنظيم حركة المرور وإضافة لمسة جمالية على المدينة . ويتميز هذا النوع من الحدائق بأنها مكشوفة . وعليه يجب الأخذ في الاعتبار عند تصميم هذا النوع من الحدائق أن تكون ذات مساحة تتناسب مع الميدان المقامة عليه بالإضافة لمراعاة البساطة في تصميمها .

٤- الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية :

تشتمل الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للحدائق والمتنزهات في المدن على دورها في التأثير غير المباشر في رفع الإنتاج والإنتاجية لسكان المدن والقرى العربية من خلال الدور النفسي والبيئي الذي تلعبه إقامة تلك المنتزهات مما يرفع من العائد الاقتصادي للأفراد والمجتمع. بالإضافة للعائد المباشر المتوقع نتيجة لتوفير فرصة العمالة في تلك الحدائق والأنشطة التابعة لها والعائد المالي من رسوم ارتياد تلك الحدائق والأنشطة الخدمية المختلفة ذات العلاقة مثل إنشاء المشاتل والشركات المتخصصة في صيانة تلك الحدائق .

على صعيد آخر فإن العائد الاجتماعي المتوقع يتمثل في توفير مجالات للترفيه بأسعار في مقدور الأسرة العربية بالإضافة إلى توفير المناخ النفسي والصحي الملائم لتعويض ساعات العمل لرب الأسرة العربية واكتساب السلوكيات الصحية والنفسية الجيدة نتيجة للتعامل مع تلك الحدائق والمتنزهات باعتبارها ممتلكات شخصية للأفراد يجب الحفاظ عليها .

من المسلم به أن هنالك تفاوتاً كبيراً بين الأقطار العربية من حيث الحالة الإقتصادية العامة التي انعكست بصورة أو بأخرى على التشجير العمراني وزيادة الرقعة الخضراء في المدن



العربية المختلفة . وقد كان للاعتبارات الاقتصادية دور كبير في تحويل بيئات شبه صحراوية إلى مناطق لَعب التشجير العمراني وزيادة الرقعة الخضراء دوراً هاماً في جعلها قبلة للزائرين لما فيها من تناسق بين التخطيط العمراني وزيادة الرقعة الخضراء، وذلك عن طريق توفير النباتات المحسنة التي تناسب تلك الظروف واستصلاح الأراضي وتوفير التقنيات الحديثة التي توفر مياه الري، بالإضافة إلى استخدام الخبرات الفنية الخارجية المختصة في المجال.

أما في الأقطار الأخرى فمن المستحسن أن يكون التركيز في التشجير العمراني وزيادة الرقعة الخضراء باستخدام النباتات المحلية التي تحتاج لعناية أقل للمحافظة عليها مما يقلل من

التكلفة المالية الضرورية لصيانتها والعناية بها وأن تكون لها مقاومة عالية للأمراض والآفات السائدة في المنطقة .

أما من الناحية الاجتماعية فإنه من المفيد دراسة التركيبة السكانية المستفيدة من العمران النباتي الذي يخدم أغراض المجتمع الذي زرعت من أجله . على أن تشتمل الدراسة على التركيبة العمرية للسكان ونسبة الجنس والمؤشرات الاقتصادية للسكان والكثافة السكانية. ففي العادة وعلى مستوى الأرياف يفضل السكان المكان الظليل الذي يتوسط القرية لعقد اجتماعاتهم وفي بعض الأحيان لعقد محاكمهم الأهلية في الهواء الطلق وتحت ظلال الأشجار . أما في المدن فيفضل الحدائق والأشجار التي تناسب البيئة ويفضلها السكان لأسباب بيئية أو اجتماعية أو دينية وخير مثال هو شجرة النخيل التي تجود زراعتها في معظم المناطق الجافة وشبه الجافة في الوطن العربي ولها ارتباط بالعادات الاجتماعية لأغلب السكان في الأقطار العربية بالإضافة لما حض عليه الإسلام في العناية والاهتمام بهذه الشجرة .

من جانب آخر يتوقع أن يتفادى مخططو التشجير العمراني استخدام أنواع الأشجار والنباتات التي ترتبط بالفال السيء لدى السكان في المنطقة المعنية أو التي تكون مسكناً لبعض الطيور تلقى قبولاً أو يتشاءم منها الأهالي .

محددات التشجير وزيادة الغطاء النباتي داخل الحيز العمراني

١- المحددات الفنية :

هنالك العديد من المحددات التي تلعب دوراً بارزاً في الحد من التوسع في تشجير الحيز العمراني التي من الضروري أخذها في الاعتبار عند التخطيط لتخضير منطقة ما أو إنشاء حدائق بها .

أ) المناخ : يلعب المناخ دوراً هاماً في تحديد أنواع النباتات التي تزرع في المنطقة المعنية مما يحد من مجال الاختيار المطلق لأنواع النباتات التي تستخدم في التشجير العمراني في اقليم معين .

ب) التربة : تلعب نوعية التربة وتركيبها الكيمائي والفيزيائي دوراً أساسياً في تحديد أنواع النبات التي تزرع في حيز عمراني معين، حيث تحد قلوية التربة أو حامضيتها أو ملوحتها من زراعة النباتات الحساسة لأي من هذه الصفات الكيميائية.

ج) المياه : تعتبر المياه أحد المحددات الهامة للتخضير في المدن العربية خاصة أن أغلب الأقطار العربية تقع في مناطق جافة وتعاني من عدم توفر مياه الري مما يحتم البحث الجاد لاختيار الأنواع التي لها احتياجات قليلة من الماء .

د) الهواء : تعاني المدن العربية المكتظة بالسكان من تلوث الهواء بأدخنة عوادم السيارات وأدخنة المصانع مما يساهم بشكل فاعل في تلوث الهواء، وخاصة ثاني أكسيد الكبريت الذي يتحول مع قطرات المطر إلى حامض الكبرتيك فيكون ما يسمى بالأمطار الحامضية التي تؤثر بشكل كبير على النباتات والتربة .

من جانب آخر تتساقط المواد الصلبة المحمولة في الهواء على أوراق النباتات مما يحد من كفاءتها في التمثيل الضوئي وبذلك تؤثر على النمو العام للنبات .

هـ) نوع النبات : يعوق نمو بعض النباتات وخاصة الجذور المنشآت المدنية مما يهدد ويعيق تسيير الكثير من الخدمات المساندة بالمدينة التي تتمثل في التوصيلات الكهربائية والمياه والصرف الصحي .



و) الإصابة بالأمراض والحشرات : تعاني النباتات المستجلبة من الإصابة بالآفات والأمراض السائدة في المنطقة خاصة عند اكتمال نموها بعد مرور سنوات عدة من الرعاية والصيانة مما يجعل إعادة التشجير مشكلة يصعب معالجتها من ناحية اقتصادية وتزيينية من جانب آخر بسبب عدم توفر نظام منضبط للحجر الزراعي في إدخال بعض الأمراض والآفات الخطيرة للمنطقة التي قد تهدد كينونة التشجير العمراني في المنطقة.

ز) الخبرة : هنالك نقص واضح في توفر الخبرة الكافية في مجال التشخيص العمراني في الوطن العربي وذلك لقلة الاهتمام العام بهذا المجال وعدم انتشار تدريس مثل هذا التخصص في الجامعات والمعاهد الزراعية في العديد من الأقطار العربية، باعتبار أنه ليس من الأسبقيات بالنسبة للتنمية . كما أن هنالك نقصاً واضحاً في المراجع العلمية الخاصة بالمنطقة العربية .

٢- المحددات الإجتماعية :

أ) النزوح من الريف : لعب النزوح من الريف إلى المدن دوراً هاماً في التأثير على التشجير العمراني وزيادة الرقعة الخضراء بالمدن . ففي إطار البحث عن توفير طاقة رخيصة من حطب الوقود يقوم النازحون بالتعدي على هذه الأشجار كلما حانت له الفرصة بقطع بعض الأفرع وفي بعض الأحيان بعض الشجيرات الصغيرة .

من جانب آخر حمل النازحون من الريف معهم بعض المفاهيم الخاصة باستخدام بعض أجزاء النبات من أنواع معينة من الأشجار في علاج بعض الأمراض التي تصيبهم حيث يقوم الفرد منهم بسلخ لحاء بعض الأشجار الناضجة مما يتسبب في موتها كلها .

ولقد لعبت هجرة الكوادر المدربة إلى الأقطار العربية الغنية دوراً هاماً آخر في تسرب العمالة الفنية المدربة في هذا المجال .

ب) المشاركة الشعبية : يعتبر التشجير في مفهوم كثير من الناس نشاط حكومي بحت وليس للمواطن أي دور في حمايته ورعايته مما يفقد الرقابة الشعبية الضرورية لنمو وتطور

هذه النباتات.

٣- المحددات المالية :

تركز أولويات التنمية الزراعية في معظم الأقطار العربية على التركيز على تحقيق الأمن الغذائي وأن التشجير في العموم لا يعتبر من الأسبقيات التي تحظى باهتمام المسؤولين باعتبار أنه نوع من الترف . لذلك هنالك صعوبة حقيقية في إقناع متخذي القرار بتوفير الأموال اللازمة من الخزينة العامة للدولة .

ومن جانب آخر نجد أن هنالك اهتماما واضحا من جانب الدول العربية الغنية بالتركيز على التشجير وزيادة الرقعة الخضراء باعتبار أن لها العديد من الفوائد وأهمها التقليل من انجراف التربة وخاصة في المناطق الرملية بالإضافة لما تضفيه على مدنهم من جمال وتحسين في البيئة والمناخ المحلي. مما يزيد مشكلة توفير التمويل اللازم للتشجير العمراني وزيادة الرقعة الخضراء سواء لم يكن وهنالك اهتمام واضح من جانب الدول المانحة أو المنظمات العالمية لتوفير التمويل لمثل هذه الأنشطة .

٤- محددات تنظيمية وإدارية :

يتوزع أمر الاهتمام بتشجير الحيز العمراني وزيادة الرقعة الخضراء في أغلب الأقطار العربية بين العديد من الوزارات مما يعوق التنسيق بينها لتنفيذ المطلوب بصورة متكاملة، فمن الواضح أن من ينتج الشتول لا يعرف من يحتاج إليها والنوع المطلوب والحجم المطلوب وبذلك يكون الإنتاج بطريقة عشوائية لا تقع في إطار خطة متكاملة .

تصميم الحديقة

يعتمد الشكل النهائي للحديقة على الموقع الجغرافي للمنطقة والمناخ السائد فيها وطبوغرافية المنطقة ونوعية المستفيدين منها والغرض المراد خدمته بإنشاء الحديقة . وعلى هذه المبادئ فإن تصميم الحديقة يعتمد على بعض الأساسيات التي يحددها نوع الحديقة المطلوب، هل هي حديقة عامة أو حديقة خاصة أو حديقة عامة ذات صبغة خاصة لتخدم المؤسسات العلاجية أو الأطفال وغير ذلك .

في العادة تظل الأساسيات التي يبنى عليها تصميم أي حديقة ثابتةً مهما اختلفت طرق التطبيق وظروفها، وأهم هذه الأساسيات هي :

أ) الترابط : يعتمد الترابط في التصميم على شكل الأرض الطبيعي وسيادة بعض النباتات السائدة مع نوعية المباني من جهة وما يحيط بهما من جهة أخرى بحيث يتوافق التصميم مع الطابع المميز لما يحيط بها من حدائق ومناظر طبيعية .

من المسلم به أن أهم العوامل التي تؤثر في هذا الترابط تتلخص في شكل الأرض الذي يتيح للمصمم الناجح إمكانية استغلاله بذكاء في إحداث الترابط في التصميم بين المرتفعات والتدرجات في الموقع . كما أن التوافق في الشكل العام ضروري لإظهار الموقع كوحدة متجانسة لا يمكن تغيير شكل أحد الأجزاء دون تغيير الأجزاء الأخرى للتصميم، حيث يصعب وضع ممرات ملتوية في حديقة ذات طابع متماثل أو أشكال هندسية في حدائق ذات طابع طبيعي .

ب) وضع تصور للنباتات المراد استخدامها في الحديقة، حيث أنها تحدد نسب وشكل الحديقة وإيجاد تناسب ما بين الأماكن المفتوحة والمغلقة وتقسيم المساحات بالإضافة لما تعطيه من مظهر خارجي وكإطار للمنظر الخلفي .

ج) اعتبار مصدات الرياح من العوامل التي تنمي من الشكل العام للحديقة، وتكون صلة بين الحديقة وقوى الطبيعة وليست مفروضة على المصمم .



د) تضمين التصميم بعض الأماكن الخاصة التي توفر العزلة privacy للمتنزهين وذلك باستخدام بعض النباتات في شكل أحراج أو غابات صغيرة في حالة توفر مساحات بالحديقة أما في حالة محدودية المساحة فيمكن استخدام بعض الأسيجة النباتية التي يسهل تشكيلها بالقص ولتوفير العزلة المطلوبة .

هـ) الاهتمام بتضمين التصميم زراعة أشجار الظل للاستفادة منها في أشهر الصيف الحارة على أن تكون من الأشجار التي تناسب الطابع العام ويمكن أن تضفي بعض الجمال على الحديقة بما توفره من إزهار أو شكل متميز وخاصة تلك التي تزهر في الأشهر التي لا يكون فيها إزهاراً لأغلب النباتات المزروعة بالحديقة .

و) استخدام الشجيرات الصغيرة كمواد تزيين تخدم أغراض التوافق والتضاد، حيث يمكن زراعتها لتكوين مجاميع من نوع واحد أو مختلطة مع غيرها أو بإدخالها في التصاميم التي يستخدم فيها الصخر .

ز) يعتبر وجود الحوليات في الحدائق ضرورة هامة للوصول للشكل الكامل للحديقة بما تضفيه من جمال وتنوع في أشكال الأزهار الحولية إذا ما وضعت في تناسق وانسجام مع ما حولها.

ح) يمكن إدخال النباتات المتسلقة في التصميم لتغطية الأماكن غير المرغوب فيها أو استخدامها كروابط بين الأجزاء المختلفة .

ط) الاهتمام بإدخال أماكن المياه في تصميم الحديقة متى ما سمح ذلك لما لها من دور متميز في لفت أنظار المتنزهين، خاصة في الأماكن التي تعكس صورة لما حولها من نباتات ومنشآت .

المشكلات والعوائق التي تواجه إنشاء الحدائق والمتنزهات في الوطن العربي

١- مشكلات تتعلق بالنواحي الطبيعية :





مما سبق استعراضه فإن يمكن حصر المشكلات التي يمكن وضعها في الاعتبار فيما يلي :

أ - توافق المناخ المتاح مع النباتات المقترحة عند تصميم الحديقة .

ب - توافق التربة مع النباتات المقترحة عند تصميم الحديقة .

ج - استمرارية توافر كميات المياه ونوعيتها مع النباتات المقترحة عند تصميم الحديقة مع وضع مصادر مائية بديلة .

د- وضع طبوغرافية المكان في الاعتبار من منطلق التوجه نحو التكلفة الاقتصادية .

٢- مشكلات تتعلق بالنواحي الفنية :

أ - توافر مصادر للإمداد بالنباتات اللازمة بالحدائق والمتنزهات العربية بتكلفة مناسبة .

ب - وجود كوادر فنية لزراعة وصيانة تلك الحدائق .

ج - توافر كوادر فنية مدربة على أساليب الري الحديث والإمداد المائي .

د - توافر كوادر خاصة ذات كفاءة عالية لوضع التصميمات المناسبة في ضوء المعطيات العربية .

هـ - توافر مصادر عربية لتصنيع المعدات الخاصة بالحدائق بسعر مناسب .

و - توافر كوادر عربية قادرة على متابعة وإدارة الحدائق العربية .

ز - مشكلات تتعلق بالنواحي الإجتماعية والسكانية

ح - الوعي الشعبي بأهمية الحدائق والمتنزهات للحياة اليومية والحفاظ عليها .

ط - اختلال التوزيع السكاني بين الريف والحضر في كثير من البلدان العربية مما يؤثر على التوجه نحو إنشاء حدائق ومتنزهات .

ي - اختلال التركيبة السكانية العربية في بعض البلدان مما يؤثر على نوعية الحدائق المطلوب إنشائها .

ك - سيادة بعض الأعراف الاجتماعية الخاصة بتحديد حركة المرأة العربية وبالتالي إفراغ التوجه نحو إنشاء الحدائق والمتنزهات في بعض البلدان



العربية من المضمون الأساسي لحرمان نصف المجتمع من الاستفادة منه .

٣- مشكلات تتعلق بالنواحي الاقتصادية :

أ - عدم توافر الوعي الاستثماري في مجال الحدائق والمتنزهات العامة وتقدير العائد الاقتصادي لها .

ب - إحجام المصارف العربية عن تمويل المشاريع الخاصة بإنشاء الحدائق والمتنزهات والمشاريع ذات العلاقه .

ج - عدم التوجه إلى جهات التمويل الدولية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لمثل تلك المشاريع بالرغم من جاذبيتها للدول المانحة الداعمة إلى الحفاظ على البيئة عالمياً .

د - عدم توافر الإعداد الجيد لدراسات جدوى اقتصادية لمثل تلك المشاريع .

٤- مشكلات تتعلق بالنواحي التنظيمية والتشريعية :

أ - عدم وجود تشريعات ملزمة في التخطيط العمراني للمدن الجديدة لإنشاء تلك الحدائق والمتنزهات من حيث تحديد مساحة تلك الحدائق وتناسبها مع حجم المدن والأحياء السكنية والإدارية والموارد الطبيعية المتاحة من ماء وطبيعة وتربة وخلافه .

ب - عدم وجود هياكل تنظيمية ومؤسسية مناسبة تكون مسؤولة عن تنفيذ التشريعات ذات العلاقه بإنشاء الحدائق والمتنزهات .

التوصيات :

١- الجانب الحكومي الرسمي :

- توفير البنية الأساسية التحتية اللازمة لإنشاء الحدائق والمتنزهات في إطار التخطيط العمراني .

- التوجه نحو إصدار التشريعات المشجعة والمنظمة لإنشاء الحدائق والمتنزهات العامة .

- الإيعاز إلى وسائل الإعلام الحكومية بالتوجه نحو زيادة الوعي العام لأهمية إنشاء الحدائق والمتنزهات والمحافظة عليها .

- توفير ودعم الهياكل الحكومية المناسبة على مستوى المدن والقرى لمتابعة تنفيذ التشريعات ذات العلاقة بإنشاء الحدائق والمتنزهات .

٢- الجانب الأهلي (المشاركة الشعبية والمنظمات غير الحكومية) :

- زيادة الوعي البيئي على مستوى التجمعات السكانية بأهمية الحدائق والمتنزهات وصيانتها .

- الدعوة إلى توفير الاستثمارات المناسبة عن طريق المشاركة الشعبية والأفراد، على أن تتم المشاركة أيضاً في العائد الاقتصادي المتوقع .

- تكوين جمعيات غير حكومية للإشراف على الحدائق المقامة بالمشاركة الشعبية وتوفير التمويل المناسب لها من الجهات المانحة المحلية والدولية والأفراد، في إطار خطة الدولة في هذا الشأن .

٣- منظمة المدن العربية :

- ربط الجمعيات المحلية غير الحكومية بالجمعيات الأخرى ذات العلاقة في البلدان العربية بهدف تبادل الخبرات ودعم المشاركة الشعبية العربية وتعميق الإنتماء القومي العربي .

- إيجاد صلات بين الجمعيات غير الحكومية مع الجمعيات العربية الدولية ذات العلاقة مثل جمعيات فلاحة البساتين الدولية وغيرها بهدف نقل التقانات الحديثة الملائمة لإنشاء وصيانة الحدائق .

- دعم إنشاء مصادر لإمداد الحدائق والمتنزهات بالمكونات النباتية اللازمة مع تحديد هامش ربح يساعد على الإستمرارية في هذا العمل .

- إعداد دليل بأسماء الجهات والمختصين العاملين في مجال الحدائق وزيادة الرقعة الخضراء في الحيز العمراني للمدن العربية بهدف مساعدة العاملين في هذا المجال للتعرف على خبرات بعضهم وتبادل الأفكار والآراء في هذا المجال بما يساعد على نشر هذا النوع من الثقافة .

المراجع

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٦) الأهمية البيئية والإجتماعية والإقتصادية للحدائق العامة والمتنزهات القومية للمدن والقرى .

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٧) التشجير العمراني وزيادة الغطاء النباتي في داخل الحيز العمراني وحوله .

٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٠) إمكانات استخدام أشجار النخيل في أغراض تشجير المدن في الوطن العربي .

٤- المعهد العربي لإنماء المدن (١٩٨٤) التشجير وتجميل المدن .

٥- الغيطاني محمد يسري (١٩٨٤) . الزهور ونباتات الزينة وتنسيق الحدائق . الناشر : دار الجامعات المصرية - الإسكندرية .

٦- عبدالواحد، عبدالحميد (١٩٨٨) . تخطيط وتصميم المناطق الخضراء . الناشر : دار غريب للطباعة - القاهرة .

٧- محمود، محمد خلف، أمين، سامي كريم محمد . الزينة وهندسة الحدائق . الناشر : مطبعة التعليم العالي - الموصل - العراق .

8- Harris, R.W. (1983) Arboriculture Prentic- Halinc. N.J.

9- Pierceall, G. (1984) Residential Landscapes Reston Publishing CO. Inc. Reston, Virgiria .

ندوات ومؤتمرات

المناظرة الرابعة حول موضوع

مواطنون، مقاولات، دول: حوار وشراكة من أجل انعاش الديمقراطية والتنمية
مراكش: ١١-١٣ ديسمبر ٢٠٠٢

تنعقد بمراكش في الفترة من ١١ إلى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٢، المناظرة الرابعة حول موضوع: "مواطنون، مقاولات، دول: حوار وشراكة من أجل إنعاش الديمقراطية والتنمية".

ويهدف هذا الملتقى الرابع الذي ينظم تحت الرعاية الملكية السامية وبدعم من الأمم المتحدة وبشراكة مع مؤسسات دولية من بينها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، إلى مواصلة النقاش حول إعادة تحديد أنماط التدبير، الموضوع الأساسي للقاءات الثلاثة السابقة التي انعقدت على التوالي بواشنطن في يناير ١٩٩٩ وبرازيليا في مايو ٢٠٠٠ ونابولي في مارس ٢٠٠١ .

وستكون هذه المناظرة مناسبة لتقديم حالات عملية للشراكة بإمكانها إنعاش تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة من خلال تعزيز الديمقراطية وحسن التدبير.

وبهذا الخصوص، فإن الهدف المتوخى هو استخلاص أرضية مشتركة يمكن أن تخلق سياسات إصلاحية وتسمح بنشر رسالة ثقة والتزام واضحة على طريق حسن التدبير والديمقراطية والتنمية، وبالتالي المساهمة في مساعدة ودعم مؤسسات وطنية ودولية تنخرط هي الأخرى في نفس الاتجاه، وبذلك تندرج المناظرة في سياق اعلان الألفية للأمم المتحدة ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

وتقدم مناظرة مراكش لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالخصوص، فرصة جديدة لتبادل تجاربها المتعددة مع المشاركين الآخرين واستعراض أحسن تطبيقاتها ونظرتها بشأن مضمون الإصلاحات التي ستتخذ والأهداف وشروط شراكة فعالة مع السلطات العمومية والفاعلين الاقتصاديين في المغرب خصوصاً وفي الدول النامية والتجمعات الاقليمية الممثلة بشكل واسع في هذه التظاهرة عموماً، وذلك في إطار الاشكالية المطروحة من قبل العولمة، والهدف من ذلك هو تشجيع أشكال جديدة من المشاركة وتمثيل المواطنين وتقاسم الإعلام وتوسيع الاجماع حول صياغة وتفعيل سياسات عمومية في المناطق المحرومة بالخصوص أو لفائدة شرائح السكان المعرضة للآفة. إن نظرتكم ستكون قيمة بشكل خاص نظراً لخصوصية هذه الأسئلة وللاهتمام الذي تولونه للتنمية المستديمة في الدول النامية بالخصوص.

وستتركز النقاشات في هذه المناظرة حول سبل ووسائل تحقيق المشاريع وتفعيل الإصلاحات بتقييم تجارب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (ناجحة كانت أم لا) من خلال جلسات مفتوحة وورشات عديدة للنقاش. فيما ستتمحور النقاشات حول مواضيع عامة كتعزيز السياسات العمومية للشراكة وإعادة تحديد دور الدولة وآليات المراقبة والشراكات المحلية والجهوية من أجل انعاش التنمية الاقتصادية أو التفاعل بين الثقافات المحلية والقيم الكونية.

من ناحية أخرى، سيتم تنظيم تظاهرتين اثنتين كتوطئة لأشغال المناظرة الرابعة العامة:

- الأولى، من ٩ إلى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٢: سيمنح المعرض الدولي الذي سينظم قرب قصر المؤتمرات بمدينة مراكش لكبرى الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، فرصة لتقديم تجاربها العملية وتطبيقاتها الأكثر تجديداً في قطاعات شتى كالحكومة الالكترونية، التمييز الحضري، النظم الصحية، الصحة المدعومة بالحاسوب، التربية والتكوين المدعومة بالحاسوب، التزود بالماء والكهرباء والاتصالات، مصالح النقل.
- الثانية، يومي ١٠ و١١ ديسمبر ٢٠٠٢ : بتمويل من الحكومة الايطالية وبمساهمة منظمة الامم المتحدة ومؤسسات وأجهزة اخرى للتكوين، ستنظم ورش لتقوية القدرات، لفائدة بعض المشاركين من الدول النامية أساساً.

وستعرف هذه التظاهرة المهمة، التي تمنح فرصاً متعددة للقاء والحوار والتعاون بين الفرقاء، مشاركة

صناع القرار السياسي وخبراء قادمين من أكثر من ١٩٠ بلداً وممثلي أكثر من ٥٠٠ منظمة غير حكومية وكبرى المقاولات الخاصة من كل أنحاء العالم بما سيشكل ما مجموعه ٢٠٠٠ مشارك.

وسيتحمل المشاركون تكاليف السفر والإقامة، بينما يمكن لمندوبي الدول النامية طلب دعم من صندوق خاص للأمم المتحدة ومن بعض المؤسسات الدولية.

ومع ذلك يمكنكم من الآن الحصول على مزيد من المعلومات عن طريق الاتصال بالسيد جيلالي كروم الكاتب العام للمناظرة، أو مساعديه على العنوان التالي:

الهاتف: ٣٧٧٧١٦٢٩(٢١٢)+

الفاكس: ٣٧٧٧٤٧٧٦ (٢١٢)+

العنوان الالكتروني:

qarroum@affaires-generales.gov.rna

المؤتمر العربي الأول للمعلومات الصناعية والشبكات

(تكنولوجيا المعلومات واستراتيجيات التطوير الصناعي)

دبي- دولة الامارات العربية المتحدة: ١٥-١٧ ديسمبر ٢٠٠٢

في عصر يشهد تحولات اقتصادية وتكتلات إقليمية هامة وثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واصبحت فيه المعلومات متوفرة بكم هائل ومتاحة للجميع وانتشرت التجارة الالكترونية بشكل مذهل، تقف الدول العربية مترقبة لهذه التحولات الكبيرة والمتسارعة وما زالت تجارتها البينية تتراوح في نسبة ١٠٪ رغم التحولات الجديدة التي تعني بالمنتجات المنافسة الملتزمة بالمواصفات الدولية في ظل تحرير التجارة الدولية التي يفرضها الواقع الجديد للعالم والتي ستكون وبالاً على الصناعة العربية إذا لم تعمل على رفع جودتها واستخدام تقنيات حديثة لإنتاج منتجات منافسة.

وتكمن المشكلة الرئيسية للدول العربية في النقص الكبير للمعلومات عن الصناعة العربية وتقنياتها وإمكانية التعريف بها على النُّطُق المحلي والعربي والدولي، فكثير من الصناعات العربية التي تحتاج إلى منتجات مغذية لها تستورد هذه المواد من الخارج في الوقت الذي تتوفر هذه المنتجات عربياً وأحياناً في داخل الدولة. هذا بالإضافة إلى ندرة البحث والتطوير داخل المؤسسات الصناعية للمساعدة في تطوير المنتجات الصناعية، والنقص في التعريف بفرص الاستثمار العربية للمستثمرين داخل وخارج الدول العربية.

ولتدارك هذه المشكلة الخطيرة في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها الصناعة العربية، قرر المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عقد المؤتمر العربي الأول للمعلومات الصناعية والشبكات للتعرف على واقع المعلومات الصناعية ومشاكلها في الدول العربية والتطورات الدولية في هذا المجال والخروج بحلول جذرية تساعد على تنمية هذا القطاع الهام الذي يلعب دوراً رئيسياً في تنمية الصناعة العربية وتطوير تجارتها البينية والخروج بالمنتجات العربية للمنافسة في الأسواق العالمية.

أهداف المؤتمر:

- التعريف بأهمية المعلومات الصناعية وتطويرها والترويج لها.
- استخدام أحدث تكنولوجيا المعلومات في تطوير أنظمة معلومات صناعية عربية.
- بناء شبكات وطنية وتطوير الشبكة العربية للمعلومات الصناعية.

بما يساعد على:

- تطوير قطاعات صناعية عربية منافسة وقادرة على الخروج بمنتجاتها للأسواق العربية والدولية.
- جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتشجيع إقامة صناعات كبيرة في الدول العربية ذات تقنيات متقدمة تساعد على إقامة صناعات أصغر مغذية لها.
- الاهتمام بدراسة احتياجات الأسواق المحلية والخارجية.

- بناء قواعد معلومات قطاعية وتكنولوجية وإتاحتها في شبكات المعلومات العربية والدولية للتعريف بالمنتجات العربية وتقنياتها وكيفية الحصول عليها بالإضافة لقواعد معلومات عن فرص الاستثمار وقوانين وحوافز الاستثمار في الدول العربية.

محاور المؤتمر:

- واقع وآفاق المعلومات الصناعية العربية وسبل تطويرها.
- تكنولوجيا المعلومات وإمكانية الاستغلال الأمثل لها عربياً.
- شبكات المعلومات العربية ودورها في دعم الصناعة العربية.

الجهات التي تقدم لها الدعوات:

- وزارات الصناعة والطاقة والمعادن والتخطيط والمعلومات في الدول العربية.
- هيئات المواصفات والمقاييس العربية.
- مراكز البحوث الصناعية.
- بورصات المناولة والشراكة.
- غرف التجارة والصناعة العربية والمشتركة والدولية.
- أجهزة الاحصاء العربية.
- المنظمات والهيئات العربية والدولية.
- الشركات العربية والدولية العاملة في مجال الإعلاميات.
- الشركات العربية والدولية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- شركات القطاع الخاص والمصانع.
- بيوت الخبرة الاستشارية.
- الجامعات العربية.
- بنوك التنمية الصناعية.

المشاركون في المؤتمر:

- المسؤولون في مجال الصناعة والتعدين والتقييس في الدول العربية.
- العاملون في مجال المعلومات من الجهات المدعوة للمشاركة.
- الخبراء العرب والأجانب في مجال المعلومات وتقنيات المعلومات والشبكات.
- الخبراء العاملون في مجال الإعلاميات والاتصالات.
- الخبراء العاملون في مجال الاحصاء والتنبؤات الاقتصادية.

اللغات المستخدمة في المؤتمر:

- العربية، الإنجليزية.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر:

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- وزارة المالية والصناعة - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- غرفة تجارة وصناعة دبي.
- البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب).
- المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا.
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).
- اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

رسوم الاشتراك في المؤتمر:

يستثنى من رسوم الاشتراك كل مشارك من الدول العربية مع استثناء أعضاء الوفود الرسمية لوزارات الصناعة والتعدين والتخطيط وهيئات التقييس العربية والجهات التابعة لها وممثلي الجهات المنظمة وأعضاء اللجنة التحضيرية ومقدمي أوراق العمل الفنية.

المعرض المصاحب للمؤتمر:

يتم تنظيم معرض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشارك فيه الشركات العربية والدولية العاملة في مجال إنتاج أجهزة الحواسيب ومستلزماتها وأجهزة الطابعات والاستنساخ وكل ما له صلة بمجال المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى الأنظمة والبرمجيات.

* للمشاركة ولأية معلومات إضافية يرجى الاتصال بإحدى الجهات التالية:

دولة الإمارات المتحدة العربية
وزارة المالية والصناعة
سعادة وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصناعة
ص. ب ٤٣٣ أبوظبي
هاتف: ٦٧٢٦٠٠٠ فاكس: ٦٧٦٨٤١٤

البريد الالكتروني: mofi@uae.gov.ae:E-mail
الدول العربية والأجنبية
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
سعادة المهندس طلعت بن ظافر
المدير العام
ملتقى شارع فرنسا- زنقة الخطوات- أكدال-
ص.ب ٨٠١٩، الأمم المتحدة (١٠١٠٢)، الرباط -
المملكة المغربية
هاتف
:٠٠٢١٢-٣-٠٤/٠١/٧٧٧٢٦٠٠،
٠٠٢١٢-٣-٣٩/٣٨/٧٧٧١٣٣٦
فاكس: ٠٠٢١٢-٣-٧٧٧٢١٨٨
البريد الالكتروني للمنظمة
AIDMO@arifonet.org.ma: E-mail

المؤتمر العربي الثاني

الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة: ٢١-٢٣ يناير كانون الثاني ٢٠٠٣

شهد القرن الماضي تراجعاً عاماً في الأوضاع البيئية في مختلف دول العالم، تمثل بظهور عدد من الظواهر البيئية الغريبة مثل التصحر، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والأمطار الحمضية، وتزايدت ظاهرة التلوث البيئي بمختلف أنواعها، وتزايدت المشاكل البيئية في العديد من الدول وأصبحت تشكل خطراً فعلياً على حياة الإنسان وغيره من الكائنات الحية، مما يحتم استجابة سريعة لمواجهتها على مستوى مؤسسي منظم.

لقد تنبهت الحكومات العربية إلى خطورة تلك الظواهر وإلى ضرورة مواجهتها وأنشأت إدارات متخصصة ضمن تنظيماتها المختلفة للتعامل مع المسائل المتعلقة بالتخطيط ومعالجة المشاكل البيئية المتعددة، كما توجهت إلى تبني النظام اللامركزي والمتمثل بتحويل بعض مهام الحكومة المركزية إلى وحدات محلية سواء كانت فروعاً للحكومة كالاقاليم/ الولايات/ المحافظات أو وحدات أكثر استقلالية كالبلديات والمدن والمجالس المحلية والشعبية لتتولى إضافة إلى تقديم الخدمات المحلية مسئولية المساهمة في حماية البيئة، لكن السؤال الملح: هل تمكنت تلك الدول وهي على عتاب التنمية الحديثة من بناء وحدات محلية قادرة على القيام بالأدوار البيئية المتعددة؟

من هنا يأتي هذا المؤتمر ليطرح تساؤلات متعددة: هل تلك الوحدات المحلية مؤهلة وقادرة على القيام بهذا الدور الحيوي، وما هي آفاق تطوير قدرات تلك الوحدات بشرياً وفنياً وتكنولوجياً بشكل يضمن تحقيق أبعاد التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية ويضمن حماية البيئة وجودة الحياة والمساواة الاجتماعية دون جور على حقوق الأجيال القادمة.

المحور الأول: بناء القدرات البشرية للإدارة البيئية:

* تقييم الاحتياجات التدريبية لوحدات الإدارة المحلية بمجالات التدقيق البيئي، والمواصفات البيئية، ونظام المعلومات البيئية.
* المعارف والمهارات الواجب توافرها لدى مديري البيئة في الوحدات المحلية.
* موقع الإدارة البيئية من الثقافة التنظيمية في المحليات.
* الاتصالات، واتجاهات العاملين في وحدات الإدارة المحلية وأثرها في استخدام معايير وشروط سلامة البيئة.
* تجارب محلية متميزة في بناء القدرات البشرية للإدارة المحلية على مستوى المحليات.

المحور الثاني: بناء القدرات التنظيمية للإدارة البيئية

* الهياكل التنظيمية لوحدات الإدارة المحلية ودرجة استعدادها التنظيمي للتعامل مع البيئة.
* التشريعات البيئية والإدارة المحلية ودور الوحدات المحلية في وضع التشريعات البيئية.
* البعد الديني والأخلاقي في حماية البيئة.
* وسائل وأساليب الرقابة البيئية (الواقع والتطلعات).
* تجارب محلية متميزة في بناء القدرات التنظيمية للإدارة البيئية على مستوى المحليات.

المحور الثالث: المشاركة والتكامل في إدارة البيئة

* تكامل الاستراتيجية الوطنية (الحكومة المركزية) مع الاستراتيجيات المحلية (للوحدات المحلية) لإدارة البيئة.
* العلاقة بين أجهزة الحكومة المركزية والوحدات المحلية في مجال حماية البيئة.
* العلاقات الأفقية والرأسية بين الوحدات المحلية ومدى تعاونها في مجال حماية البيئة.
* دور الوحدات المحلية في توسيع قاعدة المشاركة في حماية البيئة مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
* عرض تجارب الوحدات المحلية في ميدان المشاركة الاجتماعية لحماية البيئة.
* آفاق التكامل العربي في مجال الإدارة البيئية على مستوى المحليات.

المدعوون للمشاركة في المؤتمر:

* أصحاب المعالي وزراء الحكم المحلي/ الداخلية/ الإدارة المحلية/ البيئة/ البلديات/ التخطيط.
* الحكام الإداريون (المحافظون، الولاة، حكام الأقاليم والمناطق) ومديرو الوحدات التنظيمية التي تعنى بالبيئة.
* رؤساء البلديات/ المدن/ القرى/ الأرياف والوحدات المحلية الأخرى ومديرو الوحدات التنظيمية التي تعنى بالبيئة.
* المؤسسات العامة لإدارة البيئة، والجمعيات والاتحادات التي تعنى بالبيئة.
* إدارات البيئة في الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة.
* أساتذة الجامعات والجهات البحثية والأكاديمية.

المراسلات:

ترسل كافة المراسلات على العنوان التالي:

المنظمة العربية للتنمية الإدارية- ص.ب:٢٦٩٢ بريد الحرية ١١٧٣٦
مصر الجديدة- القاهرة- جمهورية مصر العربية
Tel:(202)258006 Fax:(202)2580077
e-mail:arado@arado.org
Website:www.arado.org

المؤتمر الاوروبي حول (تحلية المياه والبيئة: مياه عذبة للجميع)

عام اليونسكو للمياه العذبة

مالطا ٤-٨ مايو ٢٠٠٣

نظراً لشح موارد المياه واستنزافها فقد تكون عملية تحلية المياه إضافة جيدة لبعض الكميات المطلوبة للاستدامة..

وسوف يتداول المؤتمر أحدث التطورات في تكنولوجيا تحلية المياه وتكلفتها ومدى التطبيق بما في ذلك القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما سيركز المؤتمر على الأسباب والزمن الذي تقرر فيه الدول دمج تحلية المياه في خطط الإدارات الوطنية والاقليمية.

التنظيم:

- الجمعية الاوروبية لتحلية المياه.
- المنظمة الدولية للمياه.
- هيئة الموارد المالطية.
- اليونسكو.

المحاور الرئيسة:

- شح الموارد المائية.
- تحلية المياه وإدارة الموارد المائية.
- تحلية المياه والتأثيرات البيئية الإيجابية والسلبية.
- تكنولوجيا استعادة الطاقة.
- المعالجة المسبقة للمياه المحلاة.
- المعالجة اللاحقة للمياه المحلاة.
- أحدث التطورات في عملية تحلية المياه.
- مياه البحر الحرارية.
- أداء الأغشية وصيانتها.
- معالجة مياه الصرف الصحي.
- إزالة بعض المكونات.

التمويل:

* يصاحب المؤتمر معرض متخصص للتنسيق الاتصال بالفاكس رقم: ٠٠٤٤١٦٢٨٦٦٧٤٩٢

المؤتمر الدولي حول المباني العالية

استراتيجيات الأداء بعد كارثة مركز التجارة العالمي، والقمة الثانية للقياديين العالميين في مجال المباني العالية

كوالالمبور- ماليزيا: ٨-١٠ مايو ٢٠٠٣م

بعد الأحداث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م قامت الهيئات ذات العلاقة بالتصميم والتشييد بإجراء دراسات وأبحاث تدعو كلها إلى تحسين مستوى أداء المباني في المستقبل. وبالنظر إلى استحالة تصميم مبان تستطيع المقاومة غير المحدودة فهناك رأي بإمكانية تحسين أداء المباني بفحص مختلف الأوجه الفنية. ويتيح هذا المؤتمر فرصة لتبادل الأفكار والآراء بين المتخصصين في جميع المجالات ذات الصلة مما سيكون مرجعاً مهماً في المستقبل.

التنظيم:

- مركز تكنولوجيا وإدارة التشييد CTMC.
- معهد السلطان اسكندر للمأوى الحضري والمرتفع ISI التابع لجامعة ماليزيا للتكنولوجيا UTM

وبمشاركة عدد من الهيئات والمنظمات المحلية والاقليمية والدولية.

أهم الموضوعات:

* التخطيط الاستراتيجي لسلامة المكان والبنية التحتية.
* التقويم البيئي لقضايا السلامة.
* تخطيط المباني لعمليات الدخول والانقاذ.
* النظام الكلي لتحليل نظم البنية التحتية والاتكال المتبادل.
* البنية التحتية الذكية للرقابة والاشراف.
* التصميم من أجل السلامة والمسنين والمعوقين.
* الأسلوب المتكامل للتصميم المعماري والهندسي.
* التكامل الهيكلي.
* ديناميكات الحريق والاستجابة الهيكلية.
* المواد البديلة في التشييد.
* إعادة تركيب المباني الموجودة وترقية أدائها.
* التصميم لمقابلة المخاطر الكبيرة.
* قضايا في التصميم المبنى على الأداء.
* تكامل النظم والرقابة في الطوارئ والاشراف.
* وسائل الاتصال الذكية للرقابة والاشراف.
* النظم التكنولوجية للمباني والمرافق.
* اللامركزية في النظم والرقابة.
* هندسة الحرائق والإخلاء.
* مقاييس مبتكرة لزيادة أداء المباني أثناء الطوارئ.
* إدارة المرافق للحفاظ على أداء المباني.
* إدارة المخاطر في المباني وطرق التقويم.
* التأمين وإعادة التأمين.

اللغة الرسمية للمؤتمر:

اللغة الانجليزية.

ترسل استمارات التسجيل إلى الدكتورة فريدة شافعي:

كلية الهندسة المدنية

جامعة ماليزيا للتكنولوجيا

81310 UTM SKDAI

JOHOR, MALAYSIA

هاتف: ٥٥٠٣٤٣٥ (٦٠٧)

فاكس: ٥٥٤٢٦٦٩ (٦٠٧)

البريد الالكتروني:

cibkl@utm.my

أو cibkc@cibklutm.com

أو drfaridah@hotmail.com

الخليج الغربي

مدينة أحلام عصرية تراثية صنعها الفكر القطري

كتب: د. معتز ياسين

الحلم الذي راود الاذهان وداعب خيال المهندسين والمعماريين أصبح الآن حقيقة.. فقد كانت بحيرة الخليج الغربي حلما رائعا وطموحاً عظيما.. واليوم رفعت الستائر المسدلة عليه لتعلن عن ميلاد مشروع يناطح في عظمته أكبر المشاريع العمرانية تقدما وإبداعاً.. فقد فاق تنفيذه كل التصورات وحطم كل المخاوف التي راودت الأذهان وارتبطت بجرأة الفكرة وحداثة التجربة، وعدم توافر السابقة للاسترشاد بها وفقا للمعايير العالمية والمحلية المرتبطة بجمال الطبيعة مع فن العمارة التقليدية الاصيلة حتى تتكامل عناصر البناء في تحقيق البيئة المثلى للعيش بهدوء ودعة منفردين..

لقد ساعد مشروع بحيرة الخليج الغربي على تحريك عجلة التقدم في دولة قطر، باستقطاب رؤوس الأموال من خارجها، وباستيعاب كثرة من الكوادر الفنية والمكاتب الاستشارية الهندسية والمقاولين المحليين أصحاب البصمات المشهود لها في تطوير البلد عمرانيا وحضريا.

هذا الصرح الحضاري هو نبض من التراث الاسلامي الخليجي الذي تسعى دول الخليج دواما لتطويره والمحافظة عليه.

إنها فرصة نادرة حقا بالنسبة لمدينة بحجم الدوحة، أن تتوافر لها منطقة تضم بحيرة الخليج الغربي التي يحدها من الشمال ملعب الغولف، ومن الجنوب مملكة علاء الدين الترفيهية ومناطق مقترحة لسكنى كبار موظفي الدولة، ومن الغرب جامعة قطر، ومن الشرق الخليج العربي... إنها منطقة محاطة بالبحر والبيئة البحرية وتتوافر فيها استخدامات ترفيهية وتجارية وسكنية.

ومع النمو المستقبلي لمدينة الدوحة واحتوائها لهذه المنطقة، سوف تعكس بحيرة الخليج الغربي النظرة التخطيطية البعيدة، التي من أجلها نبعت فكرة هذا المشروع، التي لم تخبرها سوى بعض المدن العالمية الحديثة المميزة.

إن بحيرة الخليج الغربي أكبر مشروع تطويري متفرد من نوعه، حيث يغطي مساحة تصل إلى حوالي ٦كم٢، تشمل منطقة بحرية مدفونة بمساحة ٠.٩كم٢، تولى تنفيذها مكتب فني تابع لوزارة الشؤون البلدية والزراعة، بالتعاون مع دوائر حكومية مختصة أخرى وجهات من القطاع الخاص.

وكذلك يعد هذا المشروع جامعة هندسية متكاملة متميزة في نوعها، فقد اشتمل العمل فيها على التخصصات الهندسية البحرية النادرة، ولاسيما تكوين الشواطئ الساحلية الرملية وحمايتها ودراسة تدفق المياه وتجددها؛ اضافة الى أعمال هندسية متعلقة بالبنية التحتية في مجالاتها المتنوعة، كالكهرباء والماء والمجاري والطرق

أمير قطر وضع تصور النموذج الأولي وفكرته

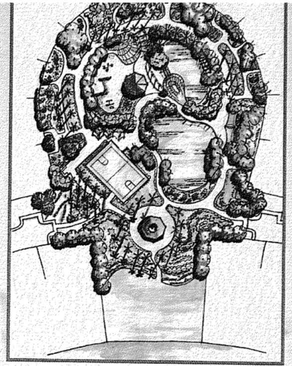
والهواتف، وكذلك الجسور وحمايتها، والهندسة المعمارية ومبانيها التقليدية، وتخطيط المدن بخدماتها المتعددة، والحدائق والتشجير وتسخير الطبيعة واستغلال المواد المتوافرة والأشجار والمباني بأحجامها المختلفة من الفنادق الشاهقة الى الاسوار الممتدة، الى المساجد ذات الطراز الاسلامي الخليجي.

فكرة بحيرة الخليج الغربي بدأت في منتصف السبعينات بغرض تطوير هذه المنطقة وتحويلها الى حديقة عامة، ولكن لارتفاع درجة الملوحة في هذه المنطقة إضافة الى تعرضها للغمر الدائم بمياه الخليج صرف النظر عن هذه الفكرة، وطرحت فكرة تطويرها لتكون امتداداً لمشروع كبار الموظفين ولم يكن حظ هذه الفكرة أكبر من سابقتها.

في عام ١٩٩٣ انبعثت فكرة تكوين بحيرة اصطناعية بمواصفات طبيعية على هذه المنطقة الشاسعة وتحويلها الى منطقة سكنية وتجارية بحرية راقية يتم التوازن فيها بين الحفر والردم، تقليلا للتكلفة العالية، وبتطوير مستمر للفكرة استقر الرأي على المخطط الحالي وبدأت عملية التطوير الفعلية في الرابع من ابريل ١٩٩٤ بالقيام بأعمال الحفر والتجريف البحري وتطوير الموقع المختار وتشكيل بحيرة اصطناعية كبيرة بمواصفات طبيعية ذات مياه زرقاء ومجموعة من الجزر، تم حولها تطوير وإنشاء منطقة سكنية تتضمن حوالي ٤٨٨ قطعة أرض ومناطق تجارية منفصلة تقع مباشرة على شاطئ البحر

مكونات المشروع

بهدف استيفاء متطلبات المخطط العام الموضوع



للمشروع تم التصميم بحيث يستوعب الأعمال التالية:

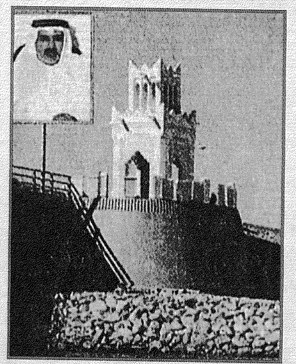
* إنشاء بحيرة ذات شواطئ رملية يمكن الملاحة خلالها، وذلك من خلال حفر وإنجاز عمليات جرف بحري لما مجموعه ٥,٥ مليون متر مكعب من المواد الصلبة والناعمة.
* ردم واستصلاح المساحات المجاورة والمخصصة للاستخدامات السكنية والتجارية.
* إنشاء أساس متكامل من مرافق البنية التحتية بما في ذلك الطرق والجسور والخدمات.
* إقامة مبان عامة وأسوار خارجية الى جانب أسوار أخرى تفصل القسائم عن بعضها.
* أعمال التنسيق والتخضير.

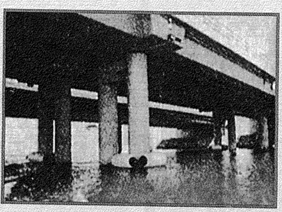


أهداف المشروع وأغراض التطوير

أهم الأهداف من إقامة مشروع بحيرة الخليج الغربي تتلخص في الآتي:

* تشكيل بحيرة تتصف بميزات طبيعية تتجدد مياهها بصورة اعتيادية من البحر، وذلك بفعل حركة المد والجزر، وتستوعب نطاقاً واسعاً من الأنشطة السكانية من دون الإضرار بخصائص البيئة المحيطة.
* إقامة منطقة سكنية خاصة تمتد على ساحل البحيرة وضمن الجزر المشكلة داخلها.
* إنشاء منطقتين سكنية وتجارية مستقلتين على الأرض المستصلحة والمجاورة للبحر.







* إقامة منطقة سكنية تجارية تتضمن نطاقاً واسعاً من المرافق والأنشطة التي تتميز بمستوى عال مقارنة بمثيلاتها في الدوحة.

عناصر التطوير

١- البحيرة

تمتد على مساحة ١,٠٨٠,٠٠٠م٢ من المياه الزرقاء ومطوقة بشاطئ يبلغ طوله اكثر من ١١كم، وزع بداخلها ٣ جزر: اثنتان منها داخل البحيرة صممت خصيصاً لاغراض السكن، في حين تمثل الجزيرة الثالثة المنطقة التجارية للبحيرة إضافة الى ٤ جزر خضر تم دمجها في تصميم البحيرة، بغرض التحكم في مسارات المياه وتوفير سائر طبيعي للمزيد من الخصوصية.

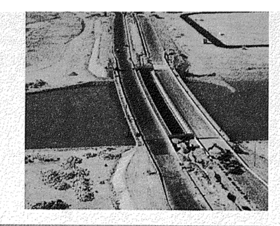
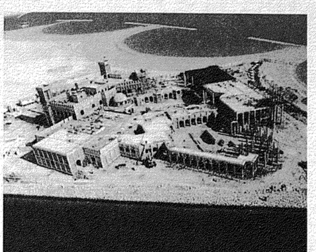
لقد صممت البحيرة بحيث يكون تنظيفها ذاتياً عن طريق الحركة الطبيعية للمد والجزر، لضمان توفير البيئة البحرية الصحية لفائدة المناطق السكنية المحيطة بها.

المشـروع انطلاقـة جـديدة للتخطيط العمراني القطري

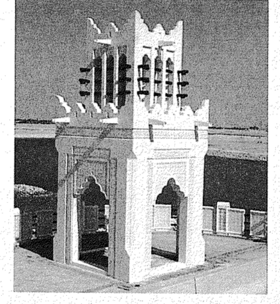
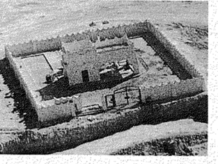
الحي الدبلوماسي أكبر مشروع يبنى على الطراز الخليجي

أ- المنطقة التجارية

تقع هذه المنطقة التي تمثل امتداداً للمنطقة السكنية والواجهة البحرية على جزيرة كبيرة تمتد على مساحة ٩٠٠,٠٠٠م٢ (تم ردمها واستصلاحها من ناتج حفر القنوات البحرية) شرقي الطريق الساحلية لتغطي أقصى مساحة من الشاطئ مع مدخل رئيس الى المياه العميقة في جميع حالات المد والجزر، وهي مصممة بحيث يمكن الوصول اليها بسهولة عن طريق البحر والبر.





وتحتوي المنطقة التجارية على الآتي:

* فندق بحيرة الخليج الغربي

تم اختيار موقع خلاب لإنشاء فندق ذي خمسة نجوم رفيع المستوى بملحقاته المميزة من برك للسباحة ومركز للرياضة الى الحدائق والشاطئ الخاص.

من داخل الفندق يستطيع الزوار الاستمتاع بالمنظر البانورامي للخليج. أما الذين يحلمون بتناول وجباتهم وسط هواء البحر النقي العليل، فسيجدون بداخله العديد من المطاعم الفاخرة التي تلبي رغباتهم وتمتعهم باختيارات متنوعة من الاكلات الشهية.

* مجمع الشقق

يحتوي هذا المجمع المميز البديع على شقق كبيرة وحدائق جذابة تطل على خليج خاص صمم بعناية فائقة ليستمتع فيه محبو الرياضة بممارسة الالعاب الرياضية البحرية.

* المارينا

صممت هذه المارينا مع ناد خاص ومزودة بمراسٍ وخدمات للزوارق الكبيرة والصغيرة لتلبي جميع احتياجات القاطنين والزوار وعشاق البحر.

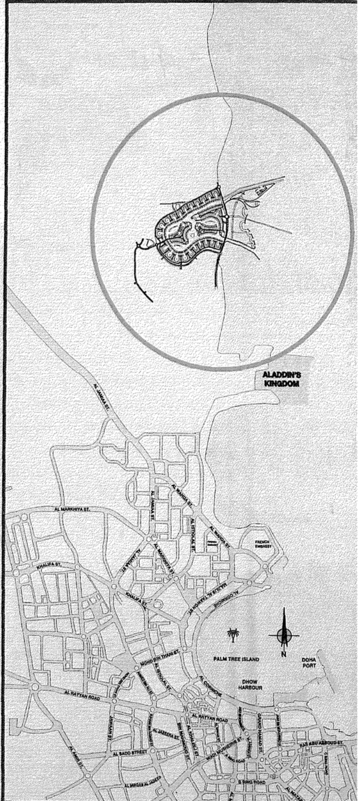
* المركز التجاري

يقع على الطريق الرئيسية (الساحلية) ويحتوي على محلات ومعارض ومطاعم راقية، إضافة الى اماكن للاستراحة والترويح، كما تم توفير مواقف كافية للسيارات لضمان الوصول اليه بسهولة.

* النادي الدبلوماسي

أقيم على مساحة تربو على ٢١,٠٠٠م٢، بمواجهة الشاطئ ولقد صمم لاستخدام الدبلوماسيين من مختلف دول العالم، المعتمدين بدولة قطر إضافة الى الدبلوماسيين القطريين العاملين بوزارة الخارجية.

يحتوي المبنى على الكثير من الخدمات مثل مناطق تجمع الحفلات والمناسبات الرسمية وغير الرسمية، قاعات خاصة وصالات ترفيهية ورياضية



داخلية، خدمات، ناد صحي (للياقة)، بركة سباحة خارجية، منطقة خدمات ترفيهية خارجية، سكن للإقامة المؤقتة للدبلوماسيين الزائرين.

تم تصميم هذا النادي على نسق العمارة الخليجية والتراث الأصيل للبناء ممزوج في تجانس وتنسيق بديع مع المفاهيم الحديثة لتخطيط المرافق الترفيهية والترويحية.

٣- المنطقة السكنية

تقع غربي الطريق الساحلية حول البحيرة الاصطناعية وفي الجزر المستحدثة بها وعلى مساحة تقدر بحوالي ٤,٠٠٠,٠٠٠م٢ . هذه المنطقة كانت عبارة عن سبخة عديمة الجدوى بكل المقاييس الهندسية، وبعد أن تم أستصلاحها وهندستها، تم تقسيمها إلى ٤٨٨ قسيمة سكنية حول البحيرة. كما تم توفير جميع الخدمات الأساس لهذه المنطقة وتخطيطها وربطها بباقي مدينة الدوحة عن طريق شبكة الطرق الرئيسة.

أنواع القسائم السكنية

* القسائم البحرية:

تقع مباشرة حول المحيط الخارجي للبحيرة والجزر، إجمالي هذه القسائم ١٩٢ قسيمة، بمساحات مختلفة ويتمتع كل منها بشاطئ خاص.

* القسائم الهلالية:

يبلغ عددها ٢٣٢، بمساحات مختلفة موزعة على ٢٣ منطقة هلالية ويتباين عدد القطع داخل المناطق الهلالية ولكن جميعها يتمتع بالحدائق الهلالية المشتركة (فضلا عن الحدائق الخاصة داخل القسائم)، إضافة إلى مدخل خاص مشترك للبحيرة ومنطقة الشاطئ.

* القسائم الصغرى:

يبلغ عددها ٥٣، موزعة على جوانب الجزيرتين الشرقية والغربية.

القسائم الواقعة على الجزيرة الغربية تم

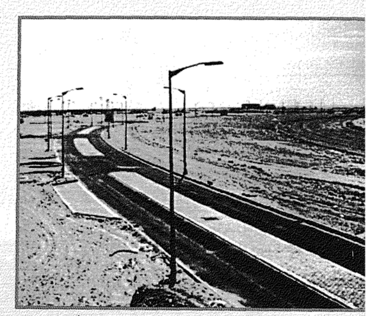


تقسيمها إلى ١٧ قسيمة بحرية و٢٢ قسيمة هلالية، تتقاسم مدخل مشترك للبحيرة والشاطئ، تختلف الشروط التي تحكم تطوير هذه القسائم من باقي أنواع القسائم الأخرى.

* القسائم الخاصة:

عددها ١١ قسيمة، وزعت في داخل المنطقة السكنية على الجزيرتين وعلى الشاطئ الشرقي للبحيرة، تتباين مساحات هذه القطع وتتمتع بمساحات أكبر من القسائم الأخرى (المذكورة آنفا)



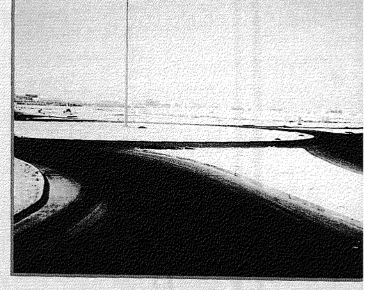


وشــواطئ خاصــة كبــيرة، إضــافة الى أن بعــضهــا تشكل شواطئه خلجانا داخلية.

المباني العامة

إضافـة الى ماسـبق تم تزويد المنطقـة السكـنية بالمبـاني العامـة، التي صمـمت خصـيصـا لتقـديم خدمات عامة لقاطني البحيرة، وهي:

* مباني خـدمات : عبارة عن محطة وقود وثلاثة محلات تجارية.



* مـبان دينيـة : المسـجد الجـامع ويتـسع لألفي مصلٍّ، وستة مساجد للفروض.
* محلات تجارية.
* مبان صحية : عيادة تخصصية.
* مبان تعليمية : روضة للأطفال.
* مبـان ادارية : يشمل مبنى ادارة المشروع وفيـه مكتب خدمـات إدارية وصيانة للمنـاطق السكـنية ونادٍ.

التصميم والتنفيذ

بدأت أعـمال التـصمـيم والتنفـيذ في المشـروع جنبـاً الى جنب فـي ابريل ١٩٩٤ . وقـد تم تقـسـيم المشروع الى عـدة عقود عـمل، مصنفة وفـقاً لنوع الخدمـات وموقـعهـا، مع الأخذ بالاعـتبـار امكانات المقاولين المحليين.

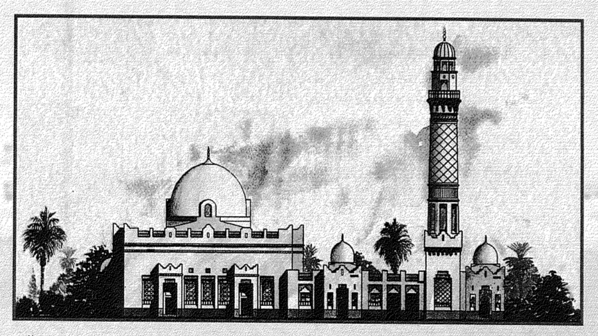
وفيـما يلي قائمة بعـقود العمل التي تضـمنها المشروع :

أ- أعـمـال الجـرف البـحـري والحـفر والاسـتـصـلاح وأعمال الردم

أجريت أعـمال جرف بحرية لإنشـاء قناتين بعرض يصل الى ٨٠ متراً ومرسـى للمـراكب. وقدرت كمية المواد الناتجة من أعمال الجرف بـحوالي ٢ مليون متر مكعب، تم استـعمالهـا في زيادة الرقعة المسـتغلة لإنشاء المنطقة التجارية شرقي الطريق الساحلية، كـمـا شـمل العـقد حـفر حـوالي ٣,٥ مليـون مـتـر مكعب لإنشـاء البحـيرة الاصطناعيـة واستعـمال ناتج الحفر في ردم وتسوية المناطق المحيطة بالبحيرة، التي أقيمت عليها المباني السكنية الخاصة.

ب- أعـمــال الحـمـايـة الشـاطـئـيـة وتـشـكـيل الشـواطئ الرملية

انجاز أعـمـال حـمـاية الشـواطئ في البـحـيـرة الاصطناعـية وفي المنطقـة المسـتـصلحة شـرقي الطريق السـاحليـة، كـمـا اشـتـمل على تشكيل الشـواطئ الرملية التي تـطلب إنجازها توريد حوالي ٨٠٠,٠٠٠ متر مكعب من الـرمل وحوالي ١,٥ مليون



متر مكعب من الصخور.

ح – أعمال الجسور والطريق الساحلية وحفر القنوات المحيطة بجزيرة الفندق

أنشئت خمسة جسور في مواقع مختلفة ضمن منطقة المشروع وبطول إجمالي عبر الممرات المائية يصل إلى حوالي ٥٥٠ مترا. كما اشتمل على إنشاء الطريق الساحلية بطول حوالي ١٢٠٠ متر. وحفر القنوات المحاذية لجزيرة الفندق، واستعمال ناتج الحفر المقدر بحوالي ٣٥٠,٠٠٠ متر مكعب في أعمال الردم والاستصلاح.

يمثل احد الجسور الموجودة في المشروع (الجسر الشمالي) أطول جسر فوق الماء في قطر حيث يبلغ طوله ٢٠٥ أمتار.

د – أعمال خدمات البنية التحتية

المرحلة الاولى: إنشاء البنية التحتية والطرق لخدمة ٢٢٨ وحدة سكنية في المنطقة الجنوبية والجزيرة الغربية في المشروع، كما تضمن هذا العقد إنشاء حوالي ٧ كيلو مترات من الطرقات مع كافة الخدمات المرافقة (مياه، كهرباء، مجار، مياه أمطار، إنارة طرق، ري).

المرحلة الثانية: إنشاء البنية التحتية والطرق لخدمة ٢٦٠ وحدة سكنية في المنطقة الشمالية والجزر الشرقية في المشروع. كما تضمن هذا العقد إنشاء حوالي ٩,٥ كيلو متر من الطرقات مع كافة الخدمات المرافقة.

المرحلة الثالثة: إنشاء البنية التحتية والطرق لخدمة المنطقة التجارية الواقعة شرقي الطريق الساحلية، كما تضمن إنشاء حوالي ٢,٥ كيلو متر من الطرقات مع كافة الخدمات المرافقة.

هـ – أعمال الأسوار المحيطة بالقسائم والسور الخارجي والبوابات

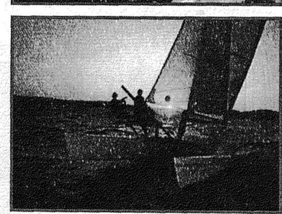
إنشاء الأسوار المحيطة بالقسائم والمقدر عددها حوالي ٤٨٨ قسيمة، يبلغ طول الأسوار حوالي ٢١ كيلو مترا.

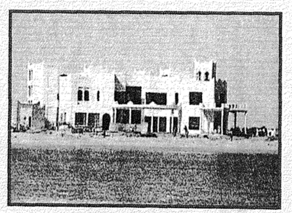
وكذلك إنشاء الأسوار الخارجية المحيطة بمنطقة المشروع، التي يبلغ طولها حوالي ٧ كيلو مترات.

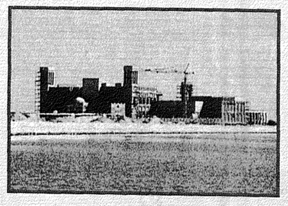
إضافة الى ٤ مبان مقامة عند نقاط الدخول الى المشروع للتحكم بحركة الخروج والدخول من وإلى منطقة المشروع.

وكذلك إنشاء بوابات تحت الجسور للتحكم في دخول القوارب القادمة عبر القنوات البحرية الشمالية والجنوبية.









و- أعمال التنسيق والتخضير والري

تم تنفيذ أعمال التنسيق والتخضير على جوانب الطرق ومناطق الحدائق الهلالية في المنطقة السكنية، وكذلك الجزر التجميلية في الموقع.

وتحتوي الحدائق الهلالية على العناصر التالية: حدائق ألعاب الأطفال، ملاعب رياضية متعددة الأغراض، مسطحات خُضْر، أمكنة خاصة للعائلات، معرشات، شاطئ مشترك.

وكذلك على مساحة تقدر بحوالي ٥٥٠,٠٠٠ متر مربع أنشئت شبكات الري التابعة للحدائق الهلالية وجوانب الطرق.

ز- أعمال طريق الحد الجنوبي ووصلة الجامعة

تنفيذ الطرق المؤدية الى المشروع من الجهة الجنوبية والجهة الغربية، اضافة الى كافة الخدمات المرافقة، ويبلغ طول هذه الطرقات حوالي ٣ كيلو مترات.

ح- أعمال محطات ضخ الصرف الصحي

أنشئت محطتا ضخ للصرف الصحي (احداهما داخل المشروع والأخرى خارجه)، اضافة إلى حوالي ٥,٥ كيلو متر من مواسير الضغط والجاذبية.

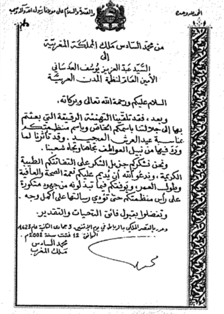
روعي في تصميم هذه المحطات العمارة الخليجية الإسلامية لكي تتماشى مع المفهوم العام للبناء داخل البحيرة.

الحلم الحقيقة

إن بحيرة الخليج الغربي قفزة حضارية على المستوى المعيشي ومثل تحتذيه المشاريع التي ستبصر النور بعده.

ويشعر القائمون على الحلم الحقيقة بالفخر، لأن عجلة التنفيذ سابقت طموحات البرنامج حين اعداده. فالبتعاون بين الأطراف كلها وبتذليل الصعاب كلها وبدعم القيمين على وزارة الشؤون البلدية والزراعة وبثقة الملاك... كانت لارادة الانسان "القطري" القدرة على تطويع صعاب الزمان والمكان.

جلالة الملك محمد السادس يشكر المنظمة وأمينها العام



الحمد لله وحده — والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

من محمد السادس ملك المملكة المغربية
إلى
السيد عبد العزيز يوسف العدساني
الأمين العام لمنظمة المدن العربية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

وبعد، فقد تلقينا التهنئة الرقيقة التي بعثتم بها إلى جلالتنا باسمكم الخاص وباسم منظمتكم بمناسبة عيد العرش المجيد. وقد تأثرنا لما ورد فيها من نبيل العواطف تجاهنا وتجاه شعبنا.

ونحن نشكركم جزيل الشكر على التفاتتكم الطيبة الكريمة، وندعو الله أن يديم عليكم نعمة الصحة والعافية وطول العمر، ويوفقكم فيما تبذلونه من جهود مشكورة على رأس منظمتكم حتى تؤدي رسالتها على أكمل وجه.

وتفضلوا بقبول فائق التحيات والتقدير.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الإثنين 3 جمادى الثانية عام 1423 الموافق 12 غشت سنة 2002م.

محمد السادس
ملك المغرب

تلقى أمين عام منظمة المدن العربية عبدالعزيز يوسف العدساني برقية شكر من جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية ردا على برقية التهنئة بمناسبة عيد العرش.

وقد حملت برقية الشكر تمنيات جلالة الملك لمنظمة المدن العربية ومدنها الأعضاء التوفيق والنجاح لما فيه خير المنظمة والمدن العربية.

السعودية

تطوير نظم البيانات والتنمية الحضرية في ست مدن عربية

قام المعهد العربي لإنماء المدن بإعداد دراسة جدوى لإنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي لمنطقة المدينة المنورة وتمثل ذلك بالتنسيق مع مكتب المساندة للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومقره عمان في الاردن وتم الاتفاق على أن يقوم اثنان من خبرائهم بدراسة المشروع.

كما عقد اتفاق بين المعهد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بموجبه الطرف الأخير بدعم المعهد فنياً بهدف تطوير سياسات نظم البيانات والتنمية الحضرية الاجتماعية في ست مدن عربية هي: أبها (السعودية)، صافي (المغرب)، الخرطوم (السودان)، عدن (اليمن)، طنطا (مصر)، حلب (سوريا). وسينفذ المشروع بواسطة خبير دولي ومشاركة خبير من المعهد ويتكفل برنامج الأمم المتحدة بكامل تكلفة الخبير الدولي.

الامارات

مشروع لاعادة تأهيل خمسين حديقة في ابوظبي

بلغت ايرادات الحدائق العامة في أبوظبي العام الماضي مليوناً و٥٨٦٠ درهماً تشتمل على مليون و١٤٦ ألف درهم رسوم ألعاب كهربائية و٤٢١٦٠٠ درهم رسوم دخول للحدائق العامة المغلقة.

وذكر عبدالرزاق الخاجة مدير إدارة الإيجارات والعقارات في بلدية أبوظبي وتخطيط المدن أن البلدية تسعى لتوفير الأجواء الآمنة للعائلات والأطفال من خلال تطوير الحدائق العامة، خاصة حدائق العائلات والنساء وتزويدها بالألعاب المتطورة، موضحاً ان البلدية تسعى الى تأهيل وتطوير نحو ٥٠ حديقة عامة في أبوظبي بتكلفة ٥٠ مليون درهم.

وفد من بلدية دبي يطلع على سير العمل بمشروع احياء محيط قلعة حلب

قام وفد من بلدية دبي بزيارة لمدينة حلب السورية وذلك للاطلاع على سير العمل في مشروع احياء وتنظيم محيط قلعة حلب أحد أهم المعالم الأثرية في سوريا وتقديم الدفعة الأولى من تكلفة تنفيذ مرحلتين من المشروع حيث تقوم البلدية بتمويل هاتين المرحلتين وتقدر التكلفة الإجمالية لهما بـ ٩٠٠ الف درهم.

وقد ضم الوفد كلا من المهندس رشاد محمد بوخش مساعد مدير ادارة المشاريع العامة ورئيس قسم المباني التاريخية في بلدية دبي والمهندس احمد محمود رئيس شعبة التنفيذ والاشراف على اعمال الترميم واجتمع الوفد مع اسامة عدي محافظ مدينة حلب وتم تقديم الدفعة الاولى من التمويل بقيمة ٤٥٠ الف درهم.

وقال المهندس بوخش ان المشروع يأتي ضمن خطة شاملة لاعمال احياء منطقة حلب القديمة المسجلة في لائحة التراث العالمي عام ١٩٨٦ بالتعاون مع مجلس مدينة حلب والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والوكالة الالمانية للتعاون التقني.

وذكر انه تم حتى الآن انجاز اكثر من ٦٠٪ من اعمال المرحلة الاولى للمشروع التي تشمل اعمال ترميم السور الخارجي. واضافة بلاط الرصيف الملاصق للقلعة من الحجر الجبلي. بالاضافة الى تقديم وتركيب رديف حجري اصفر منشور، ومقاعد تقليدية حجرية، وانشاء وصل فوهات مطرية للشوارع، وتثبيت حواجز لحماية الاشجار.

واضاف ان المرحلة الخامسة التي من المتوقع ان تنجز مع منتصف العام المقبل تشمل الواجهات والحدائق المحيطة بالقلعة وتتضمن تهذيب وتحسين واجهات الابنية المحيطة بالقلعة، وتنظيم المناطق الخضراء في الساحة المحيطة.

واضاف ان قلعة حلب التي يرجع تاريخها الى اكثر من عام ٢٠٠٠ ق. م. تشمل مباني مهمة من العصر الأيوبي والمملوكي والعثماني. لذا تأتي منحة بلدية دبي لتؤكد هذا التواصل والتعاون بين المدن العربية والإسلامية.

بلديات مملكة البحرين: تغييرات ادارية وتنظيمات جديدة

بناء على التغييرات الادارية والتنظيمات الجديدة ببلديات مملكة البحرين فيما يلي قائمة بأسماء رؤساء وأعضاء المجالس البلدية وكذلك قائمة بأسماء المدراء العامين للبلديات.

المدراء العامون في البلديات

الاسم	**الوظيفة**
١- المهندس كاظم هاشم الهاشمي	مدير عام بلدية المنامة
٢- السيد/ علي محمد الجلاهمة	مدير عام بلدية المحرق
٣- الدكتور محمد علي حسن	مدير عام بلدية المنطقة الشمالية
٤- السيد/ علي حسن مهنا	مدير عام بلدية المنطقة الوسطى
٥- الشيخ خالد بن راشد الخليفة	مدير عام بلدية المنطقة الجنوبية

محافظة العاصمة

١- مرتضى محمد عبد علي بدر	رئيس المجلس البلدي لبلدية المنامة
٢- طارق محمد طه الشيخ صالح	نائبا
٣- عبدالعزيز محمد احمد الخاجه	عضواً
٤- مجيد ميلاد احمد الجزيري	عضواً
٥- جعفر احمد حسن القيدوم	عضواً
٦- شملان عبدالرحمن الشملان	عضواً
٧- السيد جميل كاظم حسن محمد	عضواً
٨- صادق احمد علي رحمة	عضواً
٩- محمد عبدالله منصور عبدالله	عضواً
١٠- السيد يوسف هاشم علوي هاشم	عضواً

محافظة المحرق

١- محمد عيسى عبدالله الوزان	رئيس المجلس البلدي لبلدية المحرق
٢- الدكتور مبارك علي الجنيد	نائباً
٣- خليفة علي جاسم	عضواً
٤- صلاح يوسف إبراهيم الجودر	عضواً
٥- عبدالمجيد عبدالرحمن اكبر محمد	عضواً
٦- إبراهيم عبدالله إبراهيم الدوي	عضواً
٧- حسين عيسى احمد يوسف	عضواً
٨- عيسى محمد خليفة الماجد	عضواً
٩- علي يعقوب يوسف المقلة	عضواً
١٠- سمير عبدالله عبدالرحمن خادم	عضواً

المحافظة الشمالية

١- مجيد السيد علي عبدالنبي	رئيس المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية
٢- جواد فيروز غلوم فيروز	نائباً
٣- جمعة احمد علي الأسود	عضواً
٤- السيد هاشم كاظم هاشم	عضواً
٥- السيد علوي السيد سعيد شرف	عضواً
٦- عمران حسين عمران عبدالله	عضواً
٧- مبارك فرج سعد الدوسري	عضواً
٨- محمد جابر حسن الفردان	عضواً
٩- محمد علي سلمان يوسف	عضواً
١٠- السيد أمير سلمان حسين محمد	عضواً

محافظة المنطقة الوسطى

١- إبراهيم حسين علي احمد	رئيس المجلس البلدي لبلدية المنطقة الوسطى
٢- إبراهيم عبدالرحيم عبدالرحمن فخرو	نائباً
٣- عباس حسن محفوظ	عضواً
٤- السيد عبدالله مجيد إبراهيم العالي	عضواً
٥- يوسف محمد احمد بوزيد	عضواً
٦- عيسى علي جمال قاضي	عضواً
٧- إبراهيم حسن اسماعيل	عضواً
٨- السيد رضا احمد حسن حميدان	عضواً
٩- عبدالرحمن محمد عبدالله الحسن	عضواً
١٠- وليد عبدالله جاسم هجرس	عضواً

ورشة عمل حول تخفيف الفقر

أقيمت في صنعاء فعاليات ورشة عمل "استراتيجية التخفيف من الفقر ومنظمات المجتمع المدني" التي تنظمها وزارة التخطيط والتنمية بالتنسيق مع منظمة اوكسفام.

وتهدف الورشة الى خلق الوعي بين منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات ذات العلاقة بمفردات وآليات استراتيجية التخفيف من الفقر ومناقشة الدور الذي يمكن ان تقوم به هذه المنظمات في التخفيف من الفقر وتحديد مجالات هذا الدور ووسائله والطرق المتاحة لتأسيس حوار بناء وصريح بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

شارك في الورشة ممثلون عن قطاعات المنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الأكاديمية واللجنة الوطنية للمرأة وأعضاء في البرلمان ومسؤولون من الجهات ذات العلاقة.

مشروعات انمائية في محافظة آب

أكد تقرير مكتب التخطيط والتنمية في المحافظة ان عدد المشروعات التي أنجزت في إطار المحافظة بلغ خلال النصف الأول من العام الحالي ٦١ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت مليارين و١٧٢ مليون ريال. وأشار إلى أن معظم هذه المشاريع تركزت في مشاريع البنى التحتية والخدمات الأساسية كالمدارس والمراكز الصحية والمياه والكهرباء والسدود والطرقات. وقال: إن ٢٤١ مشروعاً يجري تنفيذها حالياً في مختلف مديريات المحافظة تصل تكلفتها إلى ١٣ ملياراً و٢٣١ مليون ريال. وأوضح التقرير انه تم اعتماد ١٠٥ مشاريع ضمن البرنامج الاستثماري للعام الجاري بتكلفة إجمالية تصل إلى مليار و٧٥٠ مليون ريال، حيث من المقرر أن يبدأ العمل بها قريباً.

لبنان

ثلاثون ألف دولار من بلدية بيروت لدعم مدينتي القدس وجنين

العدساني: مبادرة تعبر عن شعور قومي

تبرعت بلدية بيروت بمبلغ خمسة واربعين مليون ليرة لبنانية (حوالي ثلاثين الف دولار امريكي) تدفع مناصفة لكل من بلدية مدينة القدس ومدينة جنين لاعادة بناء مخيم جنين.

وقال امين عام منظمة المدن العربية عبدالعزيز يوسف العدساني ان تبرع مدينة بيروت يأتي تجسيدا للتواصل والتآخي بين المدن العربية الأعضاء في المنظمة. وقد أشاد العدساني بهذه المبادرة وقال انها تعبر عن شعور قومي ينبع من أصالة أبناء مدينة بيروت والمكانة التاريخية للعاصمة اللبنانية وكان المكتب الدائم للمنظمة في دورته الأخيرة في العاصمة الأردنية قد حث المدن العربية على دعم صمود الشعب الفلسطيني بكل الوسائل الممكنة وتقديم الإسناد المادي لاعادة بناء مخيم جنين حيث بادرت مدن عربية الى تقديم تبرعات مادية تم ايداعها في حساب خاص لدى الامانة العامة لمنظمة المدن العربية في الكويت ومن بينها الرياض والمدينة المنورة وعمان وأمين القدس الشريف.

بيروت واثينا وقعتا اتفاقاً للتعاون والتآخي

وقعت بلديتا بيروت واثينا اتفاقاً للتعاون والتآخي وتبادل الخبرات، في القصر البلدي في الوسط التجاري، في حضور رئيس البلدية عبدالمنعم العريس وعدد من اعضاء المجلس البلدي والوفد المرافق لرئيس بلدية اثينا ديمتريوس افراموبولس.

سبق احتفال التوقيع اجتماع بين الجانبين، عرضت فيه ميادين التعاون وسبل تعزيزها.



الاردن

لانية لتعديل قانون البلديات

نفى وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طبيشات وجود أي تعديل على قانون البلديات حتى الآن ومؤكداً في الوقت نفسه أن جميع الخيارات مطروحة وستتم دراستها بعناية للخروج بالحل الأمثل لها فيما يتعلق بتعيين نصف اعضاء المجلس البلدي وانتخاب النصف الآخر أو الابقاء على ما هو عليه الآن.

وأكد الوزير رضاه عما تم انجازه حتى الآن في المشروع الوطني لدمج المجالس البلدية، مؤكداً ان الحكومة تبنت هذا المشروع، حيث اصبح واقعاً لا مجال للعودة عنه، مشيراً الى ان معظم بلديات المملكة ضاعفت تحصيلاتها من ديونها على المواطنين الذين قال انهم يلمسون التميز في الخدمات العامة.

الاردن

بدء تنفيذ "المدينة النموذجية" في الزرقاء

بدأت اعمال البنية التحتية لمشروع اسكاني ريادي لاستيعاب زهاء ٢٣ الف نسمة ضمن اراض كانت مخصصة للجيش في ضواحي مدينة الزرقاء شرقاً.

وتقدر كلفة عطاءات تلك البنى بحوالي ١٠،٤ مليون دينار احيلت على ثلاث شركات محلية. وستستمر اعمال التنفيذ وفق الخطط لمدة عام ونصف تقريباً. تشمل الطرق، الممرات، شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الامطار، اضافة الى الهاتف والكهرباء.

وتبلغ مساحة المشروع ٢٥٠٠ دونم في المرحلة الاولى يمكن مضاعفتها لاحقاً لانشاء مدينة سكنية نموذجية.

وتعتبر الزرقاء ثانية مدن المملكة من حيث عدد السكان (حوالي ٧٥٠ الف نسمة)، ومع نهاية بناء المدينة الجديدة فان عدد سكانها سيناهز ١،٣ مليون نسمة.

سورية

دمشق: اقتراحات لتطوير السياحة الداخلية

تضمنت المذكرة التي أعدتها محافظة دمشق حول واقع السياحة الداخلية والشعبية وسبل تطويرها بعض التصورات والمقترحات العملية للنهوض بهذه السياحة الى المستوى المطلوب.

ومن الاقتراحات جعل العطلة الاسبوعية يومين لاتاحة الفرصة امام حركة السياحة الداخلية بين المحافظات، وجعل العطلة السنوية على دفعة واحدة او على دفعتين بين الادارات والموظفين بحيث تكون موزعة على مدار العام ومنسقة ورفع مستوى خدمات البنى السياحية التحتية والترويج للمواقع الأثرية المغمورة ووضعها ضمن خارطة الاستثمار السياحي.

مصر

١٣٢ مليون جنيه لتطوير المناطق العشوائية في ١٦ محافظة

اعتمدت وزارة التنمية المحلية ١٣٢ مليون جنيه خلال خطة العام المالي الحالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لتطوير المناطق العشوائية في ١٦ محافظة هي: القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية والبحيرة والمنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية والشرقية وبني سويف والمنيا والفيوم واسوان والبحر الأحمر بالاضافة الى مدينة الأقصر.

وقال مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية إن هذه الاعتمادات توجه لمشروعات دعم البنية الأساسية بهذه المناطق، مشيراً الى انه تم تخصيص ١٧ مليون جنيه لمشروعات الكهرباء و٣٩ مليونا لمياه الشرب و٤٧ مليونا للصرف الصحي و٣،٥ مليون للتخطيط وتنظيم تلك المناطق و ٢٢١،٥ مليون لمشروعات الرصف وانشاء كباري المشاة ومليوني جنيه للثقافة العامة. وافاد ان المحافظات مستمرة في تطوير المناطق العشوائية لتوفير الحياة الكريمة لقاطنيها، موضحا انه تم توصيل الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي الى مليونين و١٤٨ ألفاً و٨٥٣ منزلا في ٢٣ محافظة ومدينة الأقصر، حيث تم توصيل الكهرباء الى ٨١٦ ألفا و٢٢١٢ منزلا ومياه الشرب الى ٢٤٤ ألفا و٤٩١ منزلا والصرف الصحي الى ٨٨ ألفا و٤٩١ منزلا.

وأشار أخر تقرير عن توصيل المرافق للمناطق العشوائية إلى أن محافظة الجيزة أكثر المحافظات توصيلا للكهرباء، حيث قامت بتوصيل التيار الكهربائي الى ٢٠٩ آلاف و٨٨٤ منزلا، وكانت محافظة القليوبية الأكثر توصيلا لمياه الشرب حيث تم توصيل مياه الشرب الى ٨٥ ألفا و١٣١ منزلا في المحافظة، وجاءت محافظة البحيرة في المركز الأول لتوصيل الصرف الصحي للمنازل حيث تم توصيل هذه الخدمة الى ١٩ ألفا و٩٦٠ منزلا وقامت محافظات القاهرة والقليوبية والبحيرة والدقهلية والاسماعيلية والسويس والشرقية والفيوم واسيوط وسوهاج ومدينة الأقصر ببيع ١٥٨ ألفا و٦٤ مترا مربعاً لأصحاب المنازل الموجودة في هذه المناطق وتقوم محافظة الجيزة حالياً باتخاذ اجراءات تمليك اراضي الدولة للمواطنين في مدن المحافظة.

مصر

الف وحدة سكنية في السويس

اعتمد اللواء محمد سيف جلال الدين محافظ السويس ٢٥ مليون جنيه لانشاء ألف وحدة سكنية بجوار مدينة النور الجديدة.

وصرح السكرتير العام للمحافظة ورئيس لجنة توزيع المساكن بأنه سيتم عمل بحث ميداني للحالات الانسانية نظراً لظروفهم الاجتماعية على ان تسلم هذه المساكن لهم بدون مقدمات وبايجار رمزي.

كما وافق المحافظ على انشاء ٦٩ محلاً تجارياً للخريجين المعاقين بالسويس في المدن الجديدة وبدون مقدم وبايجار رمزي، وقد اختار المحافظ الشباب الذين سيتم توفير فرص عمل لهم مع تحديد النشاط المناسب.

المنوفية: انشاء ٨٠٠ وحدة سكنية

اعلن اللواء عثمان شاهين محافظ المنوفية انه تقرر البدء في تنفيذ مشروعات الخطط العاجلة لتوفير ١٧ ألف فرصة عمل من خلال المشروعات التنموية ومراكز المعلومات التي سيتم إنشاؤها في القرى وذلك لمواجهة البطالة والكثافة السكانية.

كما تقرر أيضاً البدء في تنفيذ ٨٠٠ وحدة سكنية بشبين الكوم وقويسنا بتكلفة ٥٠ مليون جنيه، وإزالة العشوائيات المقامة على مجرى النهر، وتوفير مساكن لمن تقرر إزالة مساكنهم.

تخطيط عمراني جديد لتنمية الساحل الشمالي

أعدت هيئة التخطيط العمراني مخططا شاملا لتنمية الساحل الشمالي للدلتا كتجمع عمراني جديد لأول مرة في التاريخ لاستغلال تلك المنطقة الاستغلال الأمثل وذلك بعد إنشاء الطريق الساحلي الدولي والذي يمتد بطول ١٠٥٠ كيلو مترا من رفح شرقاً الى السلوم غرباً.

واوضح الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ان مخطط تنمية الساحل الشمالي للدلتا يستهدف اعادة توزيع السكان في تلك المنطقة مع مراعاة العوامل الطبيعية مثل التغيير في خط الساحل كنتيجة لعمليات النحر والترسيب والتغيير في منسوب مياه البحر نتيجة ارتفاع درجات الجو وارتفاع نسبة الملوحة للتربة.

وقال ان المخطط اعتمد على عدد من البدائل اولها حماية المنطقة من العوامل الطبيعية التي قد تؤثر عليها مع تنفيذ مشروعات التنمية العمرانية المكثفة والثاني الحفاظ على الاتزان البيئي اما الثالث فهو تحقيق التنمية الاقتصادية بأكبر عائد اقتصادي خلال فترة ٢٥ عاما قادمة وتوطين مشروعات انتاجية عالية تنفذ في فترات قصيرة.

١٤ مليون جنيه لتطوير المناطق العشوائية بالجيزة

خصصت محافظة الجيزة ١٤ مليون جنيه بموازنة العام المالي الحالي لتطوير المناطق العشوائية بمدينة الجيزة.

وصرح المحافظ المستشار محمود ابو الليل بان تطوير المناطق العشوائية بالمحافظة يعد من اولويات العمل التنفيذي لتوفير الخدمات الاساسية لهذه المناطق التي عانت طويلا من الحرمان. واضاف المحافظ ان هذا المبلغ خصص منه ٢ مليون جنيه لاستكمال وتدعيم شبكات الانارة و١,٥ مليون لاستكمال رصف الشوارع و١,٥ مليون لتخطيطها وتجميل الميادين العامة وانشاء دورات مياه عمومية ومجمعات وسويقات ومواقف و٥ ملايين لاحلال وتجديد شبكات مياه الشرب وتوصيلها للمناطق المحرومة وتحسين ضخ المياه للمنازل و٤ ملايين جنيه لاحلال وتجديد خطوط الصرف الصحي المتهالكة ومد شبكات صرف صحي للمناطق المحرومة.

١٣٢ مليون جنيه لاستكمال مشروعات الصرف الصحي بالقاهرة

خصصت محافظة القاهرة ١٣٢ مليون جنيه لاستكمال وتشغيل مشروعات الصرف الصحي الجاري تنفيذها بجنوب وشرق ووسط القاهرة.

قال المهندس محمد عبدالرحمن رئيس هيئة الصرف الصحي بالقاهرة الكبرى إن هذه المشروعات سوف تخدم بعض المناطق العشوائية بعرب الطوايلة بجنوب القاهرة باعتبارها الامتداد الطبيعي للمعادي والبساتين وقريبة من نهر النيل واشار الى ان الاولوية اقتضت التخلص من الملوثات للحفاظ على صحة المواطن وفي مقدمتها الحفاظ على المياه الجوفية من التلوث لوقوعها قرب النيل واضاف ان الدكتور عبدالرحيم شحاته محافظ القاهرة يتابع بصفة دورية نسبة الانجاز في هذه المشروعات لاستيعاب التوسعات الجديدة بمناطق مدينة نصر.

١٣ مليون جنيه لتطوير المناطق العشوائية بالجيزة

خصصت محافظة الجيزة ١٣ مليون جنيه لتطوير المناطق العشوائية واقامة مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ورصف وإنارة الطرق بها. ومن ناحية اخرى تقرر تنفيذ المرحلة الثانية "محور ٢٣ يوليو" بطول ١.٥ كيلو متر وتمتد من شارع فيصل حتى منطقة منشية البكاري وذلك بانشاء نفق اسفل شارع فيصل.





محمد عبدالحميد الصقر

المدينة الفاضلة

تحتضن منظمة المدن العربية- بأمانتها العامة ومؤسساتها وكل أجهزتها العاملة المباشرة وغير المباشرة-عقولاً وكفاءات وإمكانيات لا حصر لها تصب في مصلحة هذا الصرح الصامد منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاما، ويعمل بهمة وينتج من دون صخب ولاضجيج ليقدم للمدينة على خريطة عالمنا العربي المترامي الأطراف المشورة والتخطيط والبرنامج والملتقى والمشروع والفكرة، وغير ذلك الكثير، بعيداً عن دهاليز السياسة والتناحر والخلافات العقائدية والمذهبية ليدمج المودة مع التآخي، والهموم مع الحلول، والطرح مع الشرح الهادف، وكل ذلك يتم بروح رياضية أخوية لا تنتهي إلا بالوفاق مهما تعثر بعضها وضاق.

ولكي نطمح للوصول إلى ما نبتغيه من عنوان مقالنا المتواضعة للمدينة الفاضلة وما نعوله عليها من آمال وطموحات تتصل بالنواحي الخدمية ومجاراة كل المستجدات البيئية والطبيعية والتقلبات الاجتماعية والسكانية والظروف العالمية، لابد ان تتوافق الأفكار وتتدبر الأبصار والعقول العربية الفنية والمالية والاقتصادية لتجتمع عند نقطة الالتقاء لخدمة كل الأشقاء في مدننا العربية، كي نرسم ملامح "المدينة الفاضلة" التي هي منبع الحضارة السابقة وكنوزها المدفونة لتكون منارة لاحقة لكل ما لا تدركه الأجيال، اليوم وفي الغد على حد سواء، وتبرهن على أننا أمة استفادت منها كل حضارات الأمم السابقة في ميادين إنسانية كثيرة في الهندسة والطب والزراعة والصناعة وعلوم البحار وغيرها، وكانت لها بصمات عربية إسلامية ومسيحية شهد لها التاريخ، وكان لها تأثيرها على البشرية في الماضي والحاضر، وستبقى سنداً كبيراً للمستقبل بلا شك.

وعلى نطاق أسرة منظمتنا ومؤسساتها ومدنها وعواصمها - وهي كما نعرف منبع لا يستهان به للفكر، ومخزن استراتيجي لكل التطلعات والطموحات - لن يتوقف العطاء، سواء من ذلك المبدع بأفكاره ونبوغه وطموحاته، أو ذاك المساند له بدعمه المالي والمادي، حيث من الطبيعي ان يثمر هذا التآزر عن نتائج طيبة وملموسة تعود بالنفع والفائدة على الجميع والدليل على ذلك ما تم إنجازه وتحقيقه من نشاطات سابقة للمنظمة، وما هو مأمول لها في المستقبل على مستوى كل مدينة عربية صغيرة كانت أم كبيرة فالفائدة عامة للجميع بإذن الله.

وتنحصر كل تلك الجهود وتتجمع بلا شك عبر روافد المنظمة، المتمثلة في مؤسساتها المختلفة، فضلا عن أمانتها العامة التي تعد الصمام الرئيسي والحيوي لكل تلك الشرايين النابضة بالحياة، يقودها رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه خدمة لمدننا العربية.

فها هو "المعهد العربي لانماء المدن" بالرياض العريقة يتخطى كل الطموحات المرسومة للوصول للأفضل، يقوده الشيخ الفذ الأستاذ عبدالله العلي النعيم وفرسانه الأوفياء، يكدح ليؤكد حقيقة ما يدعم هذه المدينة وتلك بكل حديث وجديد من أساليب النهوض بالمدينة العربية.

وهناك "مؤسسة جائزة منظمة المدن العربية"، تلك المنارة المشهورة بتشجيع وتجميع كل الجهود المخلصة في مجال الاهتمام بالمدينة العربية، والحفاظ على أصالتها وتراثها المعماري العربي الاسلامي وبيئتها المترامية الأطراف، مستهدفة في ذلك توجيه رسالة موسمية لكل مبدع في ميدانه، وقد تعاقب على قيادة هذه القلعة الشامخة أبناء مخلصون في مدينة الدوحة عاصمة دولة قطر العزيزة، ويرأسها حاليا الأخ الدكتور عبدالرحمن البوعينين، وتعاونه نخبة من المتخصصين الأوفياء.

وهناك المؤسسة التي تُعنى بتمويل المشاريع الإنمائية في مدننا العربية، وأعني بها "صندوق تنمية المدن العربية"، والمؤتمن عليها الأمين العام للمنظمة، وقد أنشئت هذه المؤسسة كي تحتضن هموم المحتاج من المدن الأعضاء، فيمدها ويمولها كي يستفيد منها المواطن العربي في أقصى الوطن العربي في إفريقيا، ومثله في الجزء العربي من آسيا من دول المشرق، ويمتد ذلك لأطراف الجزيرة العربية في اليمن وحتى في دول الخليج العربية التي تحتاج لهذا الدعم لفائدة مواطنيها، ولا يزال الأخ الكبير عبدالعزيز يوسف العدساني أمين هذه المؤسسة الهامة، يتحسس ويتلمس كل ما هو جديد ومفيد لكل مدينة تتوجه لصندوقها للاستفادة منه بمشروع مدروس وحيوي تنعكس آثاره على كل مواطن في المدينة العربية.

وعندما نتطرق " إلى مركز البيئة للمدن العربية" نتذكر هذا السعي الدؤوب وتلك الهرولة لإنقاذ الطبيعة من شرور التلوث المحيم على الكون ومن يعيش فوق ترابه، وهذا المركز هو أمانة معهودة لرجال دبي الأوفياء من أجل رعايته والنهوض بامكانياته والتأكيد على فاعليته بعقول متبصرة وأفكار متحررة وأساليب لا تنقصها الحداثة، بقيادة الأخ الأستاذ قاسم سلطان البنا، رئيس بلدية دبي، مستهدفا تقديم كل ما هو جديد ومثمر ومفيد لعلاج تدهور البيئة والمساس الإنساني بمعالم الطبيعة في المدن العربية، وثقتنا كبيرة في تلك القيادة حيث إمارة دبي بقياداتها التي استطاعت ان تحول بفضل الارادة التراب الى ذهب متعدد ألوانه على أرض دولة الامارات العربية المتحدة والمنتظر من انطلاقة ذلك العملاق المتجه نحو أفضل الآفاق من مركز البيئة، تحقيق كل النتائج المبهرة والمثمرة بإذن الله لخدمة المدينة العربية الفاضلة.

ان هذه الحزمة المباركة لمؤسسات المنظمة الفاعلة، يؤطرها المربع المبارك من الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت مقر الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية، ودولة قطر حيث قلعة التفاؤل المستقبلية، ودولة الامارات العربية المتحدة حيث تتعانق الأصالة والحضارة العربية في أبهى صورة، هذه الحزمة لمؤسسات المنظمة وقياداتها مع الأشقاء من قادة ومسؤولي المدن العربية الأعضاء في المنظمة، مهيؤون اكثر من أي وقت مضى لرسم تلك اللوحة الجميلة والوفية للمدينة العربية الفاضلة بإذن الله.





جائزة منظمة المدن العربية

الدورة الثامنة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)

تعلن الأمانة العامة منظمة المدن العربية جوائز صحة البيئة عن استمرار الترشيح للدورة الثامنة لجوائز صحة البيئة والتى تشمل التالي:

١- جائزة الوعي البيئي.

٢- جائزة السلامة البيئية .

٣- جائزة داعية البيئة .

ويسعدها دعوة المعنيين من المدن الأعضاء والمؤسسات الحكومية والخاصة والجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحث العلمي والاتحادات والنقابات المهنية والأفراد للتقدم بترشيحاتهم الموثقة لجوائز صحة البيئة المختلفة وذلك في موعد أقصاه ٢٠٠٣/٩/٣٠م.

ويمكن الحصول على استمارات الترشيح والوثائق الأخرى عن طريق المقر الدائم لجائزة منظمة المدن على العنوان التالي:

ص.ب : ٩٩٠٥ الدوحة - قطر

هاتف : ٤٤٢٧٣٣١ / ٠٩٧٤

٤٣٢٨٧٩

فاكس : ٤٤٣٣١٨٨ / ٠٩٧٤

والله ولي التوفيق

اللجنة الإدارية العليا لجائزة منظمة المدن العربية

مــؤتمر
الاطفال
والمدينة

عمان:

١١ – ١٣

ديسمبر

٢٠٠٢





البنك الدولي   أمانة عمان الكبرى   المعهد العربي لإنماء المدن

